محمد غـــانـم
الـرميحـــي

مجلس التعاون الخليجـي

يـا مَنـزِلًا لَعِـبَ الـزَّمـانُ بِأَهلِـهِ



محمد غانم
الرميحي

مجلس التعاون الخليجي

يا مَنزِلًا لَعِبَ الزَّمانُ بِأَهلِهِ

مؤسسة دار الجديد
DAR AL JADEED

مؤسسة دار الجديد

الـطبعـــــة الأولـى، ٢٠٢١
دارة محســـن سـليم ـ حــارة حريـك
بيــــــــروت ـ لبنــــان
صندوق بريـد: ٥-٢٥ الغبيري
هـــاتـــف: ٩٦١-١-٥٥٣٦٠٥
www.dar-al-jadeed.com

أيادٍ بيضـــاء

تدقيق: الشيــخ وليد بــو مهدي
أنشأته كتابًا : إليسار الرشـعيني
تحرير: قلم دار الجديــد
تـرقيـم دولـي: 978-9953-11-213-8

في الكتـــاب

مدخل

تحت شمسِ عالَمٍ بأطماعٍ ومآربَ كثيرةٍ، تأسّس مجلسُ التعاون الخليجي في أبو ظبي عام ١٩٨١. ضمّ هذا الحلفُ دولًا أيقنتْ يومذاك أنّ اتّحادها واتّفاقها على مجموعة من السياسات والرؤى هو من صلب مصالحها.

رحّبَ صُنّاع القرار في بلاد المجلسِ والعالم بهذه الخطوة الحضاريّة التي اعتُبرت نقلة نوعيّة مفيدة في تاريخ دولٍ ناشئة توّاقة إلى رسم مستقبلها وهي على دراية بموقعها الجيو ـ سياسي وثرواتها.

واكَب محمّد الرميحي، الذي عاد دكتورًا ـ عام ١٩٧٣ ـ بعد سنوات من الدراسة والتحصيل في بريطانيا قيامَ هذا المجلس. كتب عن المشروع الوليد منذ يومه الأوّل شارحًا أهدافه وطموحاته، لافتًا إلى العثرات التي يواجهها وصولًا إلى ما آلت إليه الأوضاع في السنوات الأخيرة.

•

بين دفّتي هذا المؤلَّف إحدى عشرة دراسةً نُشرت في مجلّة **آراء حول الخليج**، الصادرة عن مركز الخليج للأبحاث بين الأعوام ٢٠١٥ و٢٠٢٠، فيها توصيف دقيق لمآلات مجلس، يحاول حكماؤه المحافظة على مكتسباته وسط «الاختلاف

فـي الاجتهـاد»؛ إذ بعـد أشـهر مـن عقـد القمّـة ٣٤ فـي الكويـت قطعـت السـعوديّة والبحريـن والإمـارات علاقاتهـا الدبلوماسـيّة مـع قطـر، المطالبـة شـقيقاتها بـ«هامـش مـن الحريّـة» يتيـح لهـا تقريـر سياسـاتها تجـاه الإقليـم والعالـم.

بحكمـة وتَـرَوٍّ يوصّـف الدكتـور الرميحـي أوضـاع بـلاد يعرفهـا عـن ظهـر قلـب، يعيـشُ أفراحهـا ونجاحاتهـا وأتراحهـا. مـن موقعـه هـذا، موقـع الغيـور والمسـؤول، ينصـحُ أصحـاب الحـلّ والربـط بالتصـارح وحـزم الأمـور والتفكيـر فـي تجديـد روح التحالـف مقترحًـا تعاونًـا بسـرعتين: «سـرعة الراغـب، وسـرعة المعـذور»، إذ إنّ: «التهديـد قـد وصـل إلـى الرقـاب ولا يمكـنُ تجاهلـه، هـذا والوقـت لا يحتمـلُ أيّ تأخيـر».

بصبـر ودقّـة يتتبّـعُ الباحـثُ تشـعّبَ الواقـعِ الخليجـي وتداخلـه، فمـن سـابع المسـتحيلات تنـاول الاقتصـاد مـن خـارج السياسـة ـ السياسـيّة، والسياسـة ـ الاجتماعيّة، والسياسـة ـ الأخلاقيّة.

مـن المعطـى الاقتصـاديّ المُهيمـن علـى الحيـاة الخليجيّـة، ينطلق الدكتـور الرميحـي (وداعًـا دفء النفـط والأفيـال البيضـاء) ليسـتنتج أنّ «اليـوم التالـي»، يـوم سـيتيقّن الخليجيّـون أنّ مرحلـة البحبوحـة قـد ولّـت، لـم يعـد بالبعيـد، وأنّ الاسـتثمار فـي التعليـم والبحـث، وفـي نبـذ الفسـاد مـن المؤسّسـات، والتمسّـك بالوحـدة والحـوار، خشـبات خـلاص هـذه البـلاد الوحيـدة. يَطيـب للدكتـور الرميحـي سـرد قصّـة «الأفيـال البيضـاء» عبـرةً لـكلّ معتبـر. ففـي قديـم الزمـان، كان ملـك سـيام ـ تايلانـدا الحاليّـة ـ يهـدي لمـن لا يحـبّ

مـن حاشـيته فيـلًا نـادرًا أبيـض، تصعُـب العنايـة بـه أو التخلّـص منـه. فهدايـا الملـك لا تُـردّ. ثـمّ دارت الأيّـام، وصـار أهـل الاقتصـاد يسـتعملون هـذه الكنايـة لتوصيـف مشـاريع اقتصاديّـة فضفاضـة ترهـق أصحابهـا. هكـذا يغمِـز الباحـث علـى سـبيل الدُّعابـة التـي يتقنهـا، مـن قنـاة مشـاريع خليجيّـة تُذكّـر بأفيـال تايلانـدا.

تُفنِّـد أبحـاثُ الكتـاب وتسـتقرئ حـدودَ النفـط، فـ«يـوم الفطـام النفطـي» بـات وشـيكًا، وسـيقترن ـ وهنـا ينتقـل الباحـث مـن الاقتصـاد إلـى السياسـة ـ بتطهيـر «هويّـات مفترسـة» تَدمـى لهـا القلـوب.

بقلـم واثـقٍ يطالـب الدكتـور الرميحـي القائميـن علـى المصيـر الخليجـيّ «تعديـل شـروط العقـد الاجتماعـي للحفـاظ علـى الأمـن والاسـتقرار». فالغلبـة برأيـه «لوحـدة خليجيّـة جـادّة تعظّـم الفـرص وتجمـعُ المـوارد وتـدرأ المخاطـر المحدقـة»، بـلا أدنـى ريـب.

دار الجديد

١

القمم الخليجية: • نجاحات • إخفاقات • تطلّعات

بـأي حـال عُدْتُـنَّ يـا قِمَـمُ أصبـح موعـد القِمَّـة الخليجيـة السـنوي فـي مسـيرة الأربعـة والثلاثيـن عامًـا المنصرمـة، وقتًـا للتذكـر والتذكيـر والنقـد، وفـي بعـض الأوقـات لِـ«نُـواح» عـددٍ مـن المهتميـن مـن أبنـاء الخليـج العربـي، أو مـن غيرهـم مـن المتابعين للشـأن الخليجـي. وفـي كل مـا كُتـب يجـد المتابـع أمـلًا ولـو ضعيفًا فـي أن يُبنـى علـى الشـيء مقتضـاه، وأن يتلقّـى الشـعب العربي في الخليـج أخبـارًا حـول الإنجـازات النوعيـة الظاهـرة، التي تهـم حاضره ومسـتقبله. والآن، وقـد طـال مـدى التعـاون أصبـح من الضـروريّ أن ينتقـل إلـى مرحلـة تكامـل وتفاهـم أنضـج.

دَعُونـا لا نذهـب بعيـدًا؛ فـإنَّ مجلـس التعـاون الـذي رأى النـور فـي ٢٥ أيـار (مايـو) ١٩٨١، فـي مدينـة أبـو ظبـي بدولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، قـد حقـق بعـض الإنجـازات، وهـي معروفـة علـى صُعـد كثيـرة، منهـا التنسـيق فـي عـدد مـن المجـالات الحيويـة التـي تهـم دول الخليـج. ويتجلـى ذلـك فـي ظهـور عـدد مـن المنظمـات والهيئـات العاملـة والمختلفـة فـي التخصصـات التـي ظهـرت علـى مـر السـنوات السـابقة، وتقـوم بتسـويق السياسـات فـي مجالاتهـا بشـيء مـن الاسـتمرار والنجـاح أيضًـا[١]،

(١) منهـا: مكتـب التربيـة، ومنظمـة الاستشـارات الصناعيـة، وهيئـة المقاييـس، ومكتـب وزراء الصحـة، وغيرهـا.

إلا أن كثيرين يتطلعون إلى المستقبل على أمل أن يتخطى مجلسُ التعاون الخطوط التي رسمها لنفسه حتى الساعة، ويُقْدم على خطوات تنقله من حالة التلقي إلى حالة المبادرة.

كانت القمة الخامسة والثلاثون التي عُقدت في الدوحة في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٤، هي «قمة الارتباك» بكل ما للكلمة من معنى، بعد أن ساد فترةً شيءٌ من التفاؤل في إطار مجلس التعاون، خاصة بعد أن أطلق المغفور له إن شاء الله تعالى خادمُ الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، دعْوتَه إلى «الانتقال من الاتحاد إلى الوَحدة»، في قمة الرياض الثانية والثلاثين في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١١، التي كانت «قمة الأمل». وقد أطلَقت حالة من التفاؤل بين أوساط عديدة في دول الخليج[٢]، التي كانت تتحسس المخاطر في المنطقة، وترجو أن ينقل القادة مشروع التعاون إلى آفاق أرحب[٣]. ولم تكن دعوة الملك عبد الله بعيدة عن نص واضح في النظام الأساسي

---

(٢) رحبت بعض الدول بتلك الدعوة، وأيضًا رحب بها على نطاق واسع العديدُ من المنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون.

(٣) انظر دراسة الأستاذ عبد الله بشارة في ندوة التنمية ٦ـ٧ شباط (فبراير) ٢٠١٥، وأيضًا ورقة الدكتور محمد بن هويدن. وقد عقد المنتدى اجتماعه ذلك في الكويت، وكان مخصصًا لدراسة تجربة مجلس التعاون للاتِّجاه إلى الوحدة. والورقتان تصفان الصعوبات التي واجهتها اللجان المختصة، التي شُكلت بعد دعوة المرحوم الملك عبد الله.

لمجلس التعاون؛ إذْ ورد في الفقرة الأولى من المادة الرابعة في النظام الأساسي: «تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وُصولًا إلى وَحدتها». فالهدف الموضوع واضح المعالم، ثم إنَّ ظهيرًا شعبيًّا واسعًا قد تفاءل بتلك الخطوة.

إلا أنه سرعان ما اختلطت الأمور السياسية بين قمَّتَي الرياض ٣٢ والدوحة ٣٥، بنسبة غير قليلة من الارتياب، على نحوٍ لم يحدث من قبل. فلم يَظهر الارتياب علنًا كما ظهر بعد قمة الرياض عام ٢٠١١، حيث تَحفَّظ على اقتراح الملك عبد الله بن عبد العزيز بعضُ أعضاء المجلس، ومِن ثَمَّ جرى إرسال اقتراح قمة الرياض إلى «لجان» معروف عنها مقدَّمًا أنها لن تقدِّم الكثير[٤]. أيضًا بدأت المعارضة تَظهر علنًا لأيِّ خطوات اتحادية[٥] في وقت لاحق، خاصة قبيل عقد قمة الكويت الرابعة والثلاثين عام ٢٠١٣. من ناحية أخرى، انشغلت دول الخليج في مشاورات مكثفة فيما بينها، على خلفية تداعيات وتغيرات عُرفت بـ«الربيع العربي»، من حيث استيعاب تلك الموجة من التغيرات من جانب، والتفاعل مع نتائجها من جانب آخر.

(٤) اقترحَت القمة تشكيل هيئة مختصة لدراسة الاقتراح (٣ أعضاء لكل دولة)، ورفع توصياتها إلى اللقاء التشاوري رقم ١٤ في منتصف عام ٢٠١٢. إلَّا أن عمل اللجنة واجَهَ صعوبات، ولم تُنتج شيئًا يُذْكر.

(٥) مثل: تصريح وزير خارجية عُمَان قبيل اجتماع الدوحة ٢٠١٥، بأنه إن سارت الخطوات إلى اتحاد، فسوف تَخرج عُمَان منه، وذلك لأنها ترى وجوب أن يُطبَّق كل ما اتُّفق عليه في القمم السابقة، وبعدها يُنظر في الاتحاد.

وسرعان ما ظهر الاختلاف في الاجتهاد تجاه تلك الأحداث، خاصّة المصرية[٦]، لكي يزيد من التباين بين الأعضاء. وفجأة، بعد أشهر قليلة من عقد القمة ٣٤ في الكويت، حدثت قطيعة دبلوماسية علنيّة بين ثلاث دول من المجلس (السعودية والبحرين والإمارات) من جهة، ودولةٍ هي عضو رابع قطر، وهذا ما سبَّب الكثير من الوجع لدى المتابعين، وغلَّب التشاؤمَ على التفاؤل بين الجمهور الخليجي. فلم تلتئم الجروح إلا قبل قليل من قمة «الارتباك» في الدوحة في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٤؛ ما جعل من قمة الدوحة الخامسة والثلاثين في ذلك الوقت، أسرعَ اجتماعٍ عقدَته قِممُ الخليج في تاريخها الطويل نسبيًّا. كان الاختلاف في الرؤى قد أصبح واضحًا وعلنيًّا أيضًا، لا سيّما في خلفيّةٍ تختصُّ بالوضع العربي لا الخليجي، إلى درجة أن الشيخ تميم بن حمد أمير قطر الجديد، الذي يرأس أول قمة في وضعه الجديد بوصفه أميرًا، شدد على وجوب ترك «هامش من الحرية» للدول الأعضاء، لتقرير سياساتهم تجاه غيرهم. لم يكن من المتوقع أن يَحدث الكثير من الإنجازات بعد تلك القمة، بل صار الحفاظ على الحد المتفق عليه ـ كما في السابق ـ من تسيير المؤسسات التابعة للمجلس، أقربَ إلى تقديم إنجازات.

إلا أن متغيرات كبرى قد حدثت في الإقليم في الأشهر

(٦) تأثّرت مصر، الدولة العربية الكبرى بمجموعة من المُتغيرات والتفاعلات القوية، التي خشيت بعض دول الخليج من نتائجها غير المحسوبة، فنشطت في التفاعل معها سياسيًّا وإعلاميًّا وماليًّا.

القليلـة التـي تلـت قمـة الدوحـة، مـن بينهـا حدثـان كبيـران، أوَّلهمـا ـ وربمـا أهمُّهمـا ـ قـرار عاصفـة الحـزم التـي انطلقـت فـي آذار (مـارس) عـام ٢٠١٥، وقادتْهـا المملكـة العربيـة السـعودية بمسـاعدة حثيثـة مـن معظـم دول مجلـس التعـاون وبعـض الـدول العربيـة. فجـدَّدَت فـي الوقـت نفسـه الآمـال، حيـث اتخـذت دولُ المجلـس علـى صعيـدٍ عملـي خطوتيـن، الأولـى منهمـا وكانـت متوقَّعـة: الاشـتراك فـي «ضريبـة الـدم»، حيـث جـرى بالفعـل إقرارهـا؛ والثانيـة: أن تتجـاوز دول المجلـس الاختلافـات الصغـرى للوقـوف أمـام التهديـدات الكبـرى[٧]. أمـا الحـدث الكبيـر الثانـي، فهـو التوقيـع علـى اتفاقيـة بيـن الجمهوريـة الإيرانيـة والـدول الخمـس[٨]، التـي كانـت تُفـاوض طهـران فـي الملـف النـووي فـي ١٤ تمـوز (يوليـو) ٢٠١٥. الحدثـان أطلقـا ديناميَّـات جيوسياسـية تأثـرت بهـا دول مجلـس التعـاون، ولا تـزال ارتداداتهـا تفعـل فعلهـا فـي الفضـاء الإقليمـي والدولـي.

التهديـدات أمـام مجلـس التعـاون اِختـرتُ أن أقـول «التهديـدات»، بـدلًا مـن المفهـوم المسـتخدَم والأقـلِّ وضوحًـا «التحديـات». أصبحـت السـيولة السياسـيّة تتسـارع من حـول دول مجلـس التعـاون، إذْ حـدث فـي الجوار ما يمكن تسـميته «عسـكرة

(٧) قدَّمـت كل مـن المملكـة العربيـة السـعودية ودولـة الإمـارات العديـدَ مـن الشـهداء، وكذلـك مملكـة البحريـن. وأيضًـا سـاعدت كل مـن الكويـت وقطـر بأشـكال مختلفـة فـي المجهـود الحربـي، فـي كل مـن عاصفـة الحـزم وإعـادة الأمـل فـي اليمـن.

(٨) الـدول الخمـس: أربـعٌ منهـا فـي مجلـس الأمـن وهـي: الولايـات المتحـدة وبريطانيـا وفرنسـا وروسـيا، والخامسـة ألمانيـا.

السياسة»، وبرزَت تطورات تلك العسكرة التي تكاد تظهر كل أسبوع ويَدخل فيها لاعبون جُدد، إن لم تكن كل بضعة أيام وبشكل مفاجئ. قد تكون دول مجلس التعاون تواجه اليوم ما يمكن أن يُسمى managing uncertainty «إدارة عدم اليقين». فهي أمام عدد من التهديدات بالغة الخطورة، وعددٍ من المتغيرات المفتوحةِ النهاية. فالحرب الأهلية في سوريا تُغيِّر وجه المنطقة الجيوسياسي، على نحوٍ لم تفعله أية أحداث منذ الحرب العظمى الأولى، ويكاد الاشتباك العسكري هناك يماثل «حربًا عالمية صُغرى». وأيضًا يواجه مجلس التعاون اندفاعًا من جانب النظام الإيراني في الخاصرة العربية بشكل متسارع وغير منضبط، وأيضًا بشكل غير مسبوق، ويطلق «هُويّات مفترسة» شيعية[٩]، تُقابلها هويات مفترسة سُنِّيّة[١٠]. ويقوم ذلك النظام بتكوين foreign legion «قوات قتالية حليفة أجنبية» ، مكوَّنة من شيعة كلٍّ من باكستان وأفغانستان والعراق ولبنان واليمن، مقرونة بأيديولوجيا شرق أوسطية بعيدة عن المنطق الدولي المعاصر، لكي يدفعها النظام في أتّون معركة يرغب فيها في تحقيق أهداف خاصة به، على رأسها تأكيد نفوذ إيراني واسع. ويمكن أن تتوسع تلك الهجمة مع حصول إيران على سيولة نقدية هائلة، نتيجة رفع المقاطعة الدولية ضدها بعد توقيع الاتفاق حول الملف النووي. ويتواجه مجلس التعاون أساسًا مع حلفاء عرب في سهول اليمن وجباله،

---

(٩) مثل: حزب الله، والحشد الشعبي، وجماعات «الشَّبِّيحة».

(١٠) مثل داعش وأمثالها.

في حرب ضروس صعبة، تمدها إيران وحزب الله بالمال والسلاح والرجال والدعم الإعلامي. في الوقت نفسه، فإن «الحلفاء التقليديين» لدول مجلس التعاون ـ خاصة الولايات المتحدة ـ، لم يعُدْ لهم لا الاهتمام ولا الرغبة في وضع أيديهم مكان أفواههم. فهم يعلنون بالقول وقوفهم ضد أي تهديد خارجي لمصالح دول مجلس التعاون، ولكنهم على الأرض يفعلون القليل، إنْ حصل[١١].

في الجانب الآخر، هناك «شبه إنكار» لدى بعض الفرقاء في الخليج للاعتراف بكل تلك التهديدات. إنَّ كيان الخليج مهدَّد، على أساس مراهنات تقليدية وسياسات سابقة لتلك التغييرات الهائلة الجارية حول الإقليم، وبعض آخر تستهلكهم الثقةُ المطلقة بفكرة «القائمُ دائمٌ» ـ في وثوق بالنفس غير صحي ـ، أو المراهنةُ على تغيير في الإدارة الأميركية القادمة، لعلها تأخذ منحًى مختلفًا عما اتخذته الإدارة الأوبامية تجاه ملفات الساحة الشرق أوسطية. ولكن الحقيقة الموضوعية، هي أنه ليس هناك حصانة لشعب أو إقليم من الوقوع في المشكلات الحادة التي تفرزها تلك السيولة الإقليمية، وأيضًا لا توجد أية مؤشرات توحي أن الإدارة القادمة في الولايات المتحدة سوف تختلف جذريًّا عن سابقتها.

(١١) لا بد من التذكير هنا بمقولة الأمير بندر بن سلطان: «أميركا لا بد أن يحذرها أعداؤها، أما أصدقاؤها فعليهم الحذر أكثر». وردت في كتاب «وَيل لأصدقاء أميركا» في الشرق الأوسط ١٤ تموز (يوليو) ٢٠١٥.

يرى بعض المحلِّلين الاستراتيجيِّين، أن الدولة الفاشلة مِن مواصفاتها، بجانب كل المواصفات المعروفة، أنها «لا تنسجم مع محيطها». وهذا يعني أن تلك الدولة إن لم يكن لها تحالفات عميقة وقوية مع من هم في جوارها أو تشترك معهم في مصالح ثابتة، تَحمل بعض صفات «الدولة الفاشلة». فقد أصبح التعاون بين الدول المتماثلة صفة من صفات العلاقات الدولية، في ثلاثة أرباع القرن المنصرم (منذ خمسينيات القرن الماضي)، حتى أصبح مصطلح «عصر الإقليمية» من ثوابت النقاش في العلاقات الدولية. وهناك عدد من التجمعات الإقليمية يُضرب بها المثل في أميركا الشمالية والجنوبية وفي آسيا وأوروبا.

فكرة التعاون الإقليمي ناتجة عن نظرية التكامل، التي تقول إن الدولة أقل قدرة، إن بقيت بمفردها، على تحقيق الاستقرار أو الازدهار[١٢]، أو كما قال أرسطو: «الكلُّ أكبر من مجموع أجزائه». واليوم، ليس هناك أكثر من دول الخليج احتياجًا إلى «جمع الأجزاء». وأمام الجميع تلك السلسلة من الاتحادات الإقليمية، والتي، رغم الصعوبات التي تواجهها، لا تزال مُصرَّة على أن يَبقى بعضها مع بعض، في الوقت الذي تشترك فيه دول الخليج في هامش واسع من التماثل، الذي ربما لا يتوافر لكثير من الاتحادات الأخرى. هي حَرِيَّة بأن تذهب بأقصى سرعة إلى التكامل الحقيقي، وهو الذي يعطيها قوة

(١٢) انظر تفصيل ذلك في ورقة محمد بن هويدن، في منتدى التنمية الخليجي، وقد أشرتُ سابقًا إلى هذا المصدر خلال النص.

تفاوضية أكبر من مجموع أجزائها، ويعدِّل الأوزان التفاوضية في الإقليم وتجاه العالم.

الوَحدة الخليجيّة مبرّراتها وضروراتها من هنا، فإن قمة التعاون السادسة والثلاثين في الرياض في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٥، وجب أن تكون «قمة الحزم». فليس هناك من عاقل يرى كل هذه التهديدات والمخاطر التي تواجهها دول الإقليم الخليجي، ويعرف كم هو الجوهري والمشترك الذي يربط بين تلك الأجزاء، ثم بعد ذلك لا يستغرب ـ بل لا يتحسر ـ من هذا التلكُّؤ عن تحقيق «الوَحدة» بمعناها السياسي والاقتصادي والأمني. فدوافع التعاون المشترك واضحة جلية، ثم إنَّ لها تأثيرًا إيجابيًّا في كل وحدات تلك المجموعة الخليجية، حيث يحفظ أمنها، ويقوي اقتصادها، ويعدِّل من تركيبتها السكانية، ويقدم لها موقفًا صلبًا أمام «الهويات المفترسة»، سواءٌ تحت غطاء سُنِّيٍّ أو شيعيٍّ. وهناك طرق عديدة يمكن أن تُسلك للوصول إلى ذلك، مثل «التكامل الوحدوي» الذي يحتاج أوّلًا وقبل كل شيء إلى إزالة بقايا قديمة من «الريبة» بين بعض الأطراف، التي تنظر إلى المستقبل بنظرتها إلى الماضي. فرغبة ترقية التعاون بين دول الخليج، تُصادف الكثير من التأييد بين القوى الاجتماعية في كل دولة خليجية تقريبًا، لأن الجمهور العام يَشعر بحرارة المتغيرات وضخامة التهديدات. وحالُ الانسداد في هذه البوابة يُنتِج الكثير من عدم اليقين لدى الجمهور الخليجي، ويُعرِّض أمن الجميع للمخاطر، ومِن ثَمَّ يجعل الطريق القسري الممكن للاطمئنان الشعبي والنجاة الوطنية المستقبلية، هو

التوجهُ إلى وضع أسس ثابتة من القادة في «قمة الحزم ٢٠١٥» لمعالم ذلك الطريق الوحدوي، الذي يجب أن تُرسم خرائطه في تلك القمة المقبلة، وعدمُ ترك الموضوع ذي الأهمية الاستراتيجية لِلّجان، أو لِبيروقراطية الموظفين.

لعل ظروف إنشاء مجلس التعاون تذكِّرنا بأهمية العامل الدافع إلى التقارب، حيث كان هناك حربٌ إقليمية (عراقية إيرانية) مشتعلة، تهدد المنطقة كلها، وكانت أصوات المدافع تُسمع في بعض مدن الخليج ليلًا ونهارًا، وأيضًا كان هناك انسحاب وفتور دولي في مواجهة جادة لتلك الحرب العبثية. وتقريبًا، نجد اليوم تلك العوامل مضخَّمة أكثر في الحجم، وفي مستوى التهديد الذي كانت عليه عند قيام المجلس بمئات المرات. فهناك حروب أهلية في شمال الخليج وجنوبه، وهناك إحساس شعبي بأن التوحد يجلب الأمان النسبي والاستقرار، ثم إنّ الأهداف بين دول مجلس التعاون قد تقاربت أكثر من أي وقت مضى، من خلال اختلاط دم الشهداء في عاصفة الحزم. فالتهديدات ظهرت للجميع على نحوٍ لم تظهر فيه هكذا من قبل. لقد قامت بعض دول المجلس بمبادرات هامة على صعيد حفظ أمن المنطقة، منها مثالان بارزان: الأول منهما تَمثَّل بإرسال قوة مشتركة إلى البحرين (سعودية إماراتية)، والثاني ـ وهو الأهم والأخطر ـ تَمثَّل بالوقوف أمام التهديدات الإيرانية، والتي تتجسد في قوى عميلة في اليمن تهدد وحدته واستقراره، مع أن عاصفة الحزم لم تكن متوقَّعة من الأطراف المشتبكة في الصراع

فـي الإقليـم. لذلـك، فإنهـا قـرار شـجاع بالمواجهـة. عمومًـا تلـك مبـادرات علـى الأرض مشـتركة بيـن بعـض دول مجلـس التعـاون، وهـي مبـادرات شـكلت الـردع الواضـح للأطمـاع الإيرانيـة فـي الإقليـم، إلا أنهـا ليسـت كافيـة؛ إذ المطلـوب أكثـر مـن ذلـك. فإلـى جانـب الخطـوة العسـكرية الشـجاعة، يحتـاج الإقليـم إلـى خطـوة سياسـية تُماثلهـا مـن أجـل حسـم مسـار المسـتقبل، أي إقامـة شـراكة اسـتراتيجية طويلـة الأمـد، ومؤسَّسِـية مبنيـة علـى قيـم واضحـة، أساسـها الاعتمـاد علـى النفـس وعلـى المواطـن الخليجـي.

إن التراجـع الاقتصـادي المحلـي بسـبب «تراجُـع أسـعار النفـط»، معطوفًـا عليـه سـخونة بُـؤَر حـروب أهليـة، بالتزامـن مـع انسـحاب كلـي أو جزئـي للقـوى الدوليـة مـن المنطقـة يُواكـب نمـوَّ الطلـب المحلـي علـى الخدمـات، والاتسـاع فـي شـبكات التواصـل الاجتماعـي، مقرونًـا بخلـل هيكلـي سـكاني ملاحَـظ[١٣]، مـع هجمـة شرسـة إعلاميـة ترمـي إلـى «شـيطنة» دول الخليـج وهـزِّ اسـتقرارها. كل ذلـك وغيـره، يحتـم علـى مُتَّخِـذِي القـرار الخليجـي فـي الـدورة القادمـة للقمـة ٣٦ فـي الريـاض (قمـة الحـزم)، أن يَحزمـوا أمرهـم، وأن يفكـروا خـارج الصنـدوق، ويأتـوا

---

(١٣) عـدد السـكان المحلِّيِّـن فـي كل دول مجلـس التعـاون عـام ٢٠١٢، كان حوالـي ٢٤ مليونًـا، وعـدد غيـر المواطنـات والمواطنيـن فـي نفـس الوقـت كان حوالـي ٢٣ مليونًـا. وهنـاك خلـلٌ سـكاني مُخِيـف فـي بعـض دول الخليـج، حيـث لا يتعـدى فيهـا عـدد المواطنـات والمواطنيـن عُشـر بقيـة السـكان علـى الأكثـر.

بمبـادرات لا تنقصهـا الصراحـة، وتسـتجيب للحاجـة الملِحَّـة فـي المنطقــة، حتــى ولــو وصــل الأمــر إلــى التفكيــر فــي «وَحْــدة بسُـرعتَين»، أي قبـول مـن يرغـب فـي التقـارب أكثـر، وعـذر مـن لا يرغـب فـي هـذا الوقـت، لعلـه يعـود إلـى ركـوب القطـار فـي محطـات لاحقـة، لأن التهديـد قـد وصـل إلـى الرقـاب، ولا يمكـن تجاهلـه أكثـر مـن ذلـك... الوقـت لا يحتمـل أي تأخيـر.

٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥

٢

مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٦: المسيرة والمأمول

وبَعْـدُ... أيُّ مُتابـع لأعمـال مجلـس التعـاون (١٩٨١ ـ ٢٠١٦)، يَلحـظ مجموعـة مـن الظواهـر، أولهـا أن هنـاك كثافـة فـي الكتابـة حولـه، خاصـة فـي الشـهر الأخيـر مـن كل عـام. أمـا الظاهـرة الثانيـة، فهـي أنّ كمًّـا مـن الكتابـات قـد ظهـر فـي الخمسـة والثلاثيـن عامًـا الماضيـة، جُلُّهـا ينحـو إلـى أمـل واحـد هـو تطويـر هـذا المجلـس سياسـيًّا، وتطويـر الأمانـة العامـة مـن سـكرتارية ـ بحسـب مـا هـي عليـه فـي الواقـع ـ إلـى مفوضيـة لهـا قـدرة علـى الاقتـراح وتقديـم الأفـكار للمجلـس الأعلـى مـن القـادة، نظـرًا إلـى قربهـا مـن أهـل الفكـر، وأيضًـا مـن الشـارع الخليجـي. إلا أن تلـك الكتابـات والاقتراحـات لـم تـرَ النـور، وعجـز الكثيـرون عـن إيصـال فكـرة أن المنطقـة تتغيـر، وأنّ الشـعوب تتغيـر فـي رؤاهـا ومطالبهـا، ثـم إنّ التهديـدات للخليـج (كَكُل) تتعاظـم.

لقـد انتقـل إلـى رحمـة اللـه تعالـى خمسـة مـن المؤسسـين[١] الكبـار، الذيـن اجتمعـوا فـي ٢٥ أيـار (مايـو) عـام ١٩٨١ فـي أبـو ظبـي، ليعلنـوا للعالـم ولادة هذا الكيـان السياسـي، إلا أن «المرحلة الاحتفاليـة» طالـت أكثـر مـن الـلازم، وكل عـام تُعـاد هـذه

(١) المؤسِّسون هم: الملك فهد بن عبد العزيز، والشيخ زايد بن سلطان، والشيخ جابر الأحمد، والشيخ عيسى بن سلمان، والشيخ خليفة بن حمد، والمؤسس السادس هو السلطان قابوس بن سعيد (رحمهم الله جميعًا).

الاحتفالية في كانون الأول (ديسمبر) (الشهر الذي اتُّفِق على أن يكون موعد عقد القمة الخليجية). وفي كل عام ينتظر مواطنو دول الخليج أن تخطو نتائج القمم الخطوة المبتغاة، وهي تطوير هذه المنظومة من أجل أن تُساير التحديات الشاخصة. وبالفعل قدَّم بعض القادة أفكارًا مهمة ومتسقة مع الشعور الشعبي، مثل مبادرة الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز (رحمه الله)، لتطوير هيكلية المجلس إلى وَحْدة مَرِنة، بعد أن هبت رياح التغيير في مشرق العرب ومغربهم[٢]. إلا أن تلك المبادرة ربما قُتلت في اللجان وفروع اللجان، وقد تبخرت أيضًا الكثيرُ من المبادرات الإيجابية، بسبب أن بعضهم لم يكن يرغب في تطوير تلك المنظومة قلَقًا من احتمالات يراها، سواءٌ حقيقيةً كانت أو متخيَّلة.

الحقيقة المؤكدة أن نظرية «الكل أكبر من مجموع الأجزاء»، لم تَرسخ حتى الآن في ذهن بعض متخذي القرار في دول الخليج، وإنْ أصبحت راسخة في ذهن بعضهم الآخَر. إلَّا أن التحديات التي تواجهها المنطقة قد تقود الجميع إلى مكان صعب في المستقبل، والردع السياسي الحقيقي هو الذهاب إلى وَحْدة مَرِنة، تُنسّق بين وَحَدات مجلس التعاون من خلال «تجميع الموارد واستثمارها بشكل أفضل». تلك الموارد هي المادية والمعنوية والبشرية والجغرافية، في وقت يَظهر فيه للجميع التحدي القائم على ثلاثة معطيات واضحة. الأول منها: تَناقُص الدخل من النفط، الذي تعتمد عليه دول الخليج اعتمادًا

(٢) قُدِّمت المبادرة في شهر كانون الأول (ديسمبر) عام ٢٠١٢.

شبه كلِّيٍّ في تمويل ميزانياتها. والمُعطَى الثاني: أطماع الدولة الإيرانية، التي اتَّضَح أنها في صلب استراتيجية تلك الدولة[٣]. أما الثالث، فهو انحسار القوى الدولية التقليدية، التي كانت بعض دول الخليج تركن إلى وعودها في الحماية الخارجية. في المقابل، تؤثّر الحروب المشتعلة سلبًا في وضع دول الخليج، سواءٌ اشتعلت في العراق أو في سوريا أو في اليمن. وقد ظهر مجلس التعاون في البداية (عام ١٩٨١)، من أجل اتِّقاء تداعيات حرب واحدة، هي الحرب العراقية ـ الإيرانية. واليوم، المجلس حَرِيٌّ بأن يطور من آليَّاته ونُظمه حتى فلسفته، اتقاءً لتأثير ثلاث حروب شَعْواء مشتعلة حوله، تَنفُذ تداعياتها في الجسم الخليجي السياسي والاجتماعي والإيديولوجي.

المَسِيرة مجلس التعاون يمثل تلاقي إرادة ست دول في مرحلة حرجة من تطورها الاقتصادي والسياسي، في أوائل ثمانينيَّات القرن العشرين. وقد سار في الستة والثلاثين عامًا الماضية مسيرة طويلة، في عدد من المجالات الحيوية السياسية والاقتصادية والتنموية، بعضها حظي بنجاح كبير، وبعضها بنجاح نسبي.

التعاون السياسي لعل أبرز نجاحات المجلس، كان في مجال التعاون السياسي وتنسيق السياسات، خاصة في

---

(٣) لا بد من التفريق الواضح والجلي بين أطماع الدولة الإيرانية والمذهب الشِّيعي، وهو مذهب إسلامي معترَف به، إلا أن الدولة الإيرانية القومية، تُغلِّف أطماعها في الجوار بذلك الغلاف الذي لا ينطلي على المطَّلِعين.

أوقـات الأزمـات المفصليـة، أو فـي القضايـا التـي تهـم مصالـح الـدول الخليجيـة أو العربيـة. ولعـل أول تلـك النجاحـات، الموقـف الصلـب الـذي اتَّخَذتـه المنظومـة بعـد احتـلال العـراق للكويـت عـام ١٩٩٠. كانـت مرحلـة صعبـة، لـم تتـردد فيهـا دول الخليـج في شـجب ذلـك الاحتـلال، وفـي العمـل الناشـط علـى دحضـه بـكل الطـرق الممكنـة. أيضًـا وجـد أبنـاء الكويـت فـي تلـك المرحلـة الحرجـة مـلاذًا آمنًـا وحضنًـا دافئًـا، يقلـل مـن مخاطـر شَـتاتهم وتفـرُّق كلمتهـم، حتـى عنـد عودتهـم إلـى بلدهـم بعـد تحريـره، بسـبب تكاتُـف المنظومـة إقليميًّـا وعالميًّـا. أيضًـا وقـف مجلـس التعـاون مـع حـق دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، فـي اسـترداد سـيادتها لِلجُـزر المحتلـة مـن قِبـل إيـران منـذ عـام ١٩٧٠. وفـي كل إعلاناتـه المتكـررة، لا يفتـأ المجلـس يكـرر تلـك المطالَبـة، ويطالـب إيـران بقبـول التحكيـم الدولـي فـي هـذا الملـف.

لقـد وقـف المجلـس فـي الشـأن السياسـي فـي وجـه أي خطـر تتعـرض لـه أيٌّ مـن دولـه، كمـا حـدث مِـن جـرَّاء أحـداث البحريـن عـام ٢٠١١، عندمـا أرسـلت المملكـة العربيـة السـعودية ودولـة الإمـارات قـوات مسـاندة، لحمايـة المُنشـآت الحيويـة فـي البحريـن مـن التخريـب[٤]. أيضًـا وقفـت دول مجلـس التعـاون بقـوة مـع العـراق بعـد سـقوط النظـام السـابق، مـن أجـل تأهيـل العـراق وعودتـه إلـى الجامعـة العربيـة، حيـث سـاعَد المجلـسُ

---

(٤) انظر كتاب **المسيرة والإنجاز**، وهو كتاب سنوي توثيقي تنشره الأمانة العامة لمجلس التعاون، ص. ١٧، الرياض ٢٠١٥.

دبلوماسـيًّا[٥] علـى المسـتوى العالمـي. أيضًـا سـاهم مجلـس التعـاون فـي محاولـة «إطفـاء الحرائـق»، التـي نشـبت بعـد مـا عُـرف بثـورات «الربيـع العربـي»، سـواءٌ فـي سـوريا أو ليبيـا أو اليمـن. وكان لمبـادرة مجلـس التعـاون حـول اليمـن أهميـة بالغـة فـي الوصـول إلـى حلـول سياسـية، إلا أنهـا تعثـرت كمـا حـدث بعد ذلـك[٦]. وقـد أجـرى مجلـس التعـاون مجتمِعًـا فـي الإطار السياسـي «حـوارات اسـتراتيجية» مـع دول ومنظمـات إقليميـة عديـدة، مـن أجـل التنسـيق فيمـا بيـن دولـه وتلـك المنظمـات والـدول، مـن أجـل تحقيـق المصالـح المشـتركة لـدول الخليـج.

علـى الصعيـد الاقتصـادي عـددٌ مـن النجاحـات، حققهـا المجلـس علـى الصعيـد الاقتصادي، لكـن اللافت أن تلـك النجاحات التـي لـم يشـك الخبـراء فـي أهميتهـا، أخـذت وقتًـا طويـلًا للتبلـور والتفعيـل، وأُرجـئ تطبيـق مـا اتُّفـق عليـه فـي بعضهـا عامًـا بعـد عـام. ولمَّـا طُبـق بعضهـا وجـد الجميـع أن نتائجهـا باهـرة، والمثال الأوضـح هـو «الاتحـاد الجمركـي»، الـذي نقـل التبـادل التجـاري بيـن دول المجلـس مـن خانـة الملاييـن مـن الـدولارات إلـى خانـة البلاييـن. أيضًـا نجـح المجلـس فـي شـبكة الربـط الكهربائـي، ووضْـع خطـط للربـط المائـي، وإقامـة منطقـة حـرة لـدول المجلـس، وتحقيـق جـزء غيـر يسـير فـي الوصـول إلـى «المواطَنـة

---

(٥) انظـر بهـذا الخصـوص مقـال الكاتـب «الحـزب ليـس الدولـة فـي العـراق»، جريـدة الشـرق الأوسـط، ١٧ أيلـول (سـبتمبر) ٢٠١٦.

(٦) مبـادرة الخليـج فـي اليمـن هـي أكثـر المبـادرات وضوحًـا، للتعامـل الخليجـي الموحَّـد مـع بعـض مظاهـر الاضطـراب فـي الجـوار.

الاقتصاديـة»، إلا أن الاتحـاد النقـدي ـ مع أن الحديـث فيه مبكر ـ لا يـزال ينتظـر الإنجـاز، علـى مـا يحمـل مـن أهميـة قصـوى للاقتصاد فـي دول الخليـج. لا يـزال الحديـث فـي «التقريـب والتوحيـد» لِلبيئـة التشـريعية والبيئـة الإداريـة، مَطلبًـا مُلحًّـا يُشـار إليـه فـي معظـم وثائـق المجلـس. وكذلـك الخطـط الاسـتراتيجية البعيـدة المـدى، التـي اتُّفـق عليهـا منـذ عـام ١٩٩٨، مـن أجـل التخفيـف تدريجيًّـا مـن الاعتمـاد علـى الدخـل النفطي فقـط ـ لا تـزال متعثرة تنتظـر العـودة إليهـا وتفعيلها؛ علمًا أنه بعد سـنوات مـن ذلك العام (أي فــي العشــرية الأولــى مــن القــرن الواحــد والعشــرين ومــا تبعهـا)، تبنَّـت الـدول الخليجيـة كلٌّ علـى حِـدَة خططًا اسـتراتيجية مـن أجـل إيجـاد مصـادر بديلـة عـن الدخـل النفطـي[٧]. وهنـاك إنجـاز لا يسـتهان بـه فـي العديـد مـن القطاعـات الاقتصاديـة والتنمويــة والإنتاجيــة والقانونيــة، وأصبحــت بواســطته دول الخليـج أكثـر قربًـا إلـى «التماسـك الاقتصـادي»، مـع وجـود بعـض المعوقـات التـي تواجههـا بعـض الملفـات.

علـى الصعيـد العسـكري والأمنـي لعـل هـذا القطـاع هـو الـذي شـهد أكثـر الإنجـازات وُضوحًـا وأهميـة. فاتفاقيـة الدفـاع المشــترك طُــورت منــذ عــام ٢٠٠٠، ووضعــت اتفاقيــة أكثــر تفصيلًا فـي عـام ٢٠٠٩، نصَّـت علـى: «تعزيـز التكامـل والترابـط العسـكري وتطويـر إمكانيـات الدفـاع عـن سـيادة واسـتقرار دول

(٧) انظـر فـي هـذا الموضـوع الدراسـةَ التفصيليـة للكاتـب، التـي قُدمـت فـي نـدوة التخطيـط للتنميـة فـي الدوحـة، تشـرين الأول (أكتوبـر) ٢٠١٦ (نظَّـم النـدوة مجلـس التعـاون بالاشـتراك مـع وزارة التخطيـط القطريـة).

المجلس». أيضًا نشأت مبكرًا «قوات درع الجزيرة العربية»، التي قامت بعدد من المهمات المشتركة. وقد تَقرَّر في عام ٢٠١٣ إنشاء القيادة العسكرية الموحدة، وأيضًا إنشاء الأكاديمية الخليجية للدراسات الاستراتيجية والأمنية، ومقرُّها أبو ظبي[٨]. وقد حظي تأمين الاتصالات العسكرية بالسرية، والاهتمام بالتطور في الرقمنة في الاتصالات وضمان سريتها. في مجالات التمارين المشتركة والخدمات الطبية وإدارة الموارد البشرية، جرى بالفعل التنسيق على مستوًى مُرْضٍ في كل تلك المجالات. أما على الصعيد الأمني، فإن الأساس هو الاتفاقية الأمنية (التي وقَّعَت عليها بعضُ الدول، وامتنعَت أخرى). إلا أن المجالات الأمنية الأخرى شهدت تقدمًا، مثل: محاربة الإرهاب، ومكافحة المخدِّرات، والسماح بالتنقل بالبطاقة المدنية للمواطنين، والتعاون في مواجهة المخاطر النووية، والدفاع المدني. وعلى نطاق المرور، جرى تسهيل نقل ملكية المَركبات، ورُخَص القيادة والتوعية المرورية[٩]، والتعليم والتدريب الأمني، والإعلام الأمني، والأمن الصناعي، وحماية المنشآت العامة.

على الصعيد العلمي والتقني والفني على هذا الصعيد، هناك العديد من المجالات التي جرى تنسيقها بين دول مجلس التعاون، معظمها في نطاق الدراسات والبحوث، وقليل منها قد رأى النور حتى الآن. ليس هناك أهم من التعاون

(٨) لم يَجْرِ حتى الآن تفعيلها.

(٩) منذ زمن، تحتفل دول الخليج في نفس الوقت بأسبوع المرور الموحَّد.

على الصعيد العلمي، حيث إن العالم يدخل مرحلة جديدة من «اقتصاد المعرفة»، والاعتماد في الحياة الاقتصادية على العلم وتطويره. وهو مَدخل إلى تنوع اقتصادي، يجعل من التنمية في الخليج أمرًا مستدامًا.

المأمول من المجلس بالاطلاع على الوثائق الصادرة من الأمانة العامة لمجلس التعاون في السنوات السابقة، لا يجد المتابع إلا الاعتراف بقيمة الخطوات التي اتُّخذت حتى الآن، إلا أنه من المناسب القول: إن طموحات أبناء دول مجلس التعاون أكبر مما تَحقَّق. فلم تجد «توحيد المواطَنة القانونية» أيَّ بحث جِدِّي، حيث لا يزال مُواطن الدولة الخليجية الذي يعمل في دولة خليجية أخرى، يواجَه بمعاملته في الكثير من المجالات على اعتبار أنه «وافد من الخارج». صحيح أن الانتقال البَيني للأفراد أصبح ميسَّرًا، إلا أن المساواة في المعاملة القانونية لا تزال متعثرة. فمثلًا: الرواتب والامتيازات، حتى العلاج في بعض الأحيان، كلها لا تزال تواجِه عقبات وتحتاج إلى جهود لتذليلها؛ ما يُصعِّب انسياب رأس المال البشري، وهو الأهم في إقامة الترابط وتحقيق الأهداف المنشودة.

أيضًا يعاني المجلسُ نقصًا كبيرًا في وضع الأولويات المراد تحقيقها. فهو في المجالات الثانوية قد حقق الكثير من التقدم، إلا أنه في المجالات الاستراتيجية الهامة لا يزال مترددًا في اتخاذ الخطوات المطلوبة والعاجلة، مِثل توحيد العملة عن طريق إنشاء بنك مركزي خليجي واحد. فوَحْدة العملة

تُقلل من مخاطر التقلب في أسعار العملات، خاصة في مرحلة تُواجه فيها دول الخليج انحسارًا في أسعار النفط. ثم إنّ التذبذب في أسعار العملات بين دول الخليج، يفتح الباب أمام المضارَبة؛ ما يؤثّر في الاقتصاد المحلي بشكل سلبي، فضلًا عن أن قوة «التفاوض» مع الاقتصاديات الأخرى، تتعاظم في حال وجود التكتل الاقتصادي بين دول المنظومة وعملة موحَّدة لها.

التحديات التي تواجهها اليوم دول المجلس لم تعد خفية، وهي تحديات تحتاج مواجهتها إلى عمل جماعي منسق، ووثيق الصلة بالحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة. فليس خافيًا طموحات النظام الإيراني، وهي طموحات مؤطَّرة بإطار إيديولوجي، هدفه تكريس عوامل الاستقطاب السياسي في النسيج الاجتماعي لعدد من دول الخليج، وإذكاء التعصب المذهبي بين مواطنيها، تمهيدًا لتحقيق استراتيجية «أم القرى»(١٠)، لتوسيع مصالح إيران تحت شعار «الثورةُ عابرةُ الحدود». ومِن ثَمّ، فإن قضية «التماسك الوطني»، والسيادة الوطنية بمنظورها الاجتماعي والسياسي، هما من أولويات ما يجب الاهتمام به على الصعيد الإقليمي الخليجي، لأن أي خلل في هذا الملف يعني تسهيل «الاختراق»، وتعريض الأمن

---

(١٠) «استراتيجية أم القرى» عبارة وردت في وثيقة عنوانها: «مقولات في الاستراتيجيّة الوطنيّة: شرح نظريّة أم القرى الشيعيّة»، بقلم محمد جواد لاريجاني ترجمها إلى العربية نبيل علي العتوم، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية، مكة المكرمة، ٢٠١٣.

الوطنـي الخليجـي للخطـر الداهـم. لذلـك، يجـب التفكيـر جِدِّيًّـا وجماعيًّـا فـي إنهـاء الصـراع مـع إيـران، وليـس الاكتفـاء بإدارتـه فقــط، مــن خــلال وضــع خطــة جماعيــة، وحشــد دبلوماســي، وتكويـن الاتحـاد.

مـن جانـب آخـر، فـإن انحسـار القـوى الدوليـة، وصـرْف اهتمامِهـا إلـى أمـور عاجلـة تخصهـا، يعنيـان انكشـافًا دوليًّـا مـن جانـب الحلفـاء السـابقين، وهـم حلفـاء تتغيـر مصالحهـم بحسـب مـا هـو واضـح مـن سـير الأحـداث الجاريـة. فعلـى دول الخليـج أن تفكـر جِدِّيًّـا فـي سياسـة «**قلـع أشـواكنا بأيدينـا**»، دون انتظـار غيرنـا. إنّ انحسـار الدخـل النفطـي، سـوف يترتـب عليـه التزامـات مـن قِبـل الدولـة ومـن المُواطـن الخليجـي، وليـس سـرًّا أن عـددًا مـن دول الخليـج اليـوم، لجـأت إلـى الاسـتدانة لتعضيـد المطالـب الملِحَّـة فـي ميزانياتهـا، وهـو أمـر يقـود بالضـرورة إلـى النظـر فـي إشـراك المُواطـن فـي اتخـاذ القـرار مـن جهـة، والنظـر فـي كفـاءة جهـاز الدولـة، الـذي يعانـي فـي الغالـب كثيـرًا مـن الأمـراض والترهـل، مـن جهـة أخـرى.

أكثــرُ مــا يُقلــق المتابــعَ لمســيرة مجلــس التعــاون، والقــارئَ للأدبيــات الصــادرة عــن الأمانــة العامــة، هــو ظاهــرة «اســتهلاك الوقـت». لقـد وجـد الكاتـب فـي محاولتـه قـراءةَ تلـك الأدبيـات، أنَّ هنــاك وقتًــا مســتهلَكًا كبيــرًا بيــن اتخــاذ قــرارٍ مــا وتنفيــذه. وهــي عمليــة محبطــة لبعضهــم، ودالَّــة علــى أن الثمــن النســبي للقــوة غيــر واضــح لبعضهــم الآخــر، وأن المتابعــة مــن خــلال المؤسسـات هـي إمـا ضعيفـة أو معدومـة. ثـم إنّ الطريقـة التـي

تُتَّخـذ بهـا القـرارات «المكتوبـة» لا تجـد لهـا مسـاقات زمنيـة للتنفيـذ، كوضـع سـقفٍ زمنـي لا تتخطـاه عمليـات التنفيـذ بـأي شـكل مـن الأشـكال. وربمـا أن ظاهـرة «اسـتهلاك الوقـت» هـي ظاهـرة ثقافيـة، بسـبب طبيعـة العلاقـة بيـن القـادة، التـي تتسـم بالحساسـية والمجاملـة. ومِـن ثـم، ينتقـل بـطء التنفيـذ إلـى الجمهـور العـام، ويتـرك فيـه انطباعًـا عـن كـون عمـل المجلـس هـو مـن أعمـال السياسـة، وبطـيء الخُطـى علـى أقـل تقديـر.

٥ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٦

٣

مصادر الدخل في دول الخليج: الأماني والحقائق

ألقيت هذه المحاضرة في منتدى دراسات الخليج بالدوحة

للنفط حدود اِعتمدَت دول الخليج في زيادة الدخل ـ بنسب متفاوتة ـ على بيع الموارد الهيدروكربونية للعالم، خاصة الدول ذات الاقتصادات الناشئة، وصُرف جزء من هذا الدخل الضخم في أوجُه متعددة على الدولة الخليجية الناشئة. بعض هذه الدول يعتمد اعتمادًا يصل إلى أكثر من ٩٠٪ من الدخل على المورد النفطي، وتبنَّت هذه الدول، بشكل عام، سياسات لتشجيع الاستهلاك، وأصبح بسببها المجتمع معتمِدًا اعتمادًا كلِّيًّا على الدُّخول المباشرة الناتجة من بيع هذه السلعة. وبسبب عوامل العولمة وعناصر أخرى، ظهر ما يمكن أن يُعرف في الخليج بـ«المجتمع الاستهلاكي»(١)، الذي يعتمد كلّيًّا على الموارد المالية الناتجة من ريع النفط. فظهر في هذه الدول ما سماه الأمير محمد بن سلمان: «الإدمان على النفط»(٢). أيضًا تدفقت على هذه المجتمعات موجاتٌ مُهاجِرة من الدول القريبة والبعيدة، وارتبطت أسواقها بالأسواق العالمية في

---

(١) المجتمع الاستهلاكي: طريقة صرف عائدات النفط تواءَمَت بشكل واضح مع الطريقة القَبلية في الحكم، وهي ما يمكن أن يُعرَف بشكل عام بـ«الزبائنية».

(٢) كثيرون حذَّروا من مغبَّة هذا الإدمان، وتَحدَّثوا بِمضارِّه.

الـدول الرأسـمالية، ولقـد حـذَّر كثيـرون مـن أن النفـط سـلعة «ناضبـة»، ويمكـن أن يوجـد لهـا بدائـل فـي المسـتقبل أو حتـى ينخفـض سـعرها.

لذلـك، يتحتَّـم اعتمـاد سياسـات لبدائـل فـي الاقتصـاد لتحقيـق تنميـة مسـتقرة، كالتصنيـع أو تطويـر الخدمـات. وهـذه البدائـل تعتمـد علـى تطويـر «رأس المـال البشـري»، أيْ نوعيـة تعليـمٍ عالـي المسـتوى، وموجَّهـة إلـى توليـد مـوارد جديـدة للمجتمـع، إلا أن مَـرَض الأوبـك قـد حـدَّ مـن التوجـه الجـدي لاسـتنباط بدائـل حتـى فتـرة طويلـة. وهـو مـرضٌ ارتبـط طرديًّـا بفكـرة أن المنظّمـة تسـتطيع أن تتحكـم فـي الأسـعار العالميـة للنفـط، لكونهـا مكوَّنـة مـن الـدول التـي تُنتـجُ معظمَـه[٣]. فهـي تتحكـم فـي العـرض والطلـب فـي السـوق العالمـي، ومِـن ثـمّ تَفـرض سـعرًا مسـتقرًّا ومناسـبًا وشـبه دائـم. ذلـك التحكـم كان ممكنًـا حتـى فتـرة مـا، ولكـن مـع تغيُّـر المعطيـات، لـم تعُـد تلـك القـدرة متوافـرة لمجموعـة الأوبـك، حتـى إن الاتفـاق فـي السـنوات الأولـى علـى أن تكـون الأوبـك «المنتِـج المَـرِن»، والمحـدِّد لحصـص إنتـاج الأعضـاء، لـم يكـن الأعضـاء فيـه ملتزميـن الحصـص؛ مـا اضطَـرَّ أوبـك إلـى أن توظـف

(٣) منظمـة الأوبـك أنشـأتها خمـس دول منتجـة للنفـط فـي أيلـول (سـبتمبر) ١٩٦٠، ثـم توسـعت لتضـمَّ فـي عضويَّتهـا اليـوم ١٣ دولـة. تملـك هـذه الـدول ٤٠٪ مـن الإنتـاج العالمـي للنفـط و٧٠٪ مـن الاحتياطـي. يَدخـل أو يخـرج بعـض الأعضـاء مـن هـذه المنظمـة بحسـب إنتاجهـم النفطـي.

شركة هولندية لمراقبة الحصص، ولم تكن قادرة على ضبطها[٤].

من جهة أخرى، أسعار النفط في العقود الذهبية الخمسة تذبذبت بشكل كبير، وزاد هذا التذبذب في العقود الأخيرة نتيجة لاضطراب الاقتصاد العالمي من جهة، وللتقدم الهائل في التقنية[٥] من جهة أخرى. لقد قامت النخب في الخليج، وفي وقت مبكر، بالمطالبة بما عُرف لاحقًا بـ«**تنويع مصادر الدخل**»، أو بالمطالَبة على الأقل بـ«تصنيع المواد النفطية وبيعها بوصفها منتجات بدلًا من الخام». إلا أن هذه المطالبة ذهبت أدراج الرياح، لسببين:

الأول: أن أسعار النفط تتراجع، ثم لا تلبث أن ترتفع. فجاء من قال: إن تلك دورات اقتصادية تابعة للدورات الرأسمالية في الدول الصناعية، ويمكن أن يرتفع سعر النفط في حال «النهوض الاقتصادي العالمي» أو ينخفض في حال «الركود». لذا، لا خوف ولا هلع.

الثاني: دول الخليج لم ترغب في مواجهة الحقائق، لأن مواجهتها

---

(٤) انظر دراسة عبد الله بن حمد العطية، «أسعار النفط ودور أوبك وسياستها تجاه الأسعار»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥، الدوحة. من الكتاب، ص ٤: «لم تتمكن الشركة في بعض البلدان، لأنها احتجَّت بأن مناطق النفط «خطرة لا يجوز الاقتراب منها»».

(٥) انخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة جاء بسبب تقدم التقنية في الحصول على الطاقة من مصادر أُخرى، كالنفط الحجري أو الطاقة البديلة.

تتطلب حزمة قرارات جادة، إما غير معترف بأهميتها، وإما على غير استعداد لدفع الثمن المقبول من جرَّاء تنفيذها.

تَراجعت مداخيل النفط في دول الخليج بين عامي ٢٠١٤ ـ ٢٠١٦، على النحو الآتي:

في الكويت ٦٧٪، وفي قطر ٦٢٪، وفي المملكة العربية السعودية ٦٢٪، وفي الإمارات ٦٣٪. «أما التراجع العام في دول الأوبك فقد كان متوسِّطُهُ ٦١,٤٪»[٦] في الفترة نفسها، أي أننا نتحدث بخسارة الثلث من الدخل الوطني في الدول الخليجية المَعنيّة في فترة قصيرة، وهذا ما يستدعي التفكير الجاد في البدائل، وبناء استراتيجية مختلفة عمَّا ساد العقودَ الذهبية الخمسة. ولقد لجأت دول مجلس التعاون إلى إصدار ما سمَّته في الغالب «الخطط التنموية الاستراتيجية»، على أساس البحث ـ في المدَيَيْن المتوسط والطويل ـ عن طُرق استدامة التنمية دون الاعتماد على دخل النفط، إلا أن تلك الاستراتيجيات، حتى الآن، ينقصها القرار الجاد من أعلى السلطات، والوسائل الجادة للتنفيذ[٧]. نتائج المَرَض (الأوبكي) يمكن أن نجدها فيما نشاهد حدوثَه اليوم في فنزويلا (أحد الأعضاء المؤسسين)، إذ توجهت السياسات الفنزولّيّة تحت شعارات شعبوية، إلى صرف الدخل النفطي على

(٦) يذهب بعض الخبراء إلى أن هناك سعرَين للنفط: سعر السوق والسعر السياسي.
Anthony H.Cordesman - Max Markusen, «The OPEC Disease»: Assessing the Impact of Lower Oil Export Revenues, Center for Strategic & International Studies, 2016.

(٧) اِنطلق التفكير، بشكل عام، في الاستراتيجيات بعد الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨.

الخدمـات الاجتماعيـة لنيـل الرضـا السياسـي. فأصبحـت الدولـة مَدِينَـةً لِلخـارج بأرقـام فلكيـة لا تسـتطيع دفعهـا، لا هــي ولا شـركة النفـط الفنزولّيّـة العملاقـة، وكِلتاهمـا اليـوم أصبحـت علـى شـفا الإفـلاس، مـع كل الاحتمـالات التـي يُطلقهـا الإفـلاس سياسـيًّا واجتماعيًّـا[٨].

عـودة الوعـي اِنتشـر فيديـو علـى وسـائل التواصـل الاجتماعـي أخيـرًا فـي دول الخليـج، يقـارن بيـن أوضـاع مجتمعـات دول الخليـج التـي كانـت منـذ مائـة عـام فـي فقـر وشـدة وعـوز، فـي حيـن كان الآخـرون مـن العـرب فـي الشـمال (كالعـراق وسـوريا ومصـر) فـي بحبوحـة. وذهـب هـذا الفيديـو إلـى إيضـاح أن «عـرب الشـمال» اليـوم فـي احتـراب وفقـر، ودول الخليـج فـي بحبوحـة اقتصاديـة، إلا أن هـذا يمكـن ألَّا يـدوم، تذكيـرًا للجميـع أن «**النعمـة زائلـة**». ذلـك الفيلـم يمثـل جـزءًا مـن ثقافـة «الاسـتهلاك الوعظـي»، التـي هـي جـزء مـن الثقافـة العامـة التـي تطـورت فـي الخليـج فـي زمـن الرفـاه، لأنـه يقـول: إن مجتمعـات الخليـج يمكـن، إن لـم تحمـد النعمـة، أن تعـود فقيـرة. ولكـن الأهـم الـذي لا يتطـرق إليـه كثيـرون، هـو كيـف يمكـن البحـث عـن سياسـات اقتصاديـة اجتماعيـة بديلـة، تدعـم فكـرة الإنتـاج واحتـرام العمـل والبحـث عـن بدائـل حقيقيـة فـي الاقتصـاد، جُلُّهـا يقـع فـي تدريـب إنسـان عربـي فـي الخليـج وتعليمـه تعليمًـا نوعيًّـا قـادرًا علـى مواجهـة التحديـات المقبلـة،

---

(٨) انظـر «فنزويـلا علـى الحافـة»، مجلـة فوريـن أفيـرز عـدد أيلـول (سـبتمبر) ـ تشـرين الأول (أكتوبـر)، ص.١٣٣ ـ١٤٠، ٢٠١٦.

التـي لـم تَخـرج إلـى السـطح بعـد، ولكـن مقدماتهـا يمكـن الإحســاس بهــا. وكذلــك التقليــل مــن مســارب الفســاد. قــراءة ذلـك التحذيـر الـذي انتشـر، هـو مؤشـر، عنـد حسـن قراءتـه، ينـمُّ علـى أنَّ «عـودة الوعـي» للمجمـوع الأكبـر مـن المجتمـع قـد بـدأ بالتبلـور، إلا أن هنـاك آخريـن مـا زالـوا يغمضـون عيونهم عـن القـادم رجـاءً فـي «معجـزة مـا»، فـي الوقـت الـذي اتسـعت فيـه الفجـوة الماليـة، لقـدرة الدخـل النفطـي فـي دول مجلـس التعـاون علـى الوفـاء باحتياجـات الميزانيـة[٩].

«**مـا هـو قائـم ليـس دائمًـا**»، كان ذلـك مـا ردَّدَتـه نُخـب الخليـج منـذ مـدة طويلـة، علـى الأقـل فـي العقـود الخمسـة الماضيـة. إلَّا أن «المَـرَض الهولنـدي» الـذي أصبـح «أوبكيًّـا» كان قـد تَغلغل فـي النفسـية الخليجيـة، فأصبحـت حاجـة العالـم إلـى الطاقـة (النفـط والغـاز) بالنسـبة إلـى الخليجيِّيـن حاجـة دائمـة. وقـد اجتهـد بعضهـم قائـلًا: إن دول الخليـج فـي فتـرة صعـود أسـعار النفــط كانــت تتمتــع بمعادلــة، يمكــن وصفُهــا بأنهــا تملــك «قـوة النـدرة فـي مقابـل نـدرة القـوة»، أي إنهـا بـلاد صغيـرة ذات جغرافيـة وسـكان محدوديـن نسـبيًّا، ولكنهـا بسـبب المـال المتوافـر مـن تصديـر النفـط، أصبـح لهـا «قـوة» ماليـة مؤثـرة فــي الأســواق العالميــة، حتــى فــي السياســة الدوليــة. هــذه المعادلـة التـي سـادت فتـرة زمنيـة محـدودة، صاحبَـت الحاجـة العالميـة إلـى الطاقـة. ولكـن مـع تراجـع تلـك الحاجـة، أصبـح

(٩) إجمالـي النفقـات العامـة فـي دول المجلـس ارتفـع بيـن العاميـن ٢٠٠٣ و٢٠١٣ نحـو ٤٫٨ أضعـاف.

العالـم الخارجـي قـادرًا علـى الاسـتغناء عـن رضـا دول الخليـج، أو حتـى عـن تطمينهـا مـن الناحيـة الأمنيـة الخارجيـة، لأن حاجتهـا إليهـم أكثـر مـن حاجتهـم إليهـا. وقـد ورد فـي دراسـة للخبيـر الاقتصـادي الكويتـي جاسـم السـعدون: «مـا بيـن ٥٠ و٩٠ سـنة مـن عمـر النفـط فـي الإقليـم الخليجـي، وبعـد اسـتراتيجيات وخطـط وخطـب، كلهـا تهـدف إلـى التنويـع بعيـدًا عـن النفـط، أصبحنـا مـع أزمـة سـوق ثالثـة فـي جيـل واحـد، أكثـر اعتمـادًا عليـه، وارتباطًـا بمتغيراتـه»[١٠].

مؤثـرات انخفـاض أسـعار النفـط يمكـن أن يُطلِـق انخفـاض أسـعار النفـط مجموعـة مـن المؤثـرات (التوتـرات) فـي دول الخليـج، داخليًّـا وإقليميًّـا. ففـي الداخـل، تَعـوُّدُ المواطنيـن الدخْـلَ المرتفـع ـ مـع فقـدان الإنتاجيـة بـل والقيمـة الاجتماعيـة للعمـل ـ قـد يخلـق توتـرات اجتماعيـة، حيـث تقـول القاعـدة: «الرضـا السياسـي يتوافـر طرديًّـا مـع الرضـا الاقتصـادي، والعكـس صحيـح». هـي قاعـدة اجتماعيةسياسـية تنطبـق علـى كثيـر مـن المجتمعـات، ودولُ الخليـج ليسـت اسـتثناءً. فالتاريـخ يمدنـا بعدد مـن الشـواهد المحليـة، منهـا التوتـرات التـي حدثـت فـي أواخـر الثلاثينيـات مـن القـرن الماضـي فـي كل مـن الكويـت والبحريـن ودبـي (الموانـئ الثلاثـة الكبـرى وقتهـا)، التـي كانـت تعتمـد علـى صناعـة الغـوص وتسـويق اللؤلـؤ، فسـنوات قليلـة سـابقة علـى ذلـك التاريـخ، أُصيبـت صناعـة اللؤلـؤ التـي هـي المصـدر الأهـم

---

(١٠) جاسـم خالـد السـعدون، محاضـرة عامـة فـي الجمعيـة الاقتصاديـة الكويتيـة، شباط (فبراير) ٢٠١٦.

للاقتصاد الخليجي بالكساد، بسبب زراعة اللؤلؤ الصناعي في اليابان، وانخفض الدخل العام بشكل كبير. فكان أن تقدمت شريحة التجار مع شرائح أُخرى إلى الحكام وقتها، مُطالبةً بإصلاحات وبتقاسُم «الأعباء» الاقتصادية، بسبب تضرر التجار من ذلك الكساد[١١]. تلك المطالبات لم تجد لها استجابة مباشرة وقتها، إلا أن اللافت أنها كانت «مطالب توزيع» لا «مطالب إنتاج»[١٢].

لقد أخذت أسعار النفط تؤثر في الاقتصاد في السنوات الأخيرة، وهي في طريقها إلى إثارة توترات بسبب لجوء الحكومات، مضطرة، إلى تقليص النفقات العامة. وقد ظهرت اليوم بعض الاختلالات في الهياكل الاقتصادية ـ الاجتماعية الخليجية، منها أربعة عشر عاملًا رئيسيًّا:

١ـ الاختلال في توزيع الميزانيات العامة، والتوجه إلى تقليص الإنفاق في بعض وجوه الخدمات.

٢ـ تراجُع التصنيف الائتماني لبعض دول الخليج.

٣ـ تجميد المرتَّبات في بعض الدول الخليجية.

---

(١١) للمزيد من المعلومات حول تلك المرحلة، انظر محمد الرميحي، حركة عام ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية عدد ٤، السنة الأولى ١٩٧٥، ص ١ـ٥١. انظر أيضًا:
The Emergence of the Gulf States, Edited by J.E.Peterson, Bloomsbury, 2016.
الكتاب من تأليف مجموعة من المتخصّصين ويعدّ من أهمّ الكتب التي صدرت أخيرًا حول مجلس التعاون وتطوّره، الطبعة الأولى أيلول (سبتمبر) ٢٠١٦.

(١٢) بعض التقارير الرسمية البريطانية التي كُتبت حول تلك الأحداث، كانت بسبب «غضب بعض التجار المفلسين».

٤ـ زيادة في الرسوم.

٥ـ رفع أسعار الخدمات، ومنها المحروقات والكهرباء والماء.

٦ـ الاستغناء عن بعض المشاريع الكبرى.

٧ـ اختلال التوازن ما بين الدولة وعالَم الأعمال.

٨ ـ الاستغناء عن اليد العاملة الأجنبية أو فرض رسوم على قدومها وعملها.

٩ـ ازدياد حجم البطالة بين الشباب[١٣].

١٠ـ احتمال انخفاض سعر العملة، وانخفاض أسهم البنوك والمؤسسات المالية.

١١ـ الهجرة إلى الخارج.

١٢ـ قد ينطلق صراع بين العناصر «الوراثية» في المجتمع، والعناصر المطالِبة بالتمثيل، للمشاركة في القرار السياسي.

١٣ـ صعوبة قبول المساس بالامتيازات، خاصة المالية.

١٤ـ إعادة كتابة قواعد اللعبة.

التحديات تُواجه دول الخليج ثلاثةَ تحديات كبرى: التحدي الاستراتيجي الذي يهدد الاستقرار، والتحدي السكاني[١٤]، والثالث هو التحدي الاقتصادي الذي أساسه تراجُع أسعار

---

(١٣) هذا الأمر انتشر في البلاد العربية. انظر: الدراسة الموسعة التي صدرت في مجلة الإيكونوميست البريطانية «النظر إلى الأمام بغضب»، آب (أغسطس)، ص ١٨، سنة ٢٠١٦.

(١٤) أيمن إبراهيم الدسوقي، «معضلة الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي، المستقبل العربي»، العدد ٤٣٤، نيسان (أبريل) ، ص٦٩ ـ ٨٤، ٢٠١٥.

النفط. وهذا الأخير، ليست هي المرة الأولى التي تُواجهه دول الخليج في العقود الخمسة الذهبية، إلا أن التراجع في المرات السابقة يعقبه في الغالب «التعافي»، وذلك ما يُشبه فكرة «لعبة اليويو» لدى بعض متَّخِذي القرار، أي أن اليوم تراجُع وغدًا تَعَافٍ. لا تبدو هذه النظرية في المرحلة الحالية ممكنة الحدوث، لأن تراجُع أسعار النفط هذه المرة يبدو أنه مستمر ومتزامن مع عناصر أخرى، مثل: التوجه إلى الإنفاق الكبير في السنوات الأخيرة التي أصبح المجتمع مُعتادًا عليها، وتفاقُم تكاليف الحروب المشتعِلة في كل من سوريا واليمن والعراق وليبيا، وهي حروب تؤثر في ميزانية الدولة الخليجية[١٥]. ويذهب الخبراء إلى القول: إن «الاعتماد المفرط» على دخل النفط، هو الذي سوف يسبب في وقت ما الأزمات القادمة.

تذهب بعض الدراسات إلى أن دول الخليج لن يكون التأثير فيها «كبيرًا وحادًّا» في السنوات القليلة القادمة، نتيجة تراجع أسعار النفط، مع ذهاب دراسات أُخرى (خاصة محلية) إلى أن «الشحم بدأ يذوب من جسم الدولة الخليجية». وقد يصل الأمر إلى «العظم» خلال سنوات قليلة، إذْ تقلُّ أو تكثر بحسب الدولة الخليجية ومخزونها المالي، وطريقة التصرف السياسي في مواجهة احتمال ظهور الأزمات.

إلا أن هناك ما يسمى في الأدب الاقتصادي «لعنة الموارد»،

(١٥) انظر دراسة محمد غانم الرميحي، «الخليج والربيع العربي: بطاقة يانصيب دون بوليصة تامين».

أي الـدول التـي تعتمـد علـى مـورد واحـد فـي الدخـل (مثـل دول الخليـج)، ولهـا مواصفـات محـددة، منهـا:

هـي أقـلُّ حَوكمـة • أكثـر الـدول تعرُّضًـا للخلـل فـي المـورد أو فـي السـوق العالمـي • تُعانـي مزيـدًا مـن الفسـاد • مؤسَّسـاتها غيـر فاعلـة • مشـاريعها «فيلـة بيضـاء»، أي ضخمـة دون جـدوى اقتصاديـة • صعوبـة اسـتقطاب الاسـتثمار الأجنبـي • ضعـف الاسـتثمار فـي رأس المـال المعرفـي، والرقمنـة (التِّقنيـة الحديثـة)(١٦) • خلـل سـكاني هائـل مُتزايـد(١٧) • خلـل فـي سـوق العمـل(١٨) بيـن مسـاهمة المواطنيـن وغيـر المواطنيـن.

يضـاف إلـى ذلـك أن بعـض الـدول لا تتوافـر فيهـا المسـاحة، للتمكـن مـن تطويـر صناعـات تتطلـب أرضًـا واسـعة، ثـم إنّ بعضهـا أو جُلَّهـا يفتقـد المـواردَ المائيـة الكافيـة(١٩) لدعـم صناعـةٍ أو زراعـة ذات مـردود اقتصـادي.

---

(١٦) انظـر الدراسـة التـي قـام بهـا مركـز دراسـات الخليـج فـي جامعـة الكويـت، تحريـر محمـد الرميحـي، «الخـروج مـن الـدفء النفطـي»، حزيـران (يونيـو) ٢٠١٦.

(١٧) جاسـم السـعدون، ذكـر سـابقًا أن عـدد سـكان الخليـج عـام ٢٠٠٠ كان حوالـي ٢٩ مليونًـا، ارتفـع بعـده إلـى ٤٦ مليونًـا عـام ٢٠١٢، ٤٨٪ منهـم غيـر مواطنيـن. تلـك النسـبة العامـة، أمـا النسـب فـي كل دولـة فتتراجـع إلـى دون ذلـك.

(١٨) دول مجلـس التعـاون تدخـل حقبـة تراجـع النفـط، بقاعـدة اقتصاديـة أكثـر تشـويهًا. كان سـوق العمـل فـي عـام ٢٠٠٠ حوالـي ١١ مليونًـا، والعمالـة المواطِنـة نحـو ٣٦,٤٪، وأصبـح فـي عـام ٢٠١٢، ١٩ مليونًـا، ونسـبة العمالـة المواطِنـة ٣١,٦٪.

(١٩) وليـد زبـاري، **حتـى لا يعطـش الخليـج، الحيـاة والتنميـة فـي الخليـج**، أعمـال ندوة الخليج (٢٠١٦)، منشورات آفاق، الكويت، ٢٠١٧.

الاستراتيجيات والبدائل أمام كل تلك التحديات، أطلَقت دولُ الخليج مجموعة من الخطط المتوسطة والطويلة الأجل، على اعتبار أنها «خطط استراتيجية لتنويع مصادر الدخل»[20]، وذلك في سنوات مختلفة، أغلبُها في عام ٢٠٠٨، عند ظهور الأزمة المالية العالمية، وبعضها بعد ذلك. وكثير منها اهتم بالموضوعات الاقتصادية ـ الاجتماعية، وقليل منها أشار إلى التطوير السياسي. فعلى سبيل المثال: جرى إطلاق عدد من «الرؤى»، وهي[21]:

رؤية المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٣٠.

رؤية دولة الكويت الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٠ - ٢٠٣٥ (أُطلقت سنة ٢٠٠٨).

رؤية الإمارات لعام ٢٠٣٠[22].

الرؤية الاقتصادية للبحرين لعام ٢٠١٣ (أُطلقت عام ٢٠٠٨).

الرؤية الوطنية للتنمية الشاملة لقطر (أُطلقت في ٢٣ حزيران (يونيو) ٢٠٠٨).

رؤية عُمَان الاستراتيجية لعام ٢٠١٣[23].

علينا القول: إن «الخطط والاستراتيجيات» الخليجية تتقاطع

(٢٠) علينا أن نتذكر أن فكرة الاستراتيجيات الطويلة الأمد قد تبنَّتها الأمم المتحدة، كما حدث في «خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة»، تمويل عالمنا ٢٠٣٠، وهي إعلان واحد و١٧ هدفًا و١٦٩ غاية. وترى الأمم المتحدة أنها «أكثر الحركات نجاحًا في القضاء على الفقر».

(٢١) لم يضع الكاتب تلك الخطط بحسب تسلسلها الزمني، بل بحسب ما يراه من شمول أو ثقل في البلد السكاني والاقتصادي.

(٢٢) صحيفة الإمارات اليوم، ٣١ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٦. علينا التذكير أنه إلى جانب رؤية الدولة الاتحادية، كان في الإمارات رؤية أبو ظبي ورؤية دبي.

(٢٣) وُضعت على الشبكة من أجل المشاركة الواسعة لمناقشتها.

فـي الكثيـر مـن المفاهيـم الاقتصاديـة والاجتماعيـة والسياسـية، وفـي هـذه الخطـط يسـتطيع المتابـع أن يلمـس تشـابُهًا، إن لـم نقُـلْ تطابقًـا، فـي الأهـداف. وهـي أيضًـا فـي مجملهـا «عبـارات» فـي أدبيـات التنميـة الدوليـة، منهـا «تحويـل البـلاد إلـى دولـة متقدمـة»، و«تطويـر المؤسسـات»، و«تطويـر الثـروة الطبيعيـة الناضبـة والمسـتجدة»، و«تنميـة الثـروة البشـرية»، و«الاعتمـاد علـى اليـد العاملـة المحليـة»، و«الاهتمـام بالقطـاع الخـاص»، و«ترشـيد اسـتهلاك الميـاه والطاقـة»... إلـى آخـر تلـك العناويـن التـي لا يختلـف فيهـا أحـد.

السؤال: كيف نصل إلى تحقيق تلك الرؤى؟

هنـا، سـوف يَعـرض الكاتـب نقدًا شـبْهَ مطـوَّل للخطة الاسـتراتيجية السـعودية، والخطـة الاسـتراتيجية الكويتيـة، وأيضًـا مـا تَوافَـر مِـن نقـد لخطـط الإمـارات والبحريـن وقطـر وعمـان، بوصفهـا مثـالًا للتحديـات التـي يـرى أبنـاء المنطقـة أنهـا تُواجِـه المنطقـة كَكُل، فـي الانتقـال إلـى مجتمـع غيـر معتمِـد علـى مصـدر واحـد وناضـب للثـروة، ومتعـدِّد مصـادر الدخـل، ومنتـج للثـروة فـي طريـق التنميـة المسـتدامة.

رؤيـة المملكـة العربيـة السـعودية أُطلقـت في عـام ٢٠١٦، فاستَنهضت العديـد مـن التعليقـات والاقتراحـات والنقـد، لكـون المملكـة هـي الدولـة الكبـرى فـي الخليـج. ثـم إنّ التغيـرات التـي شـهدتها علـى النطـاق السياسـي أخيـرًا، كانـت لافتـة فـي جلـب قيـادة شـبابية. إحـدى الدراسـات المتعمقـة فـي شـرح

الرؤيـة، كتَبهـا الدكتـور عبد العزيـز محمـد الدخيـل[٢٤] الــذي ذهـب إلـى أن «الرؤيـة» لـم تـأتِ مـن فـراغ، بـل مـن «إرادة سياسـية للتغييـر»، وأن هنـاك حالـة اقتصاديـة، إنِ اسـتمرت كمـا هـي، فسـوف ينتهـي الأمـر إلـى «ظهـور» أزمـة ماليـة كبيـرة. هذا المطلـب التغييـري «لقـي تجاوبًـا شـعبيًّا كبيـرًا»[٢٥]، «فارتفعـت آمـال المواطنيـن الذيـن يشـعرون بأنهـم لـم ينالـوا نصيبهـم وحقهـم فـي الوظيفـة والسـكن والصحـة والرفاهيـة»[٢٦]. وفـي توجُّـه «الرؤيـة» إلـى بنـاء الإنسـان عـن طريـق تطويـر المناهـج وترقيـة العمليـة التعليميـة، يـرى الكاتـب أن «**قبـول**» «المنهـج العلمـي والفكـر المنطقـي المضـاد للخرافـة مهـم، رغـم كونـه لا يـزال يواجـه صعوبـات وعراقيـل»[٢٧]. أيضًـا يعتـرض الكاتـب علـى منحًـى جوهـريٍّ فـي «الرؤيـة»، وهـو بيـع جـزء مـن النفـط السـعودي «كَبُـر أو صَغُـر»، ويَذكـر أن «ضـرره سـيكون أكثـر مـن نفعـه». ويذهـب الكاتـب إلـى تفنيـد هـذا الـرأي فـي عـدد مـن النقـاط التـي يراهـا جوهريـة.

الكاتـب فـي دارسـته المطوَّلـة، يضـع الكثيـر مـن النقـاط التـي يجـب أن تُسـتكمل باتجـاه التنميـة الشـاملة. فهـو يناقـش النمـو السـكاني، ويقتـرح «تحديـد النسـل»، وينتقـد برنامـج «الإحـلال لليـد العاملـة» المعـروف بـ«السّـعودة»، وينتهـي إلـى القـول بـأن

(٢٤) عبد العزيز محمد الدخيل، «رأي في الرؤية ٢٠٣٠: قراءة تحليلية نقدية»، الرياض، أيار (مايو) ٢٠١٦. gulfpolicies.org

(٢٥) المرجع السابق ص. ١٣.

(٢٦) جرى الاقتبـــاس هنـــا بتصرف طفيـــف.

(٢٧) المرجع السابق ص. ٢١.

«التطـور السياسـي والاجتماعـي يقـود إلـى التطـور الاقتصـادي». ويـرى بعضهـم أن نجـاح السـعودية فـي تطبيـق خطتهـا للتغييـر هـو نجـاح للجميـع، لأنهـا «كالقاطـرة التـي تجـرُّ بقيَّـة العرَبـات العربيـة الأخـرى إلـى الأمـام».

خطـة التنميـة فـي الكويـت تتوافـر أدبيـاتٌ كثيـرة لنقـد الخطـة الكويتيـة (الرؤيـة الاستراتيجية لعـام ٢٠٣٥)، والتـي أقرَّها مجلـس الأمـة[٢٨]. والأهـداف الكبـرى للخطـة أو الرؤيـة هـي «تحويـل الكويـت إلـى مركـز مالـي وتجـاري جـاذب للاسـتثمار، يقـوم فيـه القطـاع الخـاص بقيـادة النشـاط الاقتصـادي، وتُزكِّـي [أي الرؤيـة] فيـه روح المنافسـة، وترفـع كفـاءة الإنتـاج، وتُرسـخ القيـم، وتحافـظ علـى الهويـة وتحقيـق التنميـة البشـرية والتنمية المتوازنـة، وتوفِّـر بُنيـة أساسـية ملائمـة وتشـريعات متطـورة وبيئـة أعمـال مشـجعة»[٢٩]. وقـد جـرت المقارنـة بيـن الخطـة الكويتيـة والخطـة السـعودية، والاختـلاف فيمـا بينهمـا، كمـا فـي خطـط دول الخليـج الأخـرى فـي بعـض التفاصيـل. الخطـة الكويتيـة طويلـة الأجـل[٣٠]. نجـد أن الكثيـر مـن النقـد قـد سُـلِّط عليهـا فـي الصحافـة المحليـة أو مـن الأكاديمييـن. فبعـض مـا

(٢٨) فـي القانـون الكويتـي رقـم ٦٠ الصـادر عـام ١٩٨٦ فُـرض علـى الدولـة: «وضـع خطـة قوميـة شـاملة طويلـة الأجـل للتنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة تتضمـن أهدافًـا رئيسـية محـددة بمـدى زمنـي».

(٢٩) انظـر وثيقـة مجلـس الأمة الكويتي: «خطط التنميـة القادمة إلى الكويت، البحوث والدراسـات»، عزيـز الشـريف، أسـماء محسـن العجمـي، حزيـران (يونيـو) ٢٠١٠.

(٣٠) انظـر جريـدة الـرأي الكويتيـة ١ أيـار (مايـو) ٢٠١٥، «الفـروق بيـن الرؤيـة السعودية ووثيقة الإصلاح الكويتية»، رضا السناري.

جاء في الصحف نشرته جريدة القبس[٣١] التي أشارت إلى أن: «مشروع الرؤية الوطنية الذي نتج عنه ٩ خطط تنمويّة، جُلُّها انتهى إلى الفشل وعدم تحقيق نسبة نجاح عالية بمسيرة متعثرة»[٣٢]. وتذهب القبس إلى القول: «كثيرًا ما رُدِّد أن بناء البشر أهم من الحجر». إلا أن العناية بالبشر لم تُنتج ـ حتى الآن ـ أي شيء ملموس.

وفي دراسة لكاتب هذه السطور حول المعوقات الاجتماعية لخطة التنمية في الكويت، جاء الآتي:

الأسباب غير الاقتصادية لتباطؤ التنمية في الكويت[٣٣].

أن يكون للكويت خطة فهذا شيء جيد، وأن يكون لها خطة تَصدر بقانون فهذا شيء أكثر من جيد، وأن تُناقَش على أوسع نطاق فذلك هو المطلوب. ما سوف أقدِّم اجتهادًا فيه، هو الأسباب غير الاقتصادية التي يمكن أن تُبطئ تنفيذ الخطة.

في كتابه قصّة الحضارة يقول ويل ديورانت: «الإنسان عندما يفكر في غده، فقد خرج بذلك من جنة عدن، إلى وادي الهموم». ثمّ يضيف دارس التطوّر الإنسانيّ: «الثروة الطبيعية

---

(٣١) القبس جريدة يومية نافذة في الكويت، والرأي منشور في ٢٧ نيسان (أبريل) ٢٠١٦.

(٣٢) الخطة الكويتية شارك فيها ما يقارب ١١٩ شخصية وطنية (أكاديميين ووزراء وجمعيات أهلية وشركات ومؤسسات حكومية). ولكن غياب التسويق التنموي لها غيَّب المواطن.

(٣٣) هذه الدراسة محاضرة عامة قدمها الكاتب، بطلب من رابطة الاجتماعيين الكويتية في أوائل عام ٢٠١٢. وقد قام بتطوير أفكارها للتناغم مع الدراسة الحالية، وهي في مجملها نقد للخطة الاستراتيجية الكويتية.

لا تخلـق المدنيـة خلقًـا، إلا أنهـا تسـتطيع أن تبتسـم فـي وجههـا، وتهيِّـئ سـبل ازدهارهـا».

بهاتيـن المقولتيـن أردت أن أسـتدعي الفكـر الإنسـاني، مـن جانـب أهميـة التخطيـط لمسـتقبل الشـعوب الحيـة، ومـن جانـب آخـر، القـول: إن الثـروة فـي حـد ذاتهـا لا تخلـق المدنيـة، بـل يَخلـق المدنيـةَ والتقـدم جهـدُ الإنسـان وتصوراتـه لمـا يريـد أن يكـون.

الكتابـات التنمويـة ـ أيًّـا كان مصدرهـا ـ تـكاد تُجمـع علـى أن التنميـة مـن بيـن عوامـل أُخَـر، تحتـاج إلـى عـدد مـن الركائـز الأساسـية، هـي: وجـود رؤيـة فـي المجتمـع، وإقامـة المؤسسـاتية، وصناعـة الإنسـان، والمسـاءلة، ووجـود القطـاع الخـاص بفاعليـة. هـذه الركائـز الخمـس الأساسـية التـي اتفـق عليهـا أهـل التنميـة، هـي مـا يمكـن أن يعـرف بـ«المتطلبـات المسـبقة»، للإقـلاع بالمجتمـع إلـى آفـاق جديـدة.

الرؤيـة أن يكـون لنـا خطـة واضحـة لمـا نريـد أن نصـل إليـه، مصحوبـة ببرامـج عمـل وآليـات، للانتقـال ممـا نحـن فيـه إلـى المرغـوب. الرؤيـة تتطلـب أيضًـا أن تكـون جـزءًا مـن تفكيـر كافـة الشـرائح فـي المجتمـع.

المَأْسَسـة: أيـة رؤيـة يـراد الوصـول إليهـا تحتـاج إلـى هيـاكل تنظيميـة (إداريـة)، قـادرة علـى خلـق البيئـة المناسـبة لتحقيـق أهـداف الخطـة. الخلـل أو الضعـف فـي قـدرة الهيـاكل التنظيميـة وسـرعة تجاوبهـا مـع المتغيـرات، سـيكون عائقًـا أمـام تطبيـق الخطـة، بـل معوِّقًـا لهـا. نـرى أن يشـارك القطـاع الخـاص الـذي سـوف يشـارك فـي حمـل أعبـاء التنميـة، لقدرتـه علـى المشـاركة،

وعلاقته بالهياكل التنظيمية في الدولة، وبناء الإنسان (التعليم والتدريب)، ومن ثم أجهزة المساءلة وكفاءتها.

واضعو المخطط قسّموا أهدافهم إلى فئتين.

الأولى: الأهداف الصلبة أو الكمِّيَّة ـ بحسب تسميتها في الخطة ـ، ويمكن أن تتحقق بيُسر إن توافر المال.

الثانية: الأهداف الناعمة وهي من أصعب الأهداف كالتدريب على القيم والأخلاق والتعليم.

إنْ فحصنا ما لدينا في ضوء ما تقدم، نرى أن هناك «أهدافًا» اشتملت عليها الخطة. وهي ٦ أهداف: قيادة القطاع الخاص للتنمية، ودعم التنمية البشرية، وتطوير السياسات السكانية، ورفع مستوى معيشة المواطن، والإدارة الحكومية الفعالة، وتعزيز الهوية العربية والإسلامية.

هناك رؤية وهدف عامّان وُضعا منذ زمن كون الكويت مركزًا ماليًّا وتجاريًّا، أو لرؤية صاحب السمو أمير الكويت في أقواله التي يعود إليها دائمًا، منها: الحديث المتكرر في أهمية أمن الكويت، وصيانة الوحدة الوطنية، وتطبيق القوانين، والعلاقة بين السلطتين، وتصحيح مسار الإعلام. وللكويت خاصية أخرى هي العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وما يشُوبها من معوقات[٣٤] (سنأتي عليها لاحقًا). تلك هي الرؤية من منظور عام.

(٣٤) تمتاز الكويت عن سائر دول مجلس التعاون بانتخاب مجلسٍ تشريعيّ كامل السلطات القانونيّة.

مؤشـرات الحَوكمـة الرشـيدة الصـادرة عـن البنـك الدولـي تُلخِّـص الأهـداف فـي: الاسـتقرار السياسـي، وفاعليـة الحكومـة، وسـيادة القانـون، ومكافحـة الفسـاد (اسـتخدام سـلطة لتحقيـق مصلحـة)، وطريقـة الاسـتجابة (مـن الدولـة إلـى المطالـب العامـة)، والمسـاءَلة.

حقيقـة الأمـر أن هنـاك تقاطعًـا مهمًّـا فـي دعـوات القيـادة، وأهـداف الخطـة، والمؤشـرات الدوليـة الحاثَّة على انتهـاج تخطيط سـليم لمصلحـة مجتمـع حديـث. فالتخطيـط إذًا هـو تدخُّـل قـادة المجتمـع لتحقيـق أهداف«الرؤيـة»، أي القـدرة علـى حسـن اسـتخدام المـوارد، وإزالـة المعوقـات أمـام انبثـاق الإمكانيـات الذاتيـة، وتوفيـر الترتيبـات المؤسسـية ومشـاركة المجتمـع، داخـل كيـان سياسـي معيَّـن يطلَـق عليـه مفهـوم الدولـة.

مجتمـع الكويـت لا يختلـف كثيـر مـن العقـلاء فـي أن مجتمـع الكويـت اليـوم يعانـي «عـدم توافـق اجتماعـي واسـع، يسـبب للكويـت أزمـات متتاليـة». وهنـاك «توتـرات اجتماعيـة» عديـدة تَظهـر فـي وسـائل الإعـلام وخاصـة الحديثـة منهـا، وفـي سـاحة المجلـس النيابـي المنتخـب، وفـي المنتديـات العامـة.

السـبب أن بعضهـم صاحِـبُ مشـروع مـن نـوع مـا، يريـد أن يأخـذ الكويـت إلـى أهـداف مشـروعِه الـذي يؤمـن بـه، دون الالتفـات إلـى التوافـق مـع المشـاريع الأخـرى. وبعضهـم الآخـر لهـم مشـاريعهم الخاصـة (القَبليـة أو الفئويـة)، أي يحتـاج إلـى وضـع «قيـم» مشـتركة ومتَّفـق عليهـا مـن الغالبيـة فـي المجتمـع.

العَجب ليس الاختلاف، ولا حتى الصراع. فأيُّ قارئ في علم الاجتماع يعرف أن الصراع في المجتمع جزء من تكوينه وصيرورته. العَجب هو قصورنا عن حل هذا الصراع بالأدوات التي صُممت من أجل حله.

الهويات الصغرى ضد الهوية الكبرى، أي أن الهوّية القَبلية والطائفية والعِرقية والمناطقية، ضد الهوّية الكبرى، وهي الهوية الوطنية المبتغاة.

فكرة الديمقراطية التوافقية، هي أن يتمكن المجتمع من الوصول إلى توافق، وحلول وسط للمشكلات التي تواجهه. إلا أن هذا التوتر الاجتماعي الذي نراه في الكويت، لا يبدو أن له مخرجًا.

«اِشتكى ويشتكي منه كثيرون». للتدليل فقط، نلحظ افتتاحية جريدة القبس ٣٠ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٠، بعنوان لافت: «الاستباحة السياسية»، فتَذكُر أن: «مجرد أن يبدأ نائب أو نواب بالهجوم على وزير معين، يسارع المتابعون في عالم السياسة إلى التفتيش عن الأسباب الحقيقية التي تقف في خلفية الحملة، وفي الكثير من الأحيان يجدون أن الأسباب شخصية أو فئوية أو طائفية أو مذهبية... أو مخجلة أحيانًا.

يعود سمو الأمير في خطابه وهو يفتتح دورة مجلس الأمة، تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٠ إلى القول: «حتى غدًا الشارع وليس قبة البرلمان هو المكان لطرح القضايا والمشكلات، الأمر الذي يتعذر معه الوصول إلى قرار صائب».

الممارسة الديمقراطية ـ على سموِّ فكرتها ـ هي في الممارسة الفعلية، زكَّت الطائفية والعرقية والقبلية والمناطقية، حتى أصبحت حواسنا تتعامل بالمستجدات، وعقليتنا تتمسك بالماضي، وأصبحنا قاب قوسين أو أدنى من مرحلة «التصدع الاجتماعي».

والحال أن الموضوع في النصوص والدستور والقوانين، أفضل بكثير مما يحدث على أرض الواقع. فقراءة الواقع الاجتماعي السياسي، والتشارك في وضع تصورات للخروج من حدة التوترات الاجتماعية، هو شرط أساس لتطبيق الخطة.

لتنمية مراده، علينا أولًا العودة من الحالة المَرَضية في مجتمعنا إلى الحالة الصحية المرجوة، أي إيجاد توافق واسع يتخطى الأجندات الصغرى، إلى تحقيق أجندة المواطنة. وهذا يتطلب جهدًا فكريًّا كبيرًا، بل وضخمًا، يصاحبه جهد توعوي من مؤسسات المجتمع المدني، ومن الإعلام (الذي يشتكي بعضهم منه لمساهمته في نفخ النار). أيضًا يتطلب الابتعاد عن «الإغراء السياسي للآخر» من جانبَي المشرِّعين والمنفِّذين على حد سواء، والجهد السياسي من الدولة، أي الوعي المجتمعي بأهمية التغيير وضرورته.

بسبب تصريح عُدَّ أنه عِرقي، أُقيل برلمانيٌّ بريطاني، علمًا أن بريطانيا تُعدُّ من أعرق الديمقراطيّات البرلمانية المعاصرة، حيث وُصف تصريحه بأنه يقود إلى «إثارة النعرات العرقية

فـي المجتمـع» (لـم يَصـدر مـن قبـلُ حُكـمٌ مـن هـذا القبيـل). فالشـعوب الحيـة يهمهـا المضمـون وليـس الشـكل.

إن كنـا نحتـاج إلـى تنميـة باتجـاه الأهـداف (الليِّنـة) التـي هـي أكثـر عسـرة فـي التحقـق، فنحـن نحتـاج إلـى إدارة حديثـة متخففـة مـن البيروقراطيـة، وإلـى قوانيـن أقـل كثافـة وأكثـر ملاءمـة للمجتمـع، وإلـى أهـداف تعليميـة وتنمويـة. ولتحقيـق ذلـك، فإننـا سـوف نصطـدم فـورًا بالمصالـح المركبـة ـ حتـى الآن ـ لمقاومـة تلـك الأهـداف.

فـي الجـو السياسـي البيروقراطـي الـذي نعيشـه، ربمـا نحقـق بعـض أهـداف التنميـة الصلبـة، إلا أنّ أكثرهـا أهميـة هـي الأهـداف اللينـة، أي تحقيـق توافـق اجتماعـي واسـع، والعنايـة بالإنسـان الكويتـي لمعايشـة العصـر مـن خـلال تعليـم حديـث؛ فتلـك هـي الصعوبـة الحقيقيـة.

نحـن فـي الكويـت أكثـر النـاس اسـتثقالًا بالقوانيـن، حتـى يـكاد المـرء يَجـزم بـأن بعـض القوانيـن فيهـا شـخصانية[٣٥]، فـي الوقـت الـذي يعـرف فيـه القانونيـون أن القانـون عـام شـامل محايـد وغيـر شـخصي.

مثـلًا فـي إنفـاذ العقـود فـي الكويـت، بلـغ عـدد الإجـراءات ٥٠ إجـراءً، وعـدد الأيـام التـي تُسـتهلك ٥٦٦ يومًـا، وأوراق التصديـر

(٣٥) فـي دراسـة مميـزة للاقتصـادي الكويتـي جاسـم السـعدون «عندمـا يسـود حكـم القانـون»، نُشـرت فـي ١٤ آب (أغسـطس) ٢٠١٦، ميَّـز فيهـا بدقـة بيـن مفهومين للقانـون: حُكـم القانـون الـذي مـن شـروطه الحياديـة، وحكـم القانـون الـذي ربمـا صـدر لأسـباب سياسـية، وهـو فـرق دقيـق، جريـدة الآن الإلكترونيـة.

تحتـاج إلـى ٣٦ يومًـا، والاسـتيراد إلـى ٧٢ يومًـا، والتسـجيل العقـاري إلـى ٥٥ يومًـا، وتصفيـة النشـاط التجـاري إلـى ٤ سـنوات، وهكذا...(صحـف الكويـت ٥ تشـرين الثانـي (نوفمبـر) ٢٠١٠).

ومَثل آخـر يعرفـه كل المشـتغلين بالعمـل العـام فـي الكويـت، وهـو أن أكثـر المؤسسـات اسـتثقالًا بالعمـل المتراكـم، همـا:

١ـ ديوان المحاسبة.

٢ـ الفتوى والتشريع.

فعلـى هاتيـن المؤسسـتين تجـري «الإزاحـة» لـكل مـا لا يريـد البيروقراطـي أن يتخـذ القـرار فيـه، خوفًـا مـن المسـاءلة التـي تأتي غالبًـا مـن المؤسسـة التشـريعية. ولسـان حـال هـذه البيروقراطيـة: «مـا كاري!»[٣٦].

تركيبـة العمـل السياسـي الحاليـة فـي الكويـت، تُضـاف إلـى البيروقراطيـة. فإلـى جانـب طـول الإجـراءات والإزاحـات إلـى مؤسسـات أخـرى، كثيـرًا مـا نـرى أن هنـاك ضغوطًـا ضخمـة للتسـكين الإداري (علـى طريقـة أفضـل شـخص للوظيفـة هـو ولدنـا). ويـكاد يمـر التسـكين الإداري فـي دائـرة مغلقـة، إذ القـوى الضاغطـة تعمـل باتجاهيـن. فـإن لـم تسـتطع إيصـال أشـخاص (غيـر أكفـاء)، تعتـرض علـى الأكفـاء. والنتيجـة واحـدة، وهـي: وصـول مـن لا قـدرة لديهـم إلـى موقـع القـرار. فالبيروقراطيـة ليسـت فـي تحسُّـن، لا مـن حيـث الكيـف البشـري، ولا مـن حيـث

(٣٦) مـا كاري: كلمـة شـعبية كويتيـة تعنـي: ليـس لـي دعـوة، أو هـذا لا يخصنـي.

التدريب المهني. في هذه الحالة، كيف يمكن أن تسير التنمية، وخاصة البشرية؟

إذًا، أمامنا عقبة في الوصول إلى «الدولة الفعّالة»، وهي متطلب أساسي لتنفيذ التنمية، في جو يسوده التنافس، ليس إقليميًّا فقط، بل ودوليًّا أيضًا. وتُعرف الدولة الفعّالة باعتبارها هدفًا إيجابيًّا للتنمية. فالدولة هي المؤسسة القائدة لتحسين شروط حياة الناس.

حقيقة الأمر أن الديناميات التي أفرزت فيما بعد الاحتلال والتحرير في الكويت، أظهرت لدينا ما يمكن تسميته بـ«السلطوية التشاركية»، أي الاستجابة لأفراد أو مجموعات مشاركة في السلطة، لتحقيق مصالح فرعية، أكثر من الاستجابة لمطالب الجمهور العام «الاسترضائية أو الزبائنية»، وفي قولٍ آخر «المحاباة والمحسوبية» السياسية. أصبحت مكافأة هذه المجموعات أكثر بكثير من مكافأة المبادرة والجدارة والكفاءة.

قلتُ إن أرقام خطة التنمية الاستراتيجية المنشورة، كثير منها قديم نسبيًّا، ويحتاج التخطيط الحديث إلى وجود قاعدة معلوماتية حديثة ومستمرة في التحديث.

التحديات التي تواجهها الخطة الاستراتيجية الكويتية

ماذا تقول لنا الخطة؟ سأقتصر على البعد الاجتماعي أو على ما تسميه الخطة: «التنمية البشرية والمجتمعية».

التحدي السكاني: الهجرة إلى الكويت ضخمة، وعدد السكان (الكويتيين وغير الكويتيين) يكبر، وهؤلاء يحتاجون إلى خدمات من الطرق إلى الاستشفاء، ونمو السكان الكويتيين

٣,٣٪، ونمو السكان غير الكويتيين ٦,٦٪، واليوم في الكويت ٤,١ ملايين نسمة. إنّ «موضوع السكان وقدرتهم وحجمهم» مهم للمخطَّط. لدينا «اختلال سكاني» كبير؛ فالوافدون بدون مؤهِّلات ٥٣,٩٪، و٨٣٪ من قوة العمل في القطاع الحكومي، و١٧٪ في القطاع الخاص، و٩٢٪ من إجمالي قوة العمل الوافدة في القطاع العائلي، ومن ثم الخاص.

ما ظهر حتى الآن، أن هناك تصورات لحل بعض مشكلات السكان غير محدَّدي الجنسية. ربما الخطة تكون مفاجئة لنا، لأن هناك عبئًا ـ من حيث العدد ـ على الخدمات الإسكانية والصحية والتعليمية.

في التعليم: ٨٠٪ من الموارد المالية في التعليم تذهب إلى المرتَّبات. المسجَّلون في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، لا يعكسون أهداف الهيئة، و٢١ ألف كويتي وكويتية يدخلون سوق العمل سنويًّا، والحاجة مُلحّة إلى «رفع مستوى تحصيل الطلاب في التعليم العام»، ومخصصات البحوث شديدة التواضع.

الخطة هنا ترمي إلى أهمية «إعادة صياغة منظومة التعليم في جميع المستويات»، و«غرس المفاهيم الإيجابية لدى الطلبة»، ومشاركة القطاع الخاص في المدارس.

كل هذه الخطوات الهامة والضرورية، أمامها عقبات غير اقتصادية كؤود. معظمها سياسي، يَعرفها المشتغل بالشأن العام بسبب الثنائيات الشاطرة للمجتمع، والتي تتسبّب حتى

الآن في التعطيل أو التأخير. فمجرد الشروع في تطوير برامج التعليم، سوف يُصدَم بمعرفة أيُّ البرامج تُعزَّز، وأيُّ البرامج تُلغَى، تكرارًا لمعضلة تاريخية هي تعليم الإنجليزية في «المباركية والأحمدية».

خطة التنمية في الإمارات في الوثائق المتوافرة لخطط التنمية في الإمارات، نرى أن هناك بعض الوثائق تتحدث بـ«خطة استراتيجية لإمارة دبي لعام ٢٠٢١»[٣٧]، وخطة للدولة لعام ٢٠٢١. وتهدف الخطة إلى «تكوين مجتمع تَحكمه مجموعة من قواعد العيش المشترك، ويستقر في فضاء حضري حيث يشارك السكّان في تجربة معيشية مشتركة»[٣٨]. تذهب الخطة إلى شرح الأهداف التفصيلية، منها: تطوير جودة الحياة، وإقامة حكومة رائدة، وقيام مؤسسات، وعصرنة التعليم، وإقامة مَوطن للمبدعين، وإشراك القطاع الخاص في الخطوط العريضة. لا تختلف خطة الإمارات إلا في القليل من المفردات عن خطط بقية دول مجلس التعاون، وأيضًا في مفردات عامة مع ندرة الحديث في مناهج التنفيذ وطُرقه.

خطة التنمية في البحرين خطة البحرين (الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين لعام ٢٠٣٠)، أطلقها ملك البحرين في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٨. الأمل أن تُشكِّل الخطة

(٣٧) جريدة البيان، دبي، ٢٣ آذار (مارس) ٢٠١٤.
(٣٨) المصدر السابق.

بوابــةً للإصــلاح الاقتصــادي، واســتكمالًا للإصــلاح السياســي[٣٩]. وحُــدِّدت أهــداف الخطــة «فــي الانتقــال مــن اقتصــاد قائــم علــى الثــروة النفطيــة، إلــى اقتصــاد منتــج قــادر علــى المنافســة العالميــة». ومــن جديــد، لا تختلــف الرؤيــة الاقتصاديــة للبحريــن عــن مثيلاتهــا فــي دول الخليــج، فــي الصياغــة والأهــداف العامــة المرتجــاة.

خطــة التنميــة فــي قطــر رؤيــة قطــر الوطنيــة لعــام ٢٠٣٠، صــدرت فــي عــام ٢٠٠٨، وتبِعَتهــا «اســتراتيجية التنميــة الوطنيــة لدولــة قطــر ٢٠١٠ ـ ٢٠١٦». تبــدأ الرؤيــة بالقــول: «إن قطــر علــى مفتــرق طــرق». وقــد «أضحــى مــن الضــروري أن تختــار قطــر الطريــق الأمثــل الــذي يتماشــى مــع رغبــات قيادتهــا وتطلعــات شــعبها». وتُفيدنــا دراســة نقديــة للخطــة القطريــة، بــأن هنــاك «مكامــن للخلــل» المزمــن فــي قطــر، الــذي يحتــاج إلــى معالجــة، مثــل: «الخلــل الســكاني المتفاقــم»، و«الخلــل الإنتاجــي»، و«الخلــل الأمنــي الإقليمــي»[٤٠]. لا تختلــف رؤيــة قطــر كثيــرًا عــن بقيــة «رؤى» دول مجلــس التعــاون، فــي التذكيــر بالعنايــة بــرأس المــال البشــري «تجويــد التعليــم»، والتنــوع الاقتصــادي، والتنميــة

---

(٣٩) كلمــة وزيــر خارجيــة البحريــن فــي الجمعيــة العامــة للأمــم المتحــدة فــي ٢٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٠.

(٤٠) دراســة نشــرت فــي الحريــة: مجلــة التقدمييــن العــرب عبــر الإنترنــت، بعنــوان «رؤيــة قطــر الاســتراتيجية مــن منظــور الإصــلاح». انظــر أيضًــا علــي خليفــة الكــواري: «رؤيــة قطــر الوطنيــة قــراءة اســتطلاعية»، الخميــس ٢٤ تشــرين الثانــي (نوفمبــر) ٢٠١١.

البيئيـة[٤١]. ويقـول الدكتـور علـي خليفـة الكـواري بعـد أن قـدَّم رؤيـة اسـتطلاعية للخطـة القطريـة: «فإنـي أجـد أن رؤيـة قطـر الوطنيـة ٢٠٣٠ تهـدف لبقـاء الوضـع علـى مـا هـو عليـه دون إصـلاح لأوجُـه الخلـل المزمنـة»[٤٢].

خطـة التنميـة فـي عُمَـان لا تختلـف كثيـرًا خطـة عمـان فـي التنميـة الطويلـة الأجـل فـي الأهـداف، عمـا سـطَّرته الخطـط فـي الـدول الخليجيـة المجـاورة. فهـي ترمـي إلـى أنَّ: «الخطـة الاسـتراتيجية التـي سـيكون مداهـا (٢٠٢٠ ـ ٢٠٤٠) تُركـز علـى مشـاريع تنويـع مصـادر الدخـل ودعـم منشـآت وشـركات القطـاع الخـاص الإنتاجيـة والخدميـة، فضـلًا عـن تطويـر اسـتغلال مـوارد السـلطنة التقليديـة مـن النفـط والغـاز، وصـولًا إلـى التـوازن الاسـتثماري واسـتدامة النمـو والتأكيـد علـى السياسـات الاجتماعية والتنميـة البشـرية»(٤٣). ولـم يجـد الكاتـب نقـدًا محلِّيًّـا لمفردات الخطـة التنمويـة أو أهدافهـا وطـرق تنفيذهـا.

الفـــرص اِنتقـد صنـدوق النقـد الدولـي تأخُّـر دول الخليـج فـي وضـع خطـط لتطويـر اقتصادهـا، وفـي التخلي عـن اقتصـاد البترول باعتبـاره ممـوِّلًا وحيـدًا للاقتصـاد، ونصَـح بتبنِّـي نمـوذج حديـث

---

(٤١) تشـير الدارسـة السـابقة إلـى أن رؤيـة قطـر الاسـتراتيجية التـي صـدرت عـام ٢٠٠٨، تجاهلـت خطـة أخـرى صـدرت فـي عـام ١٩٩٥، ونصـت علـى بنـاء المواطـن المؤمـن بدينـه المعتـزّ بوطنـه، وإرسـاء الأسـس الصالحـة لترسـيخ دعائـم الديمقراطيـة، وتحقيـق النهضـة الاقتصاديـة.

(٤٢) جـزء مـن بحـث نُشـر فـي مجلـة المسـتقبل العربـي، بيـروت، العـدد ٣٩٣، تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١١.

(٤٣) جريدة الوطن العُمانية، ٨ آذار (مارس) ٢٠١٥.

يقتبس خطوطه العريضة من تجارب دول ناجحة مثل: ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك، التي تمكنت من تنويع اقتصادها بعيدًا عن النفط؛ في حين حققت «تشيلي» قدرًا من النجاح في تنويع مصادر دخلها بعيدًا عن صادرات النحاس. وأشار الصندوق في دراسته المنشورة عام ٢٠١٥، إلى أن كل تلك البلدان الأربعة اتبعت مسارها الخاص، فمثلًا: اتبعت ماليزيا استراتيجية تنويع التصدير منذ ستينيات القرن الماضي، وفي وقت مبكر، وأخذت عقدين من الزمان للوصول باقتصادها إلى مستوى متطور مشابه لبعض الاقتصاديات المتقدمة. أيضًا ركزت تلك البلدان على وضع حوافز لتشجيع الشركات على تطوير أسواق التصدير، ودعم العاملين وتعليمهم لاكتساب التعليم والمهارات ذات الجودة العالية، للحصول على وظيفة في هذه المجالات الجديدة، إضافةً إلى التركيز على خلق بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ ملائم لممارسة الأعمال التجارية[٤٤].

ومن هنا، فإنَّ وضع خطط استراتيجية للتحول إلى دول حديثة منتجة ومتعددةِ مصادرِ الدخل، أصبح أمرًا لازمًا لمواجهة التحديات التي يراها كثيرون رؤية العين في منطقة الخليج، حيث لا توجد أمامها خيارات كثيرة، إلا أن تُصحح أوضاعًا خاطئة اقتصاديًّا، سارت عليها في العقود الذهبية الخمسة الماضية. وإنِ استمر الأمر كما هو عليه دون إعادة هيكلة جادة، فإن هذه الدول لا شك، عاجلًا أو آجلًا، تَدخل

(٤٤) جريدة البورصة، جريدة اقتصادية مصرية (ملف رؤية السعودية ٢٠٣٠)، الخميس ٢٨ نيسان (أبريل) ٢٠١٦.

«نفقًا مُظلمًا». طريقُ تصحيح الأوضاع، هو تغيير المفاهيم التشريعية والتنفيذية بكل ما تتطلبه من أدوات تنفيذية. وقد تكون الفرصة سانحة بضع سنوات. وإنْ عادت أسعار النفط إلى الارتفاع، فإن السير في خطط التغيير هو الأكثر سلامة لاستدامة الاستقرار في هذه المنطقة.

تحليل واستنتاجات: البعد الاجتماعي المفقود الزمن ليس زمن التشفي أو التمني، الزمن هو زمن التفكير الجاد للخروج من مأزق قادم لا محالة، وهو تدنِّي الدَّخل أو انخفاضه المتولد من النفط في هذه المجتمعات، ثم إنّ الدخل في المستقبل لن يفي بحاجات هذه المجتمعات الاقتصادية والاجتماعية، في ضوء الأعباء الكبيرة المفروضة على الدولة الخليجية الحديثة، سواء في الداخل أو الخارج. وعليه، لا بد من التفكير والعمل الجدي لاتخاذ خطوات متسقة وتدريجية واضحة للجمهور، من أجل تغيير مسار الاقتصاد. وربما من أهم الخطوات التي يجب أن تؤخذ: النظر في «إقامة مؤسسات» حديثة، ومراجعة القوانين القائمة لتوجيهها إلى الإنتاج وتقليص دور الدولة و«البيروقراطية»، والقضاء على الفساد في العمل العام، وإعادة النظر بالسرعة اللازمة في برامج التعليم بكل درجاته وأنواعه، أي إعادة التفكير جذريًّا في «العقد الاجتماعيّ الاقتصاديّ السياسيّ القائم في الخليج». وذلك يتطلب عددًا من الخطوات، منها:

- إحساس صاحب القرار بضرورة الحاجة الملحَّة إلى التغيير

إلى الأفضل. بدون ذلك، لا معنى لأي خطوات أخرى، أو خطط ورقية، أي وجود إرادة سياسية فاعلة في كل دولة، وعلى المستوى الإقليمي (على الأقل لمن يرغب).

• التوجه إلى وَحْدة اقتصادية سياسية خليجية، على قاعدة «الكل أكبر من مجموع الأجزاء». فالتحديات لهذه الدول (مجلس التعاون) ضخمة اقتصاديًّا وأمنيًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا: «امتلاك بشكل جماعي عقلية القفزة النوعية المطلوبة».

• صياغة جديدة للعقد الاجتماعي السائد حتى الآن في دولة الرعاية، وتوسيع المشاركة ووضوح اتخاذ القرار.

• تجويد عاجل وسريع للمنظومة التعليمية، وتطوير المعرفة والمهارات والاتجاهات العامة، واستخدام التقنية في التعليم.

• خلق قيم عامة ومشتركة، فعلية وحديثة، على قاعدة «الدولة الوطنية».

• التحول إلى الصناعات المصاحِبة للنفط، والشراكة مع القطاع الخاص ورأس المال الأجنبي في تطوير الصناعات والمهارات.

• تسهيل إجراءات دخول رأس المال الأجنبي، على قاعدة خلق فرص عمل جديدة ونقل التقنية.

• الاهتمام بالتقنية والرقمنة في الاقتصاد، وفي الخدمات التي تُقدمها الدولة والشركات.

• تقليل الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية. تمكين المرأة التي هي نصف المجتمع. القضاء على بطالة الشباب. خلق فرص ترفيه جاذبة للشباب.

تلك مجموعة من السياسات المطلوبة والعاجلة في دول الخليج، ولم يعد أحد يأخذ بالجدية الكاملة في «مشروعات التحول من النفط إلى اقتصاد منتج». فليس النقصُ في «الأفكار»، إنما النقص في «الرغبة» في التطبيق أو الاستعداد لدفع «ثمن ذلك التطبيق»[٤٥]. أفكارُ البدائل في دول الخليج تتصف بتماثل النصوص في أهدافها، وتَستخدم تقريبًا المفردات نفسها، مثل: مساهمة القطاع الخاص، أو الاعتماد على الابتكار، أو بناء مجتمع المعرفة، أو التحول إلى «الحكومة الذكية»، أو بناء «المدن الذكية»[٤٦]. إلَّا أنها مفردات ومشروعات لا تزال ورقيّة، فلم تُظهر الدولة بعْدُ الجديةَ المطلوبة في تحويلها إلى برامج عمل يصاحبها جدول زمني محدد، وخطوات تنفيذية ملموسة، وإعادة هيكلة للقطاع العام، أو ترقية التعليم وتجويده. تلك قرارات سياسية لم تُتَّخذ في الغالب بعْدُ. فالمعضلة التي تواجهها دول الخليج، أن هناك تراجعًا في الدخل النفطي يَلزمه التفكير في مخارج لتعويضه. وتلك المخارج في معظمها تحتاج إلى قرارات سياسية، ربما هي صعبة على متخِذ القرار اليوم، وربما موجعة لسبب اجتماعي «تقليص دور دولة الرعاية»، أو لسبب سياسي «تقديم تنازلات في المشاركة الجادة في اتخاذ القرار»، وما يتطلبه من سيادة القانون وتطبيقه على الجميع، والمساواة في الحقوق

---

(٤٥) صدّرت إسرائيل ما قيمته ٧٢ مليار دولار أسلحة في عام ٢٠١٥.

(٤٦) صحيفة الخليج، الإمارات، ٢ آذار (مارس) ٢٠١٦ (تعليقًا على استراتيجية أبو ظبي) ٢٠٣٠.

والواجبات. تلك معادلة يبدو أنَّ حلَّها اليوم يحتاج إلى كثير من الشجاعة والتضحية، وتحتاج هذه الخطط من جهة أخرى إلى وجود «قاعدة معلوماتية» حديثة ودقيقة ومتماثلة في المفاهيم، من أجل المقارنة. فالمعلومات العامة لنشاطات متعددة، غير متوافرة ولا هي متسقة، ثم إن الأمر يحتاج إلى التفكير بشكل جدي في تطوير «منظومة مجلس التعاون»، وترقيتها إلى «سوق مشتركة» تعضد الوضع الاقتصادي، وتدعم الأوضاع الاستراتيجية المتغيرة.

٦ شباط (فبراير) ٢٠١٧

٤

الحوار الخليجي ـ الخليجي: الواقع والمأمول

الواحات والحرائق في هذه الأجواء المضطربة بين دول مجلس التعاون الخليجي، يصبح من الصعب الحديث في شأن من شؤونها بعيدًا عن ضجيج ما يحدث، حيث العواطف جياشة، والأمر جلل. فقد دخل الإقليمُ الخليجي منطقة القلق الحقيقي، التي أصابت بقية الإقليم العربي منذ سنوات، خاصة مع دخول العشرية الثانية للقرن الواحد والعشرين. ولا جدال في أن منطقة الخليج، منظومة مجلس التعاون، كان يُنظر إليها في السنوات القليلة الماضية على اعتبار أنها حدائق وسط حرائق[1]، ولكنها اليوم تقترب من أن تكون ساحة صراعية، بعد أن كانت واحة تُجاور الساحات المشتعلة. فمن نافلة القول إن موضوع «الحوار» والحديث حوله يصبح من أولويات المناقشة المرجوة. الافتراض الرئيسي في هذه المطالعة أن هناك «وجهات نظر تختلف بين دولة وأخرى أو بين دولة ومجموعة دول» في هذه المنظومة الإقليمية، وأن أفضل وسيلة إلى التوصل إلى توافق هو الحوار، ولا غير الحوار المعمَّق والصريح الذي يقود إلى حد أدنى من التوافق المصاحب لخطة عمل واضحة، تجعل المنطقة أولًا ذات خلافات منخفضة، وتقود إلى نزع الفتيل من أي احتمال

(١) بحسب تعبير الأمين العام لمجلس التعاون الأستاذ عبد اللطيف الزياني.

لتصعيـد الاختـلاف فـي وجهـات النظـر، لمـا لهـذه المنطقـة مـن أهميـة عالميـة لِكونهـا مخـزون الاقتصـاد العالمـي والتنمـوي.

دوافـع الحـوار يجـري الحـوار بيـن مختلفيـن. فالاختـلاف هـو منبـع الحـوار، ولكـن الاختـلاف هـو غيـر الصـراع. عـادة يكـون الاختـلاف حـول قضايـا جانبيـة، ولا أقـول هامشـية. أمـا الصـراع فيأخـذ أشـكالًا مختلفـة، منهـا الصـراع السـاخن (الحـروب)، ومنهـا الصـراع الشـديد (المَكائـد والحيـل). اِختـلاف المفهومَيـن هنـا، هو فـي الدرجـة التـي يصـل إليهـا الاختـلاف بيـن طرفيـن أو أكثـر مـن أطـراف النـزاع. كان الحـوار فـي السـابق بيـن دول مجلـس التعـاون حـوارًا أخويًّـا، يجـري فيـه التوافـق فـي الكثيـر مـن الأوقـات علـى حـدودٍ دُنْيـا مـن السياسـات، وكثيـرًا مـا يجـري تطبيق تلـك الحدود الدنيـا دون خـلاف كبيـر بيـن الأطـراف. ولقـد كانـت مسـيرة مجلـس التعـاون فـي الخمسـة والثلاثيـن عامًـا ـ منـذ إنشـائه فـي أبـو ظبـي فـي ٢٥ أيـار (مايـو) ١٩٨١ ـ مسـيرةً ناجحـة، إنْ أخذنـا بالأهـداف الرئيسـية التـي جـرى علـى أساسـها التوافـق علـى إنشـائه، وهـي بشـكل عـام حمايـة أمـن الـدول الأعضـاء المشـتركة فيـه، والسـير بـه نحـو التكامـل الاقتصـادي والسياسـي، وُصـولًا إلـى وَحْدتـه. ولا يسـتطيع أحـد أن ينكـر أن المسـيرة فـي مجملهـا حققـت نجاحـات لافتـة إلـى حـد بعيـد؛ إذ فـي هـذه السـنوات (التـي قاربـت الآن العقـد الرابـع)، لـم ينحصـر عمـل المجلـس فـي تَخطِّـي الكثيـر مـن العقبـات التـي واجهتـه فقـط، سـواء الاختـلاف فـي الـرؤى الداخليـة أو التحديـات الخارجيـة، مثـل احتـلال العراق للكويـت الـذي كان صدمـة كبـرى للمجلـس، أو التصـدي للأزمـات

العربيـة فـي الجـوار التـي أطلَّـت برأسـها بيـن حيـن وآخـر؛ بـل إنَّ النجاحـات فـي المجاليـن العسـكري والاقتصـادي، كانـت شـاهدة أيضًـا علـى قـدرة المجلـس علـى أن يتقـدم خطـوات فـي طريـق التكامـل لحاجـة عمليـة إلـى التعـاون الجمعـي.

إلا أن الأزمـة الأولـى عـام ٢٠١٤[٢] (الأزمـة الصغـرى)، ثـم الأزمـة التـي تحـدث الآن عـام ٢٠١٧[٣] (الأزمـة الكبـرى)، مـن أصعـب الأزمـات البينيـة التـي حدثـت لـدول مجلـس التعـاون، والتـي لا تهـدد وحـدة المجلـس وكيانـه فقـط، ولكـن تهـدد أمـن المنطقـة برُمَّتهـا. واقـع الأمـر أن مجلـس التعـاون قـد اسـتطاع ـ وبنجـاح كبيـر ـ أن يشـكل أمثولـة للتعـاون البيني بين دول منطقـة جغرافية واحـدة، فـي منطقـة أوسـع مضطربـة، وسـاعد علـى ذلـك عوامـل كثيـرة. فهـو أولًا لـم ينطلـق مـن فـراغ؛ إذ الـدول المشـكِّلة لـه (المملكـة العربيـة السـعودية، والكويـت، والبحريـن، والإمـارات، وقطـر، وعُمَـان)، شـعوبها تشـترك فـي مسـاحة واسـعة مـن أواصـر القربـى والتداخـل الاجتماعـي والتشـابه الثقافـي والخلفيـات التاريخيـة المشـتركة، فضـلًا عـن المصالـح المشـتركة العميقـة التي تشـكلت عبـر التاريـخ. لذلـك، شـكلت مسـيرة مجلـس التعـاون نجاحًـا يشـار إليـه بالبنـان فـي كثيـر مـن القطاعـات، وخاصـة القطـاع العسـكري والأمنـي بشـكل عـام، والقطاعَيـن الاقتصـادي والثقافـي بشـكل خـاص. وهـذا لا يعنـي أن المنظومـة لـم تواجـه بعـض الصعـاب فـي هـذا المجـال أو ذاك، أو الاختـلاف فـي بعـض

(٢) سـحب سـفراء المملكـة العربيـة السـعودية والبحريـن والإمـارات مـن قطـر.
(٣) سـحب سـفراء دولـة قطـر مـن الدول السـابقة، ومعهم مصـر، مع مقاطعـة تجارية.

الملفـات، ولكـن كانـت تلـك الصعوبـات، إمـا تُذلَّـل مـع الوقـت أو يجـري التفاهـم حولهـا مـن أجـل عـدم تعطيـل المسـيرة، أو يُرجَـأ الحديـث فيهـا إلـى وقـت لاحـق، تكـون فيـه المشـاورات قـد نضجـت والقلـوب قـد اطمأنـت، أو فـي أقصـى الحـالات تُحـال الخلافـات إلـى المؤسسـات الدوليـة، كمـا حـدث فـي الخـلاف القطـري البحرينـي علـى جُـزُر حـوار، بعـد قمـة الدوحـة فـي عـام ١٩٩٠، والتـي انتهـت بتحكيـم دولـي وجَـده الطرفـان مقبـولًا.

البديـل عـن الحـوار هـو الصـراع السـاخن، وهـو سـيناريو كارثـي بالمعنـى الحقيقـي للكلمـة، لأنـه أولًا يزلـزل الأمـن فـي المنطقـة، وثانيًـا يفتـح البـاب مشـرعًا للتدخـلات الخارجيـة. الحقيقـة التاريخيـة أن المنطقـة شـهدت فـي عصـر سـابق بعـض الصراعـات السـاخنة، ولكنـه كان عصـرًا مختلفًـا شـابتْهُ بعـض المناوشـات الجزئيـة، ووُضـع حـدٌّ لهـا بالسـرعة الممكنـة، وبأقـل الخسـائر. أمـا اليـوم، وبعـد التقـدم فـي العُـدَّة والعَتـاد وتشـابُك المصالـح الدوليـة، فـإنَّ أي صـراع سـاخن أو شـبه سـاخن قـد يـؤدي بالمنطقة كلهـا إلـى مـكان لا يُحمـد عقبـاه.

أزمـة ٢٠١٧ لا يوجـد أحـد يدَّعـي أن لديـه وصفـة لحـل الخلافـات البينيـة فـي دول مجلـس التعـاون. هنـاك اختـلاف فـي وجهـات النظـر فـي الكثيـر مـن الملفـات، خاصـة الخارجيـة، وبعضهـا أيضًـا اقتصاديـة. إلا أن أزمـة ٢٠١٧ (الأزمـة الكبـرى) أخـذت المنطقـة إلـى مـكان يـكاد يكـون علـى حافـة الصـراع المحتـدم. والخـلاف هنـا أصبـح علنيًّـا، وحاولـت أطـراف إقليميـة أن تتدخـل فيـه، أو تسـتفيد منـه بأعلـى ثمـن يمكـن أن يُدفـع.

والأزمـة ـ أيّ أزمـة ـ تُظهـر الحقيقـة كمـا يقـال. والحقيقـة التـي أظهرَتهـا الأزمـة علـى السـطح، أن هنـاك ملفـات فيهـا وجهـات نظـر متعارضـة، أي الملفـات الخاصـة بالدولـة (ذات السـيادة)، والتـي تؤثـر وتتعـدى الأمـن المحلـي إلـى الأمـن الإقليمـي. هـذا الخـلاف هـو صلـب مـا حـدث ويحـدث فـي أزمـة ٢٠١٧، وهـو أمـر ينسـحب علـى مفهـوم «السـيادة الوطنيـة» وكيـف يُفهـم وكيــف يُطبَّــق. فبعضهــم يــرى أنــه يمكــن أن يُنســج مجــال تعــاون مــع دول أو دولــة أو مجموعــات سياســية ناشــطة، دون الإخــلال ـ فــي نظــره ـ بالأمــن الإقليمــي، وآخَــر يــرى أن مثــل تلــك العلاقــة تضــرُّ ضــررًا بالغًــا بالأمــن الإقليمــي، خاصــة إنْ جـاء مِـن الجـوار. علـى تلـك الخلفيـة، بـدأت وتوسـعت الأزمـة. المثـال البسـيط: أن يقـرِّر راكـب واحـد فـي سـفينة مـع آخريـن، أن يسـتقلَّ بالمـكان الـذي هـو فيـه ويقـوم بخـرق السـفينة، علـى أسـاس أن المـكان هـو مكانـه، ولا يريـد أن يعـرف أن القصـة هـي قصـة السـفينة، التـي إنْ خُـرق جـزء منهـا تعرضـت كلهـا للبـلاء، وتعـرَّض كل ركَّابهـا للغـرق.

معوِّقـات الحـوار الناجـح مـن المهـم القـول إن الحـوار الناجح يحتــاج إلــى أدوات، وعــدم وجــود تلــك الأدوات يضــر بالحــوار. فــي ظـروف الخليـج، كان ـ ولا يـزال ـ **لِمُعوّقـات الحـوار** مظاهـر عديـدة، منهـا:

أولًا ـ عـدم الوضـوح والصراحـة بيـن المتحاوريـن، علـى أسـاس الطبيعـة التقليديـة للتعامـل البَينـي، والتـي فيهـا مجامـلات كثيـرة، وثوريـات تُسـمَّى فـي عُـرف اليـوم «دبلوماسـية»، تـؤدي إلـى عدم

الوضوح والفهم الخاطئ، وأيضًا تؤدي إلى اللبس في الكثير من المفاهيم التي يُظن أنها مشتركة، ولكنها غير ذلك.

ثانيًا ـ البعد عن المَأْسَسة. فكثيرًا ما تكون المواقف والقرارات شخصانية عفْوَ اللحظة القائمة، وقد نبع ذلك من قُرب متَّخِذ القرار من التلقائية ـ إن صح القول ـ.

ثالثًا ـ التمسك (المَرَضي) بما يُعرَف اليوم بالسيادة الوطنية. وهو تمسك شبه طبيعي، بسبب قرب تاريخ الاستقلال الوطني في العديد من دول الخليج، وغياب التقاليد المؤسَّسية في بعض تلك الدول؛ ما أدى إلى عدم فهم أو خلط بين السيادة الوطنية والإضرار بالمصالح المشتركة، أو تلك الخاصة ذات الأهمية للدول المجاورة.

رابعًا ـ الاعتماد على ما يمكن أن يسمَّى «الشفوية» في اتخاذ القرارات ومتابعتها. فكثير من القرارات والالتزامات التي جرت بين دول الخليج، كانت «شفوية» ولم يتبعها توثيق برامجي محدد بزمن، أو له علامات واضحة في التنفيذ، خاصة تلك الالتزامات الخاصة بالأمن المشترك.

خامسًا ـ التعود (المَرَضي) للركون إلى «قوة دولية» لحماية الدولة الخليجية من أي تَعدٍّ خارجي، هو ركون مَرَضي، لأن الدول الكبرى أو الإقليمية تضع مصالحها في صدر الأهمية لمشاركاتها الأمنية والعسكرية، ولا تسير بحسب أجندة الدولة أو الإقليم الذي تدَّعي حمايته. فإن تغيرت الظروف، تتغير الالتزامات والموازين.

سادسًا ـ غياب التمثيل الشعبي أو ضموره في اتخاذ القرار، وخاصة القرار الاستراتيجي الذي يلامس مصالح مرسَلة لقطاع واسع من المواطنين. غياب تلك المشاركة تُعرِّض أي قرار استراتيجي للخلل والبعد عن مصالح الجمهور العام.

سابعًا ـ التناول العاطفي لكثير من الملفات والقضايا، دون التفكير الجاد والموضوعي والعلمي في مسببات الظاهرة المراد معالجتها، أو في طريقة بناء exit strategy استراتيجية خروج، للتعامل مع المستجدات، وبناء نموذج «صراعي» بحسب العوامل المختلفة الداخلية، وضعف الخبرة في التعامل مع الأزمات الجديدة والجدية. هذه العوامل من بين عوامل أخرى، تعوق الحوار الصحي والناجح بين دول مجلس التعاون، من أجل تفهُّم قلَق الطرف أو الأطراف الأخرى وهواجسهم في القضايا المطروحة. أيضًا يَنقُص مجلسَ التعاون كمؤسسة التطوير الداخلي الذي ينقل «جهاز المجلس» من سكرتارية كما هو في الغالب اليوم، مفوَّضيةٌ تستطيع أن تقدِّم الأفكار والرؤى والتوجهات، من خلال مطبخ خبراء هاجسُهم هو المصالح المشتركة، مع سيناريوهات مختلفة لكل القضايا الشائكة والمحتمَلة.

المخاطر المحتمَلة لفقد الحوار على رأس المخاطر المحتملة لفقدان الحوار، هو عدم الاستقرار الإقليمي، وتعريض أمن الدول (مِن فرادى أو مجموعات) لمخاطر كثيرة وعظيمة، منها في أسوأ الأحوال الصراع الساخن الذي يُعرِّض المنظومة للتفكك، بل ويُعرِّض الدول نفسها في الداخل

لقلـق بيـن مكوناتهـا؛ مـا يؤثـر سـلبًا فـي النسـيج الاجتماعـي، مـن خـلال تجاهـل مشـاعر المواطنيـن ورغباتهـم ومصالحهـم، الذيـن تجمعهـم القربـى والنسـب والمصالـح. الأمـر الأخطـر فـي غيـاب الحـوار هـو التدخـل الخارجـي، الـذي قـد تسـتفيد منـه دولـة إقليميـة أو عالميـة لشـق الصـف، والتحكـم فـي آليـات العمـل الداخلـي وفـرض أجندتهـا. وأيضًـا سـوف يُعـرِّض الأوضـاعَ الاقتصاديـة لهـزات عميقـة وضخمـة، تسـتنزف المـوارد وتسـتهلك الاحتياطـات، ويتراجـع معهـا القـدرة علـى التنافسـية العالميـة، وكذلـك سـوف تُسـتنزف الطاقـات المختلفـة حتـى تهـزل الدولـة، وتصبـح غيـر قـادرة علـى الاعتمـاد المتبـادل لغيـاب الثقـة أو ضعفهـا؛ مـا يعـرِّض المنظومـة لفقـد المناعـة، وتصبـح الدولـة بعد ذلـك لُقمـة سـائغة لـكل متحفّـز للقفـز علـى الإقليـم، والتحكـم فـي مـوارده الإنسـانية والماديـة.

المرحلـة الخطـرة فـي تاريـخ الإقليـم لا منـاص مـن الاعتراف بـأن منطقـة الخليـج تمـر اليـوم بمرحلـة لـم تشـهدها مـن قبـل، علـى الرغـم مـن أن الخلافـات كانـت تَظهـر ثـم تختفـي فـي مراحـل تاريخيـة سـابقة، إلا أنـه مـع تقـدُّم الزمـن وتطور الوسـائل، لـم يعـد فـي الإمـكان لجـم الاختلافـات علـى الصعيـد المحلـي أو بالطريقـة العشـائرية المعروفـة. واضـحٌ أن قـرب الاسـتقلال زمنيًّـا مـن نِيـر الاحتـلال الأجنبـي أظهـر مـا يسـميه عبـد اللـه بشـارة الأميـن العـام الأسـبق لمجلـس التعـاون: «مَـرض السـيادة»، أي الاعتـزاز أكثـر مـن الـلازم أو المطلـوب بفكـرة السـيادة الوطنيـة، مـع تجاهـل للشـبكة المشـتركة والجوهريـة فـي منطقـة الخليـج،

وهـي جميعًـا تشـترك فـي مجـال حيـوي واحـد. لا تسـتطيع دولـة بمفردهـا أن تبتعـد عـن أيـة مشـكلات أمنيـة تصيـب الأخـرى، وهـذا التمسـك أفقَـد فـي الكثيـر مـن الأحيـان البصيـرةَ السياسـية أن تَنفـذ إلـى التطلـع إلـى المناطـق المشـتركة التـي لا فـكاك منها، والتـي لا تسـتقيم إلا بالحـوار وحسـن النوايـا والجـوار والتعـاون. فـي بعـض الملفـات، يـرى المتابـع أن الخـلاف إمـا بسـيط جـدًّا او حتـى مسـتغرب ـ كمـا حـدث فـي السـابق عندمـا تعطلـت آليـة البنـك المركـزي الموحـد ـ، علـى أهميـة الفكـرة وحيويّتهـا للاقتصـاد الخليجـي، وفقْـد الإقليـم وشـعوبه الكثيـر مـن المصالـح بسـبب ذلـك الخـلاف الثانـوي. ولـو قُـدِّر أن تسـير المنطقـة إلـى وحــدة اقتصاديــة تشــمل توحيــد العملــة المفتــرض، لكســبت الكثيـر، ليـس اقتصاديًّـا فقـط، ولكـن سياسـيًّا أيضًـا، فـي مواجهـة التنافـس الحـاد مـع اقتصاديـات أخـرى قريبـة أو بعيـدة.

كيـف يمكـن تطويـر الحـوار؟ نحـن لا نكتشـف العجلـة، وليـس مطلوبًـا منًّـا ذلـك، علينـا فقـط أن نـدرس تجـارب الآخريـن فـي طـرق الاقتـراب مـن الحـوار، وهـي طـرق معروفـة ومجرَّبـة.

أولًا ـ علينـا أن نبـدأ بالموضوعـات السـهلة التـي ليـس فيهـا خـلاف كبيـر، ونؤكدهـا ونبنـي لهـا طرقًـا methods مؤسَّسـية ومنظمـة، ونتحقـق مـن نجاحهـا. والنجـاح يتبعـه نجـاح، بجلـب أكثـر الملفـات تعقيـدًا بعـد ذلـك وتطبيـق تلـك الطـرق عليهـا، حيـث يصبـح الجميـع فـي حـال win win situation، فـوز أو ظَفـر مشـترك، فيـه شـيء إيجابـي للجميـع. ذلـك يحتـاج إلـى نَفْـسٍ هادئـة وقلـب دافـئ يضعـانِ فـي أولوياتهمـا المصالـح المشـتركة

للجميع، خاصة مصالح الشعوب والجمهور العام، لأنه السند الحقيقي لتعضيد السياسات. لعل ذلك يحتاج إلى عدد من الخطوات التراكمية.

ثانيًا ـ أن نبدأ بموضوعات الحوار الثقافي من أجل خلق أرضية ثقافية مشتركة، تُعزز اللحمة وتُبين الهوامش المشتركة والمنافع العامة لأبناء الإقليم، ونستخدم في ذلك أدوات الثقافة العامة، مثل: المسرح والكتاب والأغنية والقصيدة والفن التشكيلي والسرد والكتابة والندوات، وكلها أدوات مساعِدة على الوصول إلى تعميق المشترك الثقافي. أيضًا يمكن في هذا الملف الإطلال على المعوقات الثقافية في مجالات كثيرة، تعيق الفهم الصحيح لما نحن فيه من تأخر وما نعانيه من أزمات، كثير منها له أصل ثقافي واضح المعالم، كعدم القدرة على التفكير بعيدًا عن العواطف أو الاهتمام بالوقت أو الإنتاج، وغيرها من المعوقات الثقافية. إشراك المجتمع الأهلي بشكل نشيط في محاور تلك الحوارات.

ثالثًا ـ الانتقال إلى الحوار المجتمعي، الذي يمكن تحقيق نجاحات كبيرة في ملفاته. فهناك الآفات السلبية المنتشرة والمشتركة، مثل تعاطي المخدرات وترويجها، وهي عابرة للبلدان، مثل: مشكلات الطلاق والإسكان ومشكلات البطالة والبطالة المقنعة وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي المستجدة والسلبية، وكثير غيرها من الملفات التي يمكن أن يجري حوار حولها. وأيضًا استنباط حلول مشتركة لها، تساعد على تخفيفها إن عولجت بشكل جماعي.

رابعًا ـ الانتقال إلى الحوار الاقتصادي الذي هو ركيزة لعيش المجتمع وحياته، والتفكير الجماعي في كيفية الانتقال من عصر الرخاء النفطي إلى عصر ما بعد النفط الذي هو قادم لا محالة. وقد ظهرت تباشيره في أكثر من صورة وأكثر من إجراء اقتصادي في هذا الملف كما في ملفات أخرى. فإن التعاون المشترك يخفف من آلام التراجع في مداخيل النفط، لأنه يستفيد من تجميع الموارد واستخدامها بطريقة رشيدة.

خامسًا ـ الانتقال إلى الحوار السياسي، أولًا عبر المؤسسات السياسية الشعبية، وثانيًا عبر المجتمع المدني، وأخيرًا المؤسسات الرسمية، لرسم الخطوط العريضة والمشتركة لسلامة المسيرة السياسية في الداخل والخارج.

الجهات المنوط بها إدارة الحوار من حسن الصدف في الخليج، أن هناك نفرًا من أبنائه أخذوا على عاتقهم إدارة حوار من نوع ما، وبشكل شبه مؤسسي وأيضًا تطوعي. وقد تراكمت أعمالهم منذ أكثر من ٣٧ عامًا، وأقصد هنا «منتدى التنمية الخليجي»[٤] الذي تَعاوَن على إنشائه نفر من أبناء دول الخليج، حتى قبل قيام مؤسسة مجلس التعاون، وكان ولا يزال مستقلًّا في تنفيذ أجندة متوازنة وغير منحازة إلا إلى الصالح العام. ولكن هذه

(٤) منتدى التنمية الخليجي، هو مؤسسة تطوعية، أَنتَج حتى الآن عشرات الدراسات، وأقام أيضًا أكثر من خمسة وثلاثين اجتماعًا سنويًّا. وكل تلك الدراسات منشورة في كتب، وأيضًا متاحة عبر الشبكة الدولية تحت مسمى www.df.ad

المؤسسة ليست الوحيدة، فهناك مراكز بحوث ودراسات مستقلة أو شبه مستقلة تتوافر لديها الحد الأدنى من سقف الحريات، يمكن أن ترعى حوارات ناضجة. وتتمتع دول الخليج اليوم بنخبة واعية من النساء والرجال الذين يمكن أن يشكلوا مرجعًا لحوار ناضج، مبتعدين عن التعصب المَرَضي للمصالح الضيقة، أو الاستثمار السياسي الفج. كل تلك المؤسسات يمكن لها أن تكون قاطرة لإدارة حوار ناضج وعقلاني، إذ يتوافر على مستوى العالم مراكز بحثية لها علاقة، أو مهتمة حصرًا بشؤون الخليج وشجونه المختلفة، يمكن الاستعانة بها. أيضًا يقيم مركز الخليج للأبحاث ندوة سنوية في جامعة كيمبرج البريطانية، تُعنى بدراسات لها علاقة مباشرة بإقليم الخليج، فضلًا عن غيرها من المؤسسات المنتشرة بيننا أو حولنا اليوم. الأساس أن يكون الحوار ناضجًا ومبنيًّا على حقائق، مبتعدًا عن كل من العواطف والمجاملات، أو الاحتماء بغطاء محلي غير علمي خدمةً لأجندة ما ظاهرة أو باطنة، يكون هدفه المصالح العامة المرسلة والمشتركة، خدمة لإنسان هذه المنطقة، وصونًا لأمنه ومستقبل أجياله.

الخلاصة ربما أشارت هذه المطالعة إلى واقع الحوار المأزوم في هذه اللحظة التاريخية اليوم، إلا أن الأزمات في أي مكان ومجتمع تفعل فِعلَين، الأول منهما أنها تُظهر الحقائق مجردة والمصالح متناقضة. والثاني أنها تتيح فرصة لتجاوز الأزمات أو حلِّها، ولتنظيم المصالح بطريقة أفضل

وأكثـر اسـتمرارية. لا تُسـتثنى دول الخليـج مـن هـذه القاعـدة الإنسـانية والدوليّـة ، فالاختـلاف صِنْـوُ البشـر، إلا أن الأزمـة التـي نحـن فـي صددهـا تدعونـا إلـى التفكيـر الجـدي فـي إعـادة النظـر بشـكل هيكلـي فـي منظومـة مجلـس التعـاون، التـي تطـورت فـي السـنوات الثلاثيـن الأخيـرة أو أكثـر قليـلًا، لأن الأزمـة الحاليـة (أزمـة ٢٠١٧) أظهـرت العـوار الكامـن فـي المنظومـة، والـذي يحتـاج إلـى عـلاج حتـى يضمـن الجميـع مسـتقبلًا أكثـر اسـتقرارًا وأكثـر تناغمًـا. ومـن المهـم الإشـارة هنـا إلـى أن التفكيـر الأول عنـد قيـام مجلـس التعـاون، هـو فـي أن يكـون هنـاك «محكمـة لحـل المنازعـات البينيـة». ولكـن فـي المشـاورات بعـد ذلـك، اسـتُبعد اسـتخدام تعبيـر «محكمـة»، واسـتُعيض عنـه بمفهـوم «هيئـة حـل المنازعـات»، وثبـت ذلـك فـي وثائـق المجلـس. أيضًـا كُتبـت لهـا آليـة محـددة، هـي قبـول الأطـراف المختلفـة ورضاهـا عـن الذهـاب إلـى هـذه الهيئـة مـن خلال ترشيح كل طـرف شـخصًا مـن قِبلـه، ومِـن ثَـم تقـوم الشـخصيات بالتوافـق علـى شـخص ثالـث تـرى فيـه عـدلًا ومعرفـة وحيـادًا. إلا أن تلـك الآليـة لـم تُفَعَّـل.

ليـس لـديَّ شـك أنـه عندمـا تُصافِـح حـروف هـذه المطالعـة عيون القـراء، سـوف تكـون الأزمـة الثانيـة خلـف ظهورنـا جميعًـا، إلا أن الفكـرة الأسـاس (وهـي وجـود آليـات حـوار منضبطـة وملزمـة وحديثـة)، أصبحـت مـن أولويـات الاهتمـام للمتابعيـن والمهتميـن مـن أبنـاء دول مجلـس التعـاون. فإقليمنـا هـو مسـتودع الخيـر والرفـاه للعالـم، بمـا يملكـه مـن ثـروة داخـل الأرض، وبمـا يملكـه

مـن ثـروة فـوق الأرض (أي الحرمَيـن الشـريفين، قِبلـة أكثـر مـن مليـار مسـلم). لهـذه الأسـباب وغيرهـا، فـإن الحفـاظ علـى الأمـن والاسـتقرار والرفـاه لـدول المنطقـة وأبنائهـا مـن الأهميـة بمـكان، ولـن يتحقـق ذلـك إلا مـن خـلال حـوار بنَّـاء وصريـح وودِّي، تتفهم فيـه جميـع الأطـراف هواجـس الأطـراف الأخـرى ومخاوفهـا، وُصولًا إلـى الصالـح العـام المشـترك.

٢٤ تموز (يوليو) ٢٠١٧

٥

التوافق الخليجي: المعضلة والحل

السلام والأمن مَرَّ الخليج في التاريخ الحديث بمرحلتين: الأولى ما يمكن أن يسمى Pax Britannica «السلام البريطاني»، وهو الذي استمر طوال القرن التاسع عشر تقريبًا حتى الثلث الثالث من القرن العشرين (١٩٧٠). وقد تَغلغَل التدخل البريطاني في «أمن الخليج» تدريجيًّا، فكان بدايةً من أجل حفظ الأمن والسلامة، وهو الممرُّ الحيوي للإمبراطورية البريطانية إلى الهند. وقد كان في شكل معاهدات تجري بين ممثلي السلطة البريطانية في الهند ومشايخ الخليج. ثم بعد ذلك، ومع تباشير ظهور النفط وتقدُّم وسائل المواصلات في المنطقة، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، وتراجُع الإمبراطورية العثمانية (هزيمتها)، امتدَّ النفوذ البريطاني إلى العراق، وكان له تأثير إلى حدٍّ ما في وسط الجزيرة العربية، ثم تَطوَّر الوجود البريطاني حتى غدَا هناك في الخليج شبهُ حضور عسكري دائم. ولكن الإمبراطورية البريطانية بدأت تأفل بسبب نتائج الحرب العظمى الثانية، وتتراجع قوتها حتى وصلت إلى السبعينيَّات من القرن الماضي (العشرين)، وكان لزامًا عليها بسبب الضغوط المالية والسياسية أن تترك المنطقة، سواء في الجنوب العربي (جنوب اليمن) أو الخليج، فيما عُرف

بـ«سياسـة شـرق السـويس»، مـع تنامـي الشـعور القومـي فـي المنطقـة وفـي دول الخليـج علـى السـواء.

إلا أن منطقـة الخليـج سـرعان مـا دخلـت أمنيًّـا فـي المرحلـة الثانيـة، فيمـا يمكـن أن يسـمَّى Pax Americana «السـلام الأميركـي». فـكان هنـاك عـددٌ مـن المبـادرات الأميركيـة لحفـظ الأمـن فـي الخليـج، منهـا: تحالـف ثلاثـي الأقطـاب بيـن إيـران (الشـاه) ودول الخليـج المسـتقلة ومظلـة أميركيـة، والتـي كانـت تسـمى «مبـادرة ريتشـارد نيكسـون». إلا أن الخـلاف بيـن منطلقـات الدولـة الإيرانية (الشاهنشـاهية) وأهدافهـا وطموحـات دول الخليـج، جعـل المبـادرة «متعثـرة»، ثـم انتهـت المحاولـة فـي مؤتمـر مسـقط (١٩٧٥)، الـذي اختلـف فيـه وقتهـا قطبـان: إيـران الشـاه، وعـراق البعـث. فـكان لزامًـا علـى الولايـات المتحـدة أن تأخـذ موضـوع الأمـن فـي الخليـج ـ خاصـة أمـن النفـط والممـرات المائيـة ـ علـى عاتقهـا. السـلام الأميركـي تطـوَّر أيضًـا نتيجـة عـدد مـن الأحـداث، مثـل: الثـورة الإيرانيـة ١٩٧٩، واحتـلال الاتحـاد السـوفيتي لأفغانسـتان، ثـم بعدهـا الاحتـلال العراقـي للكويـت ١٩٩٠. أصبـح للولايـات المتحـدة وجـودٌ عسـكري وبحـري، وتلـك الأحـداث جعلـت مـن الوجـود «الأمنـي والعسـكري الأميركـي»، ينتقـل ممَّـا كان يُعـرف Over the Horizon «خَلْـف الأفـق»، أي فـي أعالـي البحار، إلـى إنـزال بـرّي علـى الأرض اليابسـة Boots on the Ground. كان أكبـرَ حشـد أميركـي (دولي وعسـكري) فيمـا بعد آب (أغسـطس) ١٩٩٠، مـن أجـل طـرد الاحتـلال العراقـي مـن الكويـت (شـباط (فبرايـر) ١٩٩١)، واسـتمر الوجـود العسـكري والبحـري فـي نقـاط مختلفـة

فـي منطقـة الخليـج (قطـر، والبحريـن، والأسـطول البحـري، وبحـر العـرب، وبحـر الخليـج، والكويـت). بعدهـا كانـت حـرب ٢٠٠٣ فـي العـراق، التـي جعلـت الوجـود العسـكري الأميركـي هنـاك أمـرًا محتمًـا، ثـم مـع تطـور الأحـداث صـار هـذا الوجـود فـي العـراق والمنطقـة شـبه ثابـت.

مـن ناحيـة أخـرى، أرادت دول الخليـج السـت (الكويـت، والبحريـن، والمملكـة العربيـة السـعودية، وقطـر، والإمـارات، وعُمَـان)، أن تنـأى بنفسـها عـن حـرب إيرانيـة ـ عراقيـة ضـروس بيـن العاميـن ١٩٨٠ و١٩٨٨. فأنشـأت منظمـةً إقليميـة للتسـاند والتعاضـد والتعـاون، هـي «مجلـس التعـاون الخليجـي فـي ٢٥ أيـار (مايـو) ١٩٨١»، حيـث حـدد المجلـس أهدافـه: «لتحقيـق التنسـيق والتكامـل والترابـط بيـن الـدول الأعضـاء فـي جميـع الميادين، وصـولًا إلـى وحدتهـا»[١]. كان هـدف حفـظ الأمـن الجماعـي للـدول السـت، أحـد أهـم أهـداف الـدول الموقِّعـة، حيـث إن المنطقـة دخلـت فـي حالـة اضطـراب شـديدة بسـبب حـرب الجارتيـن (إيـران والعـراق)، وجملـةٍ مـن المتغيـرات الجيوسياسـية فـي المنطقـة، مثـل: تدخُّـل الاتحـاد السـوفيتي فـي أفغانسـتان فـي كانـون الأول (ديسـمبر) ١٩٧٩. وقـد حققـت هـذه المنظومـة السياسـية عـددًا مـن المنجَـزات، وواجهـت عـددًا مـن الصعوبـات، آخرُهـا الخـلاف الـذي اندلـع بيـن قطـر مـن جهـة، وثـلاث دول فـي المنظومـة هـي:

(١) انظـر وثائـق إنشـاء مجلـس التعـاون، وهـي متوافـرة عبـر الشـبكة الدوليـة تحـت عنـوان «مجلـس التعـاون الخليجـي».

الإمــارات، والمملكــة العربيــة الســعودية، ومملكــة البحريــن؛ مـا عطَّـل المسـيرة. إلا أن الكويـت اسـتطاعت أن تعقـد القمّـة الثامنــة والثلاثيــن علــى أرضهــا فــي موعدهــا ٥ ـ ٦ كانــون الأول (ديســمبر) ٢٠١٧، وحضرهــا بعــضُ القــادة أو ممثلوهــم. فـكان نجاحهـا فـي الحفـاظ علـى المنظومـة وبيانهـا النهائـي، نجاحًــا أيضًــا فــي الحفــاظ علــى الأهــداف، إلا أن الخــلاف لا يـزال قائمًـا. والدراسـة الحاليـة سـوف تَعـرض لأسـباب الخـلاف وكيـف يمكـن أن يتطـور فـي عـام ٢٠١٨، وتأثيـره فـي مسـيرة المجلــس.

تأثيـر الربيـع العربـي فـي التوافـق الخليجـي منـذ عـام ١٩٨١ حتـى عـام ٢٠٠٠، مـرَّ تجمُّـع مجلـس التعـاون بعـدد مـن الخلافـات وعـدد مـن النجاحـات، ولكـن تلـك الاختلافـات كانـت منخفضــة «التوتــر». فقــد كانــت تَظهــر خلافــات بيــن بعــض الــدول ويجــري احتواؤهــا، وتعــود الأمــور إلــى مجاريهــا، كمــا بيــن قطــر والبحريــن، أو بيــن الســعودية والإمــارات، أو بيــن عُمــان والإمــارات، أو بيــن الكويــت والســعودية، ولكــنْ كثيــر مــن تلــك الاختلافــات كان يُحــلُّ فــي البيــت الخليجــي[٢]. تلــك الخلافـات كانـت بَينيـة، أي بيـن الـدول الأعضـاء نفسـها، وكانـت متوقَّعـة بسـبب قـرب تلـك الـدول مـن الحصـول علـى الاسـتقلال، الـذي قـد يُنتـج تمسـكًا بـ«السـيادة»، التـي حـذَّر بعضهـم مـن تضخيمهـا. فعندمـا قـام مجلـس التعـاون، كتَـب السـيد محمـد

(٢) باسـتثناء الخـلاف البحرينـي القطـري علـى جُـزُر حـوار وجزيـرة فشـت الديبـل، الــذي نُقِــل إلــى محكمــة العــدل الدوليــة بعــد فشــل الوســاطة الخليجيــة.

أبا الخيل (وزير المالية السعودي وقتها)، مقالًا في مجلة العربي المعروفة، يشير فيه إلى أن التعاون الإقليمي يتطلب شيئًا من التنازل عن الفهم المتصلب لِما يُعرف بـ«السيادة الوطنية»، كما تطورت في الدولة البرجوازية الغربية. وقد كتب أيضًا السيد عبد الله بشارة (الأمين العام الأول لمجلس التعاون) التعبير الشهير: «أنه لا بد من التفكير في نزع القدسية عن المفهوم التقليدي لِـ«السيادة الوطنية»، والالتزام الصارم بما يوقَّع عليه من تعهدات». وقد كان الاثنان مُحِقَّيْن؛ إذ خرجت وقتها أصوات تُهوِّل من السلبيات وتُخوِّف من الاتجاه إلى إنشاء المجلس، بسبب أجندة ما، أو لجهلٍ بالمصالح الكبرى التي يمكن أن تتحقق. المؤسسون، طيّب المولى ثراهم، كانوا على وعي عميق ودراية بالمخاطر المحيطة بأوطانهم، وعلى فهم واضح للالتزامات الواقعة عليهم. حقيقةُ أنَّ العالم لا يزال يَتوقع منهم أن يحافظوا على الأمن والاستقرار من أجل استقرار المنطقة، ليست في غاية الأهمية للقاطنين في المنطقة فقط، بل وللعالم أيضًا؛ حيث إنها مصدر للطاقة، وممرٌّ للتجارة العالمية. تلك مسؤولية ضخمة كشفت الأزمة الأخيرة مدى خطورتها[٣].

الربيع العربي تَصاعد منذ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٩، وشكلت كلٌّ من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا،

(٣) انظر مقال محمد الرميحي، جريدة الشرق الأوسط في ١٧ حزيران (يونيو) ٢٠١٧.

وبعض الدول الأخرى، منها دول خليجية ولكن على نطاق محدود، الفضاءَ الذي تَحرَّك فيه الربيع، وبدأ الاختلاف في المواقف بين دول الخليج تجاه تلك الأحداث يؤثر في البيت الخليجي[٤]. فقد أخذت قطر مثلًا موقفًا مؤيِّدًا لفريق الإخوان المسلمين، الذي تَسلَّم السلطة في مصر ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣، وكانت داعمة للحراك في كل من تونس وليبيا، وذلك الدعم ذهب إلى فصيل، مُتعلِّق أو مُمثَّل بـ«الإسلام السياسي»، في حين وقفت المملكة العربية السعودية مع ما رأت أنه «رأيٌ ومطلب للشعب المصري»، في الإطاحة بحكم الإخوان في تموز (يوليو) ٢٠١٣، وما بعده. ولقد كانت الخلافات بين قطر والمملكة العربية السعودية قد أدت في السابق إلى سحب السفير السعودي من الدوحة عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٧، إلا أن الأمور البَينيَّة ما لبثت أن عادت إلى نصابها. وبعدها، انفجرت الأزمة الثانية[٥] التي لا تزال عالقة بين الدول الثلاث وقطر.

الأزمة ليست جديدة أو وليدة اللحظة، هي ربما قديمة قِدَم وُصول الشيخ حمد بن خليفة إلى الحكم على الأقل، بعد عزل والده الشيخ خليفة بن حمد في ٢٧ حزيران

---

(٤) انظر دراسة محمد الرميحي: « الخليج والربيع العربي، ورقة يانصيب دون بوليصة تأمين»، ورقة مقدمة في ندوة مجلس التعاون، الدوحة ٦-٨ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٤، وقد ناقشَت وجهات النظر المختلفة بين دول أعضاء مجلس التعاون تجاه أحداث الربيع العربي.

(٥) الأزمة الأولى كانت بسبب الخلاف على الحدود.

(يونيـو) ١٩٩٥، أو حتـى قبـل ذلـك[٦]. وكان يُفتـرض فـي الخليـج بعـد خـروج السـلطة البريطانيـة منـه فـي عـام ١٩٧١، أن يُحافـظ علـى القائـم مـن الحـكام، وألَّا يسـعى أحـد مـن العائـلات الحاكمـة للتغييـر شـبه العنيـف فيمـا بيـن الأُسَـر الحاكمـة، حتـى لا يتسـبب فـي إثـارة الصـراع «التقليـدي» الـذي كان شـبه دوريٍّ بيـن المتنافسـين علـى السـلطة، قبـل استِتباب الأمـن الـذي فرضتـه السـلطة البريطانيـة أكثـر مـن قـرن. رُفـض التغييـر حتـى بيـن «الوالـد والولـد»[٧]، خاصـة أن حمـد بـن خليفـة كان ولـي العهـد والمتحكـم تقريبًـا فـي كل شـؤون دولـة قطـر وقتهـا.

إنَّ شـعور الحاكـم فـي قطـر بعـدم الترحيـب بـه، ومحاولـة الوالـد خليفـة بـن حمـد أو مناصريـه العـودة إلـى الحكـم، وربمـا بتشـجيع مـن أكثـر مـن عاصمـة خليجيـة، ثـم تَنقُّلـه بيـن عواصـم الخليـج مـن أجـل ذلـك الهـدف، فيمـا سُـمي لاحقًـا مـن الجانـب القطـري بـ«الانقـلاب الفاشـل» فـي شـباط (فبرايـر) ١٩٩٦، الـذي اتَّهمـت فيـه الدوحـة بعـضَ أبنـاء القبائـل القطريـة، وضِمنًـا بعـض القـوى الخليجيـة، أنهـم وراءه ـ سـبَّب

---

(٦) نشـرت الكاتبـة أمـل عبـد العزيـز الهزانـي مقـالًا فـي جريـدة الشـرق الأوسـط فـي ٢٢ آب (أغسـطس) ٢٠١٧، ذهبـت فيـه إلـى أن الشـيخ خليفـة بـن حمـد آل ثانـي بعـد تنحيـة ابـن عمـه أحمـد بـن علـي عـن الحكـم فـي ٢٢ شـباط (فبرايـر) ١٩٧٢، قابَـل الأولُ الملـكَ فيصـل بـن عبـد العزيـز، الـذي طلـب منـه أن يعيِّـن سـحيم بـن حمـد شـقيق خليفـة وليًّـا للعهـد، ولكنـه لـم يلتـزم الوعـد وعيَّـن ابنـه حمـد بـن خليفـة؛ مـا شـكَّل «عقـدة» ـ علـى رأي الكاتبـة ـ لـدى حمـد بـن خليفـة تجـاه السـعودية (ملاحظـة: لـم يجـد الكاتـب مصـادر أخـرى تؤكـد تلـك الفكـرة).

(٧) يُشـاع فـي بعـض الأوسـاط أن حمـد بـن خليفـة لـم يكـن «الابـن المفضـل» لخليفـة بـن حمـد، فقـد كان الأب يفضِّـل ابنـه الآخـر عبـد العزيـز.

ذلـك ردَّ فعـلٍ سـلبيًّا، هـو خليـط مـن هواجـس ومخـاوف علـى الأمـن الوطنـي القطـري، ترافقـت مـع شـخصية حمـد بـن خليفـة (السـاعية إلـى التغييـر والاختـلاف). فنتـج منهـا **عامـلان** علـى الأقـل، **أحدهمـا اقتصـادي**، مـن خـلال تبنِّـي الحكـم الجديـد فـي قطـر (تنميـة انفجاريـة) فـي كل المجـالات، الاقتصاديـة منهـا والثقافيـة، وفـي البُنـى التحتيـة القطريـة؛ مـا جعـل مواطنـي قطـر بعـد سـنوات قليلـة يحُـوزون لقـبَ «أعلـى متوسـط دخْـل فـي العالـم»(٨). والثانـي سياسـي، مـن خـلال عـدد مـن الخطـوات التـي اتخذهـا الشـيخ حمـد بـن خليفـة، وهـي خطـوات سياسـية تبـدو لبعضهـم متناقضـة. فمـن جهـة بـدا أنـه يحتضـن الإخـوان المسـلمين، ومـن جهـة أخـرى كان لبعـض قـوى اليسـار العربـي مـكانٌ فـي الدوحـة أيضًـا. وكلا التوجهَيـن «الإخـوان» و«اليسـار» لهمـا أجنـدات متناقضـة، ولكنهمـا يشـتركان فـي رفـض معظـم الواقـع العربـي القائـم(٩).

شـارَك فـي هـذا المنحـى شـخصية حمـد بـن خليفـة، التـي اتجهت إلـى التوسـط فـي كل القضايـا العربيـة الخلافيـة، مـن لبنـان إلـى

---

(٨) متوسـط الدخـل المرتفـع لا يعنـي توزيعًـا عـادلًا للثـروة، أو ارتفاعًـا فـي الدخـل للجميـع، إنمـا هـو متوسـط حسـابي. إلا أنـه فـي عـام ٢٠١٠ دخلـت قطـر فـي قائمـة الـدول العشـرين التـي فيهـا أعلـى متوسـط للدخـل فـي العالـم.

(٩) للتدليـل علـى اختـلاف الأجنـدة بيـن اليسـار والإخـوان والمجموعـات التـي ترعاها قطـر، انظـر جريـدة العربـي الجديـد، الجمعـة ١٨ آب (أغسـطس) ٢٠١٧، التـي نشـرت مقـالًا انتقاديًّـا حـادًّا للكاتـب بشـير البكـر حـول تخريـب حركـة الإخـوان فـي سـوريا للثـورة السـورية: «الإخـوان والثـورة السـورية» ص١٥، وأيضًـا تطرقـت الجريـدة إلـى الهجـوم الـلاذع علـى الإدارة الجديـدة فـي الولايـات المتحـدة، والـذي ظهـر فيهـا فـي أكثـر مـن مقـال.

السودان إلى غيرهما، حتى وصلت إلى البحرين. ساعَد في ذلك الثروة الضخمة التي توافرت لقطر من تصدير الغاز والنفط، وفكرة وضع قطر على الخريطة العالمية. فابتكرت قطر أدوات «ضاربة» لتنفيذ تلك السياسة الخارجية المزدوجة، منها «إنشاء محطة الجزيرة التلفزيونية» التي توجهت إلى فتح ملفات سياسية خطيرة خاصة بالبلاد العربية المختلفة، ولكن ليس لعرض مشكلات قطر. ومنها إيجاد أذرع إعلامية مختلفة «جرائد وندوات ومحطات تلفزيونية» في الداخل والخارج، تَكفَّل بها مجموعات «اليسار العربي» وأيضًا «الإخوان»، إلى جانب الاتفاق مع الولايات المتحدة لتقديم «قاعدة عسكرية مدفوعة تكاليف الإنشاء»[١٠]. أيضًا اجتهدت قطر في أن تكون «صندوق بريد»، بين القوى المتشددة التي انتشرت في العقد الأخير من القرن العشرين والأول من الواحد العشرين في مجمل الشرق الإسلامي (القاعدة وطالبان والنصرة وداعش)، والأجهزة الأميركية، مستخدِمةً قدرة الجزيرة على الاتصال، وحاجة المتشددين إلى الإعلام، ورغبة أميركا في التعرف إلى الفاعلين؛ ما مكَّن الأجهزة الأميركية من الاطلاع على تفاصيل لدى تلك المجموعات، كان من الصعب الحصول عليها[١١]. أيضًا لم تتردد الدوحة في الاتصال

(١٠) كان الأميركيّون يشكّكون في أنَّ دول الخليج ستكتفي بحماية أميركية عن بعد، Over the Horizon ويفضلون Boots on the Ground، تواجدًا عسكريًا على الأرض.

(١١) راجع كتاب: يسري فودة، **في طريق الأذى من معاقل القاعدة إلى حواضن داعش**، دار الشروق، ٢٠١٤، متوفر عبر الشبكة. (يسري فودة كان صحفيًّا في الجزيرة وقد نشر الكتاب بعد تركه المحطّة).

بإسرائيل، ودعوة بعض مسؤوليها إلى حضور مناسبات نقاشية في الدوحة. فكان يوجد في قطر ممثلون لحماس، وفي نفس الوقت تقوم تسيبي ليفني (وزيرة خارجية إسرائيل) بالاشتراك في ندوة، لا يبعد مكانها إلا بضعة كيلومترات عن مكاتب حماس. وعلى مدى سنوات، نظَّمَت قطر ندوة سنوية عالمية تحت عنوان «الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة»، ولكنها لم تُحقق «الديمقراطيةَ» الداخلية، فضلًا عن مجلس معيَّن له صلاحيات محدودة[١٢]!

الوصفة الناجحة بدَا منذ عقد ونصف تقريبًا، أن تلك السياسة القطرية بِتعدُّد - وربما تناقُض - أدواتِها ووجوهِها ناجحة. أيضًا بُررت على اعتبار أنها الوسيلة التي تحمي النظام القطري من كل الشرور، خاصة من التدخل في شؤونها من قِبل الجيران، الذين كان بينهم وبين قطر خلافٌ حادٌّ أو متوسط على الحدود أو وجهات النظر السياسية، مثل المملكة العربية السعودية في «الخفوس»[١٣]، أو البحرين التي بينها وبين قطر حدود مختلَف فيها وقديمة، كما في

(١٢) بعد الأزمة، أعلنت قطر في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٧ أنها سوف تنظم انتخابات عامة في عام ٢٠١٩.

(١٣) الخفوس: منطقة صحراوية تقع بين قطر والمملكة العربية السعودية، وقعت فيها بينهما معركة عسكرية قصيرة في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢، وكان حمد بن خليفة وليًّا للعهد ووزيرًا للدفاع.

جزيرة «فشت الديبل»[١٤] وجُزُر حوار[١٥]. إلى جانب الخلاف القطري البحريني السعودي، لم تكن قطر تخلو سياستها من منغِّصات تجاه الكويت. إلا أن الشيء ونقيضه حققا النجاح الدبلوماسي للدوحة، والذي هو خليط من «الجزرة واللعِب السياسي الحاذق»، وقد استمرًّا في النجاح النسبي من حزيران (يونيو) ١٩٩٥ إلى حزيران (يونيو) ٢٠١٣، في فترة تنازُل حمد بن خليفة عن الحكم إلى ابنه الأصغر تميم بن حمد، أي ثمانية عشر عامًا من النجاح النسبي من وجهة نظر الدوحة. وهو الأمر الذي يَعتقد الحُكمُ أنه قد أورث «الخوف والرجاء» معًا من قطر، صاحبة المال الوفير والأذرع الإعلامية الفاعلة، في فضاء عربي مرتبك ومتغير، ويكثر فيه الشجار. كان ذلك الخليط (من اليمين واليسار)، ومن الشيء ونقيضه، هو «آلة الردع القطرية الناعمة»، بحسب ما فهِمها الشيخ حمد بن خليفة، والتي قدمت لقطر فترة طويلة نسبيًّا من السماح. فأتاحت لها التدخل الناشط في معظم الملفات العربية المختلف فيها، وأصبحت صوتًا مهمًّا في فضائها العربي. وهي الدولة الصغيرة، ولكن بقدرتَيها المالية والإعلامية، أعطتها القوةُ

---

(١٤) فشت الديبل: منطقة ينحسر عنها الماء في البحر، بين البحرين وقطر، وكانت أحد مَغاصات اللؤلؤ في الزمن القديم.

(١٥) الخلاف القطري-البحريني قديم قِدَم علاقات الأسرتيّن الحاكمتين، آل ثاني وآل خليفة، ولأسباب تاريخية، حيث كانت أسرة آل خليفة تَحكم قطر بواسطة آل ثاني، حتى تَدخُّل الإنجليز بسبب الصراعات والصدامات، وجرى الاعتراف بآل ثاني حكامًا لقطر تقريبًا في عام ١٩١٦، وبقي الخلاف على الحدود ممتدًّا حتى التحكيم الدولي في نهاية القرن العشرين الذي قرر رسم الحدود نهائيًّا.

الناعمـة مـا يمكـن أن يُعـرَف بــ: Over Confidant الثقـة الزائـدة، دون حاجـة إلـى جيـش أو قـوة ردع خشـنة، أو حتـى مشـاركة سياسـية داخليـة تَضمـن الاسـتقرار الداخلـي. وقـد تَزامـن ذلـك مـع مـرض طويـل للقيـادة السـعودية (الملـك فهـد)، وغـضٍّ طـرفٍ مـن اللاعبيـن الخليجييـن القريبيـن، مـع شـيء مـن العتـب الحـاد فـي بعـض الأوقـات، كمـا حـدث عندمـا سـحبت المملكـةُ العربيـة السـعودية سـفيرها فتـرة بيـن العاميـن ٢٠٠٢ و٢٠٠٨ [١٦]، وأيضًـا موقـف الكويـت مـن قطـر بعـد التحـرر مـن جيـش صـدام، حيـث لعبـت الجزيـرة دورًا مُناكفًـا للآمـال الوطنيـة الكويتيـة.

ردود فعـل الـدول المختلفـة اجتذبَـت الدوحـة فـي مسـيرة الثمانيـة عشـر عامًـا (مـدة حكـم حمـد بـن خليفـة) العديـدَ مـن الأعـداء، وهـي تُحقـق النجاحـات فـي إطـار «الثقـة الزائـدة»، وارتكبـت عـددًا مـن الأخطـاء التـي قرأتهـا الـدول الأخـرى. فتَعاظـم عـدد الـدول «غيـر المرتاحـة» مـن سياسـات قطـر، التـي كانـت تُمالِـئُ بعـض «المنشـقِّين» مـن تلـك الـدول، واعتَبـرت الدوحـة صبـر تلـك الـدول البعيـدة (مثـل مصـر ومـا جاوَرهـا خاصـة)، هـو تـردُّد فـي المواجهـة أو خـوف مـن الخيـارات الأخـرى. لقـد تفجـرت ملفـات ذات حساسـية كبـرى علـى شاشـة الجزيـرة ووسـائل الإعـلام القطريـة فـي الخـارج، وسـاندت قـوًى مختلفـةٌ ومضـادة لقـوى تسـاندها دولًا خليجيـة أخـرى فـي

---

(١٦) عيَّنـت المملكـة العربيـة السـعودية سـفيرها فـي دمشـق أحمـد بـن علـي القحطاني، سفيرًا جديدًا لقطر بعد تلك القطيعة.

سوريا وليبيا، وفي الندوات التي كان معظم الحاضرين فيها من خارج قطر. كثر نقد تلك الدول، واعتَبرتْ دولٌ كثيرة ذلك النقدَ أنه مساسٌ بالأمن الوطني للآخرين. فاعتَبرت الإمارات أن مناصرة قطر للإخوان المسلمين الذين سبَّبوا لها إزعاجًا داخليًّا في السنوات الأخيرة، وجرَت محاكمة بعضهم، هو موقف «عدائي من الدوحة» تجاه الإمارات. وكذلك اعتَبرت مصر الموقف القطري «السياسي والإعلامي» من الثورة الثانية المصرية مُعاديًا لها، بعد التخلص من حكم الإخوان عام (٢٠١٣)، على اعتبار أنه عمل سياسي «عدائي».

أيضًا اشتركت البحرين والمملكة العربية السعودية في الاعتراض على «تجنيس بعض مواطنيهم بالجنسية القطرية، واحتضان الدوحة الواضح أو الخفي لقوى معارضة لكل من المنامة والرياض»؛ ما أدى إلى تقاطع أجندات الدول الأربع في أخذ موقف مشترك من الدوحة. واعتَبرت الدول الخليجية أن وصول تميم بن حمد إلى الحكم في قطر، ربما خفف من غلواء تلك السياسة السابقة، وجرت محاولات إقناعه بعد حزيران (يونيو) ٢٠١٣، بتغيير جزئي من تلك السياسات التي اعتُبرت استفزازية في وقت حرِج، حتى وقَّع على وثيقة بهذا المعنى سُميت وثيقة ٢٠١٤، إلا أن المسار الأساسي في السياسة القطرية لم يتغير. ويرى بعض المتابعين أن حمد بن خليفة لا يزال يقود السياسة القطرية من «المقعد الخلفي»، على أساس أنها السياسة

الناجحة لتعويم قطر في بحر السياسة العربية المضطربة، وأنها حقٌّ سياديّ يجب ألَّا يَعترض عليه أحد.

انفجار الأزمة السؤال: «لماذا الآن؟». في أواخر أيار (مايو) ٢٠١٧، انفجرت الأزمة الثانية بين الدول الأربع وقطر. كان لذلك سوابق، ففي أقل من عام من وصول تميم بن حمد إلى السلطة في قطر، انفجرت أول أزمة بين دول الخليج بشكل لافت. فقد سحبت بشكل متزامن كلٌّ من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات ومملكة البحرين، سفراءَها من الدوحة في آذار (مارس) ٢٠١٤، وهو الأمر الذي فجر ما يمكن أن يسمى «الأزمة الصغرى» في ذلك الوقت، وكان السبب المعلَن «ضيق ذرع الدول بسياسة قطر في التدخل في شؤون الدول الأخرى». سرعان ما عولجت تلك الأزمة من خلال تدخُّل ناشط من دولة الكويت. وفي الرياض جرى التوقيع على وثيقة من تميم بن حمد مع قادة دول الخليج الأخرى، وهي الوثيقة المعروفة بوثيقة عام ٢٠١٤[١٧]. كان هذا الخلاف مع قطر تتجمع عناصره منذ مدة، فيه الجانبيُّ من العوامل، وفيه الرئيسيّ، وفيه التاريخي والمستجد. أيضًا كان موقف الدوحة من مصر (في عهد مبارك) غير مريح، من خلال ما تبثُّه الجزيرة حول الأوضاع الداخلية المصرية، وقد مرت فترات تأزيم بين الدولتين، وكذلك تجاه المملكة العربية السعودية. أمَّا إجابة السؤال: «لماذا الآن في أوائل

---

(١٧) نشرت تفاصيلها في عام ٢٠١٧.

حزيـران (يونيـو) ٢٠١٧[١٨]، حيـث انفجـرت الأزمـة الثانيـة بشـكل كبيـر؟»، فهنـاك أربعـة أسـباب رئيسـية تجمعـت لتهيئـة الظـرف الموضوعـي:

أوّلًا ـ ضغط تداعيات الربيع العربي.

ثانيًا ـ تراجُع أسعار النفط، والتغيير في القيادة السعودية.

ثالثًا ـ التطورات في مصر.

رابعًا ـ التغيير في الولايات المتحدة.

أوّلًا ـ ضغـطُ تداعيـات الربيـع العربـي لـه أكثـر مـن مدخـل. فقـد تعرَّضـت لـه دول الخليـج، فـي بدايـة الحـراك الشـعبي فـي عـدد مـن الـدول العربيـة، وواجهـت احتمـال تأثُّـر مجتمعاتهـا بتلـك التداعيـات بالطريقـة التـي تعرفهـا، وهـي ضـخ الأمـوال فـي شـرايين المجتمـع. وهكـذا كان، فقـد رفعـت مرتَّبـات العسـكريين والمدنييـن تقريبًـا فـي كل دول مجلـس التعـاون[١٩]. كان ذلـك وقـت اليسـر المالـي الـذي امتـد إلـى السـنوات الأولـى مـن العقـد الثانـي مـن القـرن الواحـد والعشـرين، إلا أن ذلـك اليسـر المالـي لـم يسـتمر؛ مـا أعـاد الضغـوط علـى الميزانيـات. وقـد تزامـن ذلـك مـع تدخُّـلات متعاكسـة لبعـض دول الخليـج فـي «معـارك الكـرِّ والفـرّ» فـي بلـدان «الربيـع العربـي»، كمـا حـدث فـي ليبيـا مثـلًا، حيـث ناصـرت بعـض دول الخليـج طرفًـا فـي الصـراع، فـي الوقـت

---

(١٨) فـي ٥ حزيـران (يونيـو) قـررت كلٌّ مـن المملكـة العربيـة السـعودية والإمـارات والبحريـن ومصـر وحكومـة اليمـن وجـزر المالديـف وجـزر القمـر، قطـع علاقتهـا بالدوحـة، ثـم أعلَنـت موريتانيـا وجيبوتـي نفـس الخطـوات.

(١٩) تأثرت البحرين وعمان بأحداث الربيع العربي بشكل جزئي.

الـذي ناصـرت فيـه قطـر طرفًـا مناقضًـا. فـكان هنـاك صـراع غيـر مباشـر «خليجـي خليجـي»، وحـروب تمويـل بالإنابـة في عـدد من السـاحات العربيـة. أمـا الطامـة الكبرى، فهي مـا تركته آثـارُ «الربيع فـي اليمـن»، والـذي هـو علـى حـدود أكبـر دولتيـن خليجيتيـن (المملكـة العربيـة السـعودية وعُمـان)، والصـراع المسـلح الـذي جـرى لاحقًـا، وكان بعـض أطرافـه كُلًّا مـن السـعودية والإمـارات. وهـو الأمـر الـذي جعـل موضـوع اسـتنزاف البلديـن أمـرًا محتمـلًا فـي جبـال اليمـن، بوجـود صـراع سـاخن. لـم تسـتطع هـذه الـدول أن تتسـامح كثيـرًا فـي جبهـة تخـوض فيهـا «صراعًـا بـاردًا»، مثـل الخـلاف غيـر المعلَـن مـع قطـر، الـذي تَفجـر بعـد الاتهـام الموجَّـه إلـى الدوحـة حـول «مـوالاة الانقلابيِّيـن» فـي اليمـن. مـن جهـة أخـرى، فـإن قـدوم قيـادة جديـدة فـي المملكـة العربيـة السـعودية، تَجنَّبـت «الحـذر» التقليـدي للسياسـات السـابقة، وبـدأت بـ«هندسـة اجتماعيـة واقتصاديـة» جديـدة، واكَبها سياسـة خارجيـة نشـيطة. فاسـتخدمت القيـادةُ الجديـدة كلَّ المخـزون التاريخـي، للنفـوذ فـي بنـاء الدولـة السـعودية الرابعـة.

ثانيًا ـ التطـورات فـي مصـر. إنَّ مصر هـي أكبـر البلـدان العربيـة، وربمـا أكثرهـا أهميـة مـن منظـور الأمـن العربـي الشـامل. والمسـاعدةُ المعنويـة ـ وربمـا الماديـة ـ مـن الدوحـة لتيـار الإخـوان، أو لكـون الدوحـة مـلاذًا آمنًـا لـكل المعارضيـن الإخـوان مـن المصرييـن، شـكَّل ذلـك ضغطًـا فـي توقيتـه وتأثيـره فـي مصر، التـي تُعانـي فـي مرحلـة الإفاقـة أحـداثَ «ربيـع مصـر القصيـر». هـذا الاحتضـان وتلـك المسـاعدة لِأهـمِّ تيـار منـاوئ للحكـم

الجديـد فـي مصـر، شـكَّلَا مُنغِّصًـا لعـدم الاسـتقرار. واسـتمرار هـذا الدعـم القطـري «الإعلامـي» -وربمـا المـادي-، يشـكل خطـرًا علـى الأمـن المصـري، ومِـن ثـمّ العربـي، فـي مرحلـة حرجـة مـن عـدم الاسـتقرار الإقليمـي، حتـى إنَّ بعـض المصـادر الأوروبّيّـة تخوَّفَـت مـن انفجـار فـي مصـر قـد يقـود إلـى كـمٍّ مـن الهجـرات غيـر المنظمـة إلـى أوروبـا، وهـو مـا يشـكل تهديـدًا للأمـن الأوروبـي والعالمـي. مـن هنـا نبـع «الغضـب» المصـري علـى الدوحـة، والـذي وجـد تفهُّمًـا فـي كل مـن الريـاض وأبو ظبـي.

ثالثًـا - تراجُـع الدخـل النفطـي سـبَّب ضغوطًـا أكبـر علـى ميزانيـات دول الخليـج، بسـبب ذلك التشـابك «الأمني - العسـكري»، والمطالـب الحياتيـة لقطاعـات الشـعب؛ مـا جعـل بعـض دول الخليـج بسـبب ذلـك تتخـذ خطـوات و«إجـراءات تقشـفية». فهـي، والأمـر هكـذا، لا تحتـاج إلـى قيـام دولـة قريبـة ومتماثلـة لهـا فـي نظـام الحكـم، وتربطهـا بهـا مصالـح مشـتركة كثيـرة، بـأن «تصـبَّ الزيـت علـى النـار» تحـت شـعارات متعـددة، إعلاميًّـا وعمليًّـا. ومِـن المؤكـد أن أسـعار النفـط سـوف تبقـى متدنِّيـة، ولـن تعـود إلـى مـا كانـت عليـه قبـل سـنوات، فـي ضـوء الاسـتغناء عـن تلـك الطاقـة فـي بـلاد الاسـتهلاك، وإبدالهـا تدريجيًّـا بمصـادر أخـرى[٢٠]؛ مـا يشـكل ضغوطًـا مسـتقبلية

---

(٢٠) فـي ٢٦ تمـوز (يوليـو) ٢٠١٧ أعلنـت الحكومـة البريطانيـة علـى كل وسـائل الإعـلام، أنـه بحلـول عـام ٢٠٤٠ لـن يكـون هنـاك مَرْكبـة فـي جميـع طـرق بريطانيـا ومدنهـا تسـير بـ«البتـرول أو الديـزل»، وفـي ذلـك إشـارة واضحـة إلـى مسـار الطاقـة فـي العالـم.

علـى الـدول المنتجـة للنفـط وتَدنِّـي مداخيلهـا، فـي الوقـت الـذي تقـوم فيـه بإعـادة «الهندسـة الاجتماعيـة والإصلاحـات الاقتصاديـة المكلفـة»[٢١].

رابعًـا ـ إن الدوحـة لـم تقـرأ جيـدًا «الانقـلاب فـي السياسـة الخارجيـة الأميركيـة»، بعـد انتخـاب السـيد دونالـد ترامـب ووصولـه إلـى السـلطة فـي كانـون الثانـي (ينايـر) ٢٠١٧. فقـد أخـذت الإدارة الأميركيـة الجديـدة علـى عاتقهـا «محـو كل آثـار سياسـة السـيد بـاراك أوبامـا» السـابقة، ومنهـا ـ وهـو الأسـهل ـ «الاحتفـاظ بصنـدوق البريـد القطـري»، فـي ضـوء قـرار حاسـم بمحاربـة الإرهـاب بأشـكاله المختلفـة، ودون التـودد لبعـض عناصـره أو المراهنـة علـى جـزء منها بالاعتـدال. فما ظنَّتـهُ الإدارةُ الجديـدة تسـامحًا مـن الإدارة الأميركيـة السـابقة مـع «الإسـلام السياسـي» العربـي، انعكـس جذريًّـا عليهـا. ذلـك التغييـر تَمثَّـل باللقـاء التاريخـي، بيـن دونالـد ترامـب ورجـال إدارتـه وعـددٍ كبيـر مـن القـادة العـرب والمسـلمين، فـي اسـتضافة الريـاض فـي ٢١ـ٢٢ أيـار (مايـو) ٢٠١٧. وقـد ركـزت المناقشـات علـى محاربـة الإرهـاب بـكل أشـكاله، إلـى جانـب قضايـا أخـرى كان علـى رأسـها تقييـد «الإسـلام السياسـي»، تَحـوَّل بعضهـا إلـى إرهـاب واضـح، خاصـة فـي مصـر مـن قِبـل متشـددين يرفضـون قطعيًّـا المسـار السياسـي ويلجـؤون إلـى العنـف، ويجـدون لهـم

(٢١) مثـل: مشـروع المملكـة العربيـة السـعودية فـي الإصلاح الكبيـر، وبنـاء الدولـة السعودية الرابعة.

مناصَرة معنوية من «الجزيرة»[٢٢]! لم تقرأ الدوحة ذلك الانعطاف الأميركي بطريقة صحيحة، ولم يتبين لها مقدار التراكم الكمي السلبي لسياستها السابقة التي تحولت ـ بفعل الزمن وتَغيُّر الظروف ـ من نجاح نسبي إلى عبء ثقيل، ومن عبء كمِّيٍّ إلى كيفيّ في دول الجوار. في نفس الوقت، الدوحة استخدمت وسائلها «الإعلامية والمالية» للتأثير في الأحداث، دون أن تمس «إصلاحات داخلية قطرية سياسية»، كانت تتعامل مع الديمقراطية التي تنادي بها على اعتبار أنها off shore تَصلح للآخرين فقط. فلم تقم الجزيرة مثلًا في كل تاريخها بالتعرض للأمور الداخلية في قطر، أو بمناقشة المتطلبات السياسية للداخل القطري، ثم إن الدوحة رسميًّا لا تسمح لمواطنيها ـ ومنهم الإخوان أو قوى اليسار العربي ـ بالانخراط داخليًّا في أي نشاط سياسي. فالتحالف مع حركة الإخوان كان «خارجيًّا» فقط. وكذلك التحالف مع اليسار العربي «الثوري»، على الرغم من الإعلان أكثر من مرة لاحتمال تنظيم «شيء من المشاركة الشعبية الحديثة»، وتحديد موعد لها وللشعب القطري في المشاركة. إلا أن ذلك لم يتبلور، وسرعان ما يُنسى الموعد، ولا تقوم في نفس الوقت حركات شعبية مطالِبة بتلك المشاركة، على أساس الرضاء الاقتصادي الذي يتمتع به المواطن القطري. فضعف الطبقة الوسطى القطرية، لم يُتِح فرصة لظهور مطالَبات

---

(٢٢) كانت قناة الجزيرة ولا تزال تسمِّي الثورة المصرية الثانية عام ٢٠١٣ انقلابًا.

جـادة فـي المشـاركة[٢٣]. مـن جهـة أخـرى، لـم تثمـن الدوحـة التغيـر الـذي حـدث فـي قمـة السـلطة السـعودية، والعـازم علـى إصلاحـات داخليـة، وإيجـاد تفاعـل خارجـي يعكـس جملـة مـن السياسـات السـابقة التـي اتَّسـمَت بالتهدئـة والمجاملـة. هـذه التراكمـات التـي اسـتمرت فتـرة، وزادتهـا الظـروف المسـتجدة «العوامـل الأربعـة السـابقة» سـخونة، هـي التـي فجـرت أزمـة ٢٠١٧، التـي تعانيهـا المنظومـة الخليجيـة اليـوم. تـرى قطـر أن الأزمـة كلهـا مختصَـرة فـي محاولـة «تحجيـم الحـق السـيادي للدولـة القطريـة»، وتـرى الـدول الأربـع (والثـلاث منهـا خليجيـة) أن قطـر تُعـرِّض أمنهـا للخطـر فـي مجمـل سـلوكها الخارجـي[٢٤]، وذلـك الفهـم المتعـارض هـو مـا أوصـل دول الخليـج إلـى الأزمـة المسـتحكِمة.

تأثيـر الأزمـة فـي منظومـة مجلـس التعـاون الملاحَـظ أن أزمـة ٢٠١٧، ليسـت بيـن دول منظومـة التعـاون كمـا حـدث فـي عـام ٢٠١٤. فقـد كانـت أزمـة وجـدت لهـا «مَهبطًـا آمنًـا داخـل المنظومـة» بوجـود مصـر هـذه المـرة[٢٥]. وأيضًـا بسـبب كثـرة مـا طُلـب مـن قطـر تنفيـذُه، والناتج مـن أن كل دولة وضعـت مطالبها مـن الدوحـة فـي السـلة، دون تنسـيق بيـن المطالـب أو وضـع

(٢٣) نوَّهـتُ سـابقًا بـأن فكـرةً طُرحـت بعـد الأزمـة، وهـي أن الدوحـة عازمـة علـى تنظيم انتخابات محلية.

(٢٤) يَدخُل في ذلك التعامل مع إيران، ثُمَّ أخيرًا مع تركيا.

(٢٥) علينـا أن نتذكـر أنـه فـي الأزمـات العربيـة الكبـرى، تَحالُـف قوَّتَيـن يؤمِّـن نسـبيًّا الخـروج الآمـن مـن الأزمـات، وهمـا: القـوة النفطيـة (الخليجيـة) و(الجيـش المصـري). وهـذا مـن دروس حـرب تشـرين الأول (أكتوبـر) ١٩٧٣.

أولويـات لهـا، إلـى جانـب «غمـوض» المطالـب مـن قطـر وعـدم وضوحهـا؛ كل ذلـك عقَّـد الأزمـة. لـذا، توقفَـت بعـد انفجـار الأزمـة أيُّ لقـاءات أو اجتماعـات دوريـة بيـن اللجـان المختلفـة والعاملـة فـي مجلـس التعـاون، بـل وتَجمَّـد فعليًّـا كل جهـاز الأمانـة العامـة للمجلـس، وأُرجئـت كل الاجتماعـات البَينيـة المخطَّـط لهـا، حتـى اللقـاءات فـي الإطـار الفنـي. أيضًـا تَعطَّـل عمـل الهيئـات التابعـة للمجلـس، بمعنـى آخـر: إن شـرايين المجلـس «تيبَّسـت» وأصبـح فـي «بَيـات». ولـم يقتصـر «البيـات» علـى العلاقـة بيـن الدوحـة وبقيـة الأعضـاء، ولكنـه طـال كل اللقـاءات الجماعيـة. فلا تسـتطيع الـدول الخليجيـة أن تعقـد اجتماعاتهـا دون الدوحـة حتـى الآن، ولا هـي عقدتهـا فـي الدوحـة بسـبب المقاطعـة. وكان مـن المحتمـل أن تتأخـر حتـى اجتماعـات القمـة التـي تُعقـد فـي شـهر كانـون الأول (ديسـمبر) كل عـام، لأن الأزمـة فـي ذاتهـا وُضعـت علـى سـكة «إدارة أزمـة»، لا محاولـة «حـل الأزمـة». ولكـن الكويـت التـي كان عليهـا دور الدعـوة إلـى لقـاء القمـة الثامنـة والثلاثيـن، قامـت بذلـك حفاظًـا علـى الشـكل، وقـد عُقـدت القمـة بعـدد محـدود مـن القـادة مـع ممثليـن للقـادة مـن الـدول الأخـرى فـي ٥ـ ٦ كانـون الأول (ديسـمبر) ٢٠١٧[٢٦].

علـى الرغـم مـن القـول: إن الأُسَـر الحاكمـة فـي دول الخليـج قـد صمـدت فـي فتـرات صعبـة خـلال النصـف الثانـي مـن القـرن

(٢٦) بيـان قمـة الكويـت كان محقِّقًا لمطالب الجميع. وقد كتب سـلمان الدوسـري في الشـرق الأوسـط، الخميـس ٧ كانـون الأول (ديسـمبر): «إن الـدول المقاطِعـة أرسـلت ممثليـن لهـا إكرامًـا لسـموِّ أميـر الكويـت».

العشـرين، وتجـاوزت عـددًا مـن المطبّـات السياسـية الكبـرى، واتَّصفَـت بالمرونـة فـي التعامـل والتكيـف السـريع؛ فـإنَّ المنـاخ الحالـي يمثـل تحدِّيًـا غيـر مسـبوق، واختبـارًا للقـوة غيـر مؤكـد النتائـج. وقـد دخلـت فيـه جزئيًّـا بعـض القـوى الإقليميـة، كمـا فـي إرسـال قـوات تركيـة إلـى الدوحـة بعـد أن خرجـت منهـا قبـل قـرن تقريبًـا، أو مثـل تدخُّـل إيـران للمسـاعدة والتعاطـف مـع الدوحـة تمهيـدًا لبنـاء رأس جسـر علـى أرض الجزيـرة. ومـن الواضـح أن الأزمـة لهـا كلفـة باهظـة ماليـة واقتصاديـة واسـتراتيجية علـى الجانبيـن، مـع وزن نسـبي مختلـف، إلا أن الخسـارة الاسـتراتيجية غيـر مسـبوقة فـي تاريـخ مجلـس التعـاون. وأيضًـا الاسـتنزاف للمـوارد الماليـة والدبلوماسـية، والمرحلـة الحاليـة، يشـهدان علـى «إدارة الأزمـة»، لا علـى محاولـة حلِّهـا. ويُضـاف إلـى صعوبـات الحـل عـدم وجـود تاريـخ حديـث لحـل الأزمـات، غيـر التاريـخ «العشـائري» الـذي يبـدو أنـه لـم يعـد فاعـلًا فـي المجتمـع السياسـي الجديـد، الـذي يتشـكل فـي دول مجلـس التعـاون. وقـد أُعلـن فـي نهايـة القمـة الثامنـة والثلاثيـن فـي الكويـت، أن هنـاك جهـدًا سـوف يُبـذل مـن أجـل تفعيـل «هيئـة فـضِّ المنازعـات» وتطويرهـا، والتـي كان منصوصًـا عليهـا فـي النظـام الأساسـي، ولكنهـا لـم تفعـل.

الخلاصـة تُشـكل أزمـة ٢٠١٧ «القطريـة مـع الـدول الأربـع» أكبـرَ أزمـةٍ، وأخطـرَ مـا تواجهـه المنظومـة الخليجيـة. وهـي تُفجـر الأسـئلة الكثيـرة، وتُقـدم أقـلَّ الإجابـات. فكيـف يمكـن أن تتطـور تلـك الأزمـة؟ وعلـى أي وجـه سـوف تُحـل؟ هنـاك

أكثـر مـن سـيناريو لتطويرهـا. فهـي إمـا أن تذهـب فـي اتجـاه «الحلـول الوسـطى»، بسـبب قناعـة الجميـع بـأن الأزمـة تـأكل مـن رأس المـال السياسـي للجميـع، وتضـع ضغوطًـا كبـرى علـى الجميـع اقتصاديًّـا واسـتراتيجيًّا؛ وإمّـا أن تتطـور إلـى أزمـة سـاخنة قـد تصـل إلـى «اشـتباك عسـكري» مسـتبعَد، ولكنـه فـي المنظـور البحثـي السياسـي ممكـن الحـدوث ومحتمَـل؛ وإمّـا تبقـى المجموعـة أسـيرة «إدارة الأزمـة»، مـع احتمـال تدخُّـل قـوى مختلفـة إقليميـة ودوليـة، أو تصعيـد تكتيكـي.

كل طـرف يحـاول تسـجيل نقـاط «تفـوُّق» جديـدة، ويدفـع الفُرَقـاء إلـى اتخـاذ خطـوات تصعيديـة غيـر محسـوبة النتائـج. فـي جميـع الحـالات، هـي:

أولًا ـ تسـتنزف الطاقـات للإقليـم الخليجـي المتناقصـة أصـلًا، وتضـع الإقليـم فـي مخاطـر غيـر مسـبوقة.

ثانيًـا ـ إن «مـا بعدهـا» لـن يكـون كمـا كان «قبْلهـا»، وسـوف تُطلَـق الأزمـة، خاصـة إن طالـت «مجموعـة مـن التداعيـات» والميكانيزمـات المحليـة والإقليميـة، علـى رأسـها مَطالـب برفـع درجـة المشـاركة فـي اتخـاذ القـرارات المصيريـة، وأيضًـا بشـفافية أكبـر لشـرح أسـباب الأزمـة. فقـد أصبحـت المشـاركة والعدالـة الاجتماعيـة، وحقـوق الإنسـان فـي سـياق المواطنـة الكاملـة، والمصطلحـات بيـن النخـب الخليجيـة والجيـل الجديـد فـي الخليـج، تزيـد مـن إشـاعتها الأزمـة القائمـة مـع تزامُـن تراجُـع أسـعار النفـط، والدخـول فـي صراعـات سـاخنة

«عسكرية» في الجوار. إلا أن أخطر ما خلَّفته الأزمة، هذا الشجار «غير المقنَّن» على وسائل التواصل الاجتماعي وفي الإعلام، الذي وصل حدودًا عالية من «التنابز» الخارج عن اللياقة الثقافية المتوقعة. ثم إنه من المسلَّم به، أن خروج أي وحدة من وحدات المجلس ـ خاصة الصغيرة ـ سوف يُعرِّضها للمخاطر، ويعرِّض جيرانها أيضًا للتدخلات الخارجية.

١٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٨

٦

ثلاثة متغيرات في منطقة مجلس التعاون والبدائل الاقتصادية

نظـامُ السِـلال العالمـي مـن الواضـح أن العالـم يغـادر بسـرعة محطـة «النظـام العالمـي» الموحَّـد، والذي بُنـي ـ على تفرُّعاتـه ـ بعد الحـرب العالميـة الثانيـة، سـواء فـي القطبيَّتيـن (الاتّحـاد السـوفياتيّ وأميـركا)، أو فـي القطبيّـة الواحـدة (أميـركا) فقـط، بعـد فتـرة قصيـرة مـن سـقوط الاتّحـاد السـوفياتيّ، مُنتقِـلًا إلـى مرحلـة جديـدة تبينـت معالمهـا، يمكـن أن تُسـمَّى «**السـلال الثـلاث**»، وهـي:

أولًا ـ «القطبيـة الأورو ـ آسـيوية»، التـي تُبنـى بسـرعة، وتقودهـا روسـيا الاتحاديـة، فـي محاولـة منهـا لسـحب دول أوروبـا ـ أو بعضهـا ـ إلـى هـذه القطبيـة، خاصـة مـع ظهـور «**التنافـر**» بيـن أوروبـا والولايـات المتحـدة فـي عـدد مـن الملفـات الكبـرى، ومـع التوجـه الجديـد إلـى الترامبيَّـة، ومحاولـة عـزل أميـركا عـن حلفائها التقليدييـن، الذيـن رُصَّـت صفوفهـم بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة بأثمـان باهظـة.

ثانيًـا ـ «القطبيـة الآسـيوية»، التـي تقودهـا الصيـن، القادمـة بقـوة فـي المجاليـن التقنـي والاقتصـادي وربمـا العسـكري فـي وقـت لاحـق، وهـي تبنـي تحالفـات فـي آسـيا علـى رأسـها الهنـد وباكسـتان وبعـض دول «آسـيان» العشْـر.

ثالثًـا ـ «القطبيـة الأميركيـة». هـذه السـلال الثـلاث تتكـون بسـرعة،

لتَخلـق نوعًـا جديـدًا وغيـر مسـبوق مـن **نظـام عالمـي جديـد**. إلـى جانـب ذلـك نجـد أن بعـض الـدول الإقليميـة «**ذات القـوة المتوسـطة**» مثـل **تركيـا وإيـران**، تحـاول أن تلتحـق بإحـدى القبَّعـات الثـلاث. فإيـران أصبـح لهـا علاقـة بالقطبيـة «**الآسـيو ـ أوروبيـة**» بقيـادة روسـيا الاتحاديـة، وتحـاول أن تخلـق رأس جسـر أوروبـي للتحايـل علـى العقوبـات الاقتصاديـة الأميركيـة. وهـي تسـتفيد فـي توسُّـعها الإقليمـي، مسـتندة إلـى القـوة الروسـية، خاصـة فـي منظومـة السـلاح والمنظومـة الدبلوماسـية. فقـد أنقـذت الأخيـرة الأولـى أكثـر مـن مـرة فـي مجلـس الأمـن، مـن خـلال رفـض أيـة إدانـة لتدخلاتهـا فـي المنطقـة، وأيضًـا تسـتفيد تركيـا مـن وضـع قـدَمٍ فـي «الآسـيوية ـ الأوروبيـة» والقَـدَمِ الأخـرى فـي «**الأميركيـة**»، مـع ميـل سـريع ومتعاظـم إلـى الأولـى. وكذلـك تحـاول دول الخليـج أن تسـتفيد مـن القطبيـة الثلاثيـة مـن خـلال إقامـة علاقـات متوازنـة فـي السـلال الثـلاث. فقـد قامـت قيـادات فـي كل مـن السـعودية وقطـر والكويـت والإمـارات، بزيـارات متعـددة للـدول الآسـيوية الكبـرى (مثـل الصيـن والهنـد) وبعـض دول «آسـيان» فـي العشـرية الأخيـرة، مـن أجـل تمتيـن العلاقـات الاقتصاديـة والثقافيـة. وأيضًـا ترتبـط كل مـن روسـيا والولايـات المتحـدة بعلاقـات تاريخيـة، إلا أن تلـك العلاقـات فـي الغالـب فرديـة وليسـت «جماعيـة واسـتراتيجية»، وهـذا مـا يضعـف الموقـف الخليجـي تجـاه السـلال الثـلاث مـن جهـة، وتجـاه التحـدي الإقليمـي مـن جهـة أخـرى.

المتغيـرات داخـل دول المجلـس هـذا الضعـف نتـج مـن

عـدد مـن المتغيـرات داخـل دول المجلـس، علـى رأسـها **متغيـران** مهمَّـان، وآخـر ثالـث غيـر ظاهـر. المتغيِّـر الأول هـو «**الإصلاحات الشـاملة**» التـي تَحـدث فـي المملكـة العربيـة السـعودية، والتـي لهـا عـدة جوانـب، مثـل: التطـور الاقتصـادي «الهائـل»، والسـير قدمًـا لتحقيـق رؤيـة ٢٠٣٠ المعلَنـة التـي تأخـذ طريقهـا إلـى التنفيـذ حاليًّـا، والإصلاحـات الاجتماعيـة مـن خـلال تمكيـن المـرأة، وتسـهيل وسـائل الترفيـه والتغييـر الجـذري الإيجابـي فـي تطويـر الإدارة. وهـذا يجعـل الدولـة الخليجيـة الكبـرى مهتمـة بالكثيـر مـن الأولويـات المهمـة، التـي تهـدف إلـى تحسـين الأداء وتنويـع الاقتصـاد وتنفيـذ برامـج حضاريـة كبـرى. والمتغيـر الثانـي هـو طبعًـا «**الخـلاف الخليجـي القطـري**» ومصـر[١]. إلا أن المتغيـر الهـام (الثالـث) وغيـر الظاهـر، هـو «**احتمـال العسـرة**» فـي المنظومـة الخليجيـة، أيْ تسـارُع احتمـال عـدم القـدرة علـى الوفـاء بمـا عُـرف حتـى الآن بمَطالـب «**دولـة الرفـاه**»، إلا أن المتابـع سـوف يلاحـظ أن **القضيـة المخفيـة** فـي مسـيرة الإصـلاح الخليجـي، هـي إيجـاد بدائـل اقتصاديـة، وهـي قضيـةٌ أهـمُّ فـي مواجهـة التحـدي. وعليـه، مـن الضـروري إيجـاد بدائـل للنفـط. الفكـرة ليسـت جديـدة علـى المشـتغلين بالتفكيـر مـن أبنـاء دول مجلـس التعـاون، إذ هنـاك نُخـب ـ علـى الأقـل فـي العقـود الأربعـة السـابقة ـ ظلـت تنـادي بالنظـر الجِـدِّي إلـى مرحلـة مـا بعـد «**عصـر النفـط**» التـي هـي قادمـة لا شـك. وكان

---

(١) سـوف يركـز المقـال علـى الخـلاف فـي البيـت الخليجـي، لأن مصـر ربمـا تكـون متضـررة مـن بعـض سياسـات الدوحـة، إلا أنهـا ليسـت عضـوًا فـي مجلـس التعـاون.

الاعتماد على النفط فترة ليست قصيرة من الزمن، حيث أقعَد المجتمعات عن التطور الطبيعي، الذي كان يجب أن تمر به للتحول المرن في اقتصادها ومجتمعاتها، والذي اتخذ شكلًا هجينًا من الاقتصاد الاشتراكي في التوزيع، وخلَق الاتكالية، **والرأسمالي في الإنتاج**. ولوصول متخِذ القرار إلى أهمية تغيير المسار، وإلى أن يصبح القرار ضروريًّا، أخذ وقتًا طويلًا بسبب «ملابَسات اليويو النفطي: الانخفاض والارتفاع في الأسعار الدورية»، الذي راوح في رؤية متخذ القرار بين البدء والتريُّث، للقيام بإصلاحات. أما اليوم حيث بدأت ميزانيات بعض الدول تشهد عجزًا متناميًا، وتَراجَع الائتمان الدولي لاقتصاداتها، ووصل الأمر تقريبًا إلى جيوب الناس العاديِّين؛ فقد أصبح الأمر فرْضَ عين، لأن دعم «الأمن الإقليمي» يحتاج لِحفظه بادِئَ بَدءٍ إلى رأسمال بشري مدرَّب. فبدونه يصبح الأمن هشًّا وغيْر فعَّال.

القُطبة المخفية في هذا النقاش، هي موقع التعليم والتدريب، أو ما يسمَّى الاستثمار في رأس المال البشري، في تلك الخطط والرؤى الاقتصادية المستقبلية. ودعمُ الأمن الإقليمي دون وضع «إصلاح التعليم» في قلب تلك الخطط، لن يؤتي أُكلَهُ. لا ينكر أحد أن العقود الخمسة الماضية في تاريخ الخليج، خلقت شيئًا يمكن أن يقال له «**ثورة صامتة في التعليم**»، إلا أن هذه الثورة تركزت في الغالب على الكم، وافتقدت في كثير منها **الكيف والنوعية**. فلم تتمكن هذه

المجتمعات بشكلٍ جماعيٍّ وواعٍ من الوصول إلى «**القفزة النوعية**»، التي جرى مِثلها في بلدان أخرى، مثل سنغافورة أو ماليزيا أو حتى فيتنام أخيرًا.

السياق الاجتماعي ـ السياسي ـ الثقافي في هذه المجتمعات، لم يسمح بتلك القفزة النوعية المبتغاة، بسبب نوعية الممارسات الاقتصادية التي يمكن أن تسمَّى **اشترامالية أي** «**اشتراكية ـ رأسمالية**»، التي خلقت نوعًا من الأداء الحكومي المتكاسل، وأتاحت فرصًا كبيرة لتفشِّي أنواع من الفساد، والاعتماد على الدولة في التوظيف. وقد وسَّع كل ذلك الفجوة بين **التعليم والتنمية**، ولا يزال الكثير من تلك العناصر في الثقافة الشعبية عالقًا؛ ما قد يعطل أي طموح لتحقيق القفزة النوعية المرتجاة. والسبب هو التراخي في فهم أهمية التعليم في المنظومة التنموية[٢]. لقد زاد على ذلك في «**المتغيرات الثلاثة ومعوقاتها**» الخلاف بين منظومة دول مجلس التعاون، الذي يسمَّى «الخلاف القطري»، وله أكثر من تسمية[٣].

الخلاف الخليجي الخلاف بين دول الخليج ليس جديدًا. فهو قديم قِدَم المنازعات القَبلية، وكان في السابق يَستخدم «**رأس المال الاجتماعي**» لحل تلك المنازعات حتى فترة

---

(٢) انظر في ذلك مقال الكاتب في الشرق الأوسط، المنشور بتاريخ ١٨ حزيران (يونيو) ٢٠١٦، تحت عنوان «القطبة المخفيَّة في مشروع الإصلاحات الخليجية».

(٣) «الخلاف القطري» تُسمّيه قطر «حصارًا»، وتُسمِّيه الدول الثلاث «مقاطعة».

متأخـرة. ومـا يعنيـه «**رأس المـال الاجتماعـي**» هـو أن تُسـتخدم «**العلاقـات القَبليـة التقليديـة**» لحـل الخلافـات الناتجـة. يحدثنـا الأسـتاذ عبداللـه بشـارة[٤] بكيفيـة حـل الخـلاف بيـن قطـر والسـعودية بعـد حادثـة (الخفـوس)[٥]، ويضيـف مفصِّـلًا: «إن أميـر قطـر وقتهـا، الشـيخ خليفـة بـن حمـد، عندمـا وصـل إلـى أبـو ظبـي (مقـر القمـة) قـال لـه: هـل يمكـن أن يسـير القبطـان ولديـه سـتة بحَّـارة بخمسـة فقـط؟»[٦].

اِتّفقـت معظـم الكتابـات علـى تعريـف مـا اصطُلـح إعلاميًّـا وسياسـيًّا علـى تسـميته بـ«**أزمـة الخليـج، أو الأزمـة القطريـة**»، علـى اعتبـار أنهـا خـلاف سياسـي حـادٌّ بيـن أربـع دول ثـلاث منهـا فـي منظومـة مجلـس التعـاون، وهـي: مصـر والمملكـة العربيـة السـعودية ومملكـة البحريـن ودولـة الإمـارات مـن جهـة، و**دولـة قطـر** مـن جهـة أخـرى، التـي هـي أيضًـا فـي نفـس المنظومـة الخليجيـة. وتتعـدد قـراءة أسـباب الأزمـة بيـن تنظيـر بالـغ البعـد وضـارب فـي التحليـل غيـر الواقعـي، وتبسـيط ظاهـري. فـي التنظيـر المتُخيَّـل، نجـد أن أحـد الذيـن يُعتقـد أنـه مـن «جماعـة الإخـوان»، وعامِـل فـي إحـدى المؤسسـات القطريـة، يذهـب إلـى القـول إن الأزمـة: «صـراع بيـن الثـورة المضـادة للربيـع العربـي،

---

(٤) ورد فـي **يوميـات الأميـن العـام لمجلـس التعـاون لِـدُول الخليـج العربيـة** ١٩٨١-١٩٩٣، المركـز الدبلوماسـي للدراسـات الاسـتراتيجية، الكويـت، ٢٠٠٤.

(٥) الخفـوس: منطقـة صحراويـة بيـن قطـر والمملكـة العربيـة السـعودية، قُتـل فيهـا ضابـط سـعودي فـي ٣٠ أيلـول (سـبتمبر) ١٩٩٢.

(٦) قـال العبـارة باللهجـة الخليجيـة بحسـب مـا ينقـل الأسـتاذ بشـارة: «هـل تسـير السـفينة بخمـس يـزوى (بحَّـارة)، ولديـه سـتة يـزوى؟».

وبيـن المدافعيـن عـن ثـورة الربيـع»[٧]. هنـا، يُـراد بـ«الثـورة المضـادة» الـدول الأربـع، وبـ«المُدافعيـن عـن الثـورة» دولـة قطر! ويتابـع الكاتـب قائـلًا: «انتقـال قُـوَى الثـورة المضـادة وظهيرهـا الدولـي (الولايـات المتحـدة) إلـى محاولـة تغييـر القيـادات فـي المعسـكر المقابـل، هـو المثـال الواضـح». ثـم يضـرب مثـالًا: محاولـة «الانقـلاب فـي تركيـا فـي تمـوز (يوليـو) ٢٠١٥»، ومحاولـة «الانقـلاب فـي الدوحـة فـي أيـار (مايـو) ٢٠١٧»[٨]، علـى اعتبـار أنهـا أعمـال ترمـي إلـى تأكيـد مسـار «**الثـورة المضـادة**».

قـد يكـون هـذا التنظيـر مقبـولًا بارتيـاح لـدى الجانبَيْـن القطـري والإخوانـي، ويسـهِّل عليهمـا نسـبيًّا السـير فـي نفـس التوجـه الـذي اتُّخـذ علـى أسـاس «**مبدئـي**». ولكـن ذلـك التحليـل هـو افتراضـي وعاطفـي وبعيـد عـن أرض الواقـع، أمـا التحليـل التبسـيطي فيذهـب إلـى القـول: إن الأزمـة هـي «**سـحابة صيـف**» يمكـن أن تمـر بأقـل الأضـرار علـى الجميـع، ولكنهـا أيضًـا ليسـت كذلـك. فهـي أزمـة حقيقيـة، وسـوف تكـون لهـا آثـار عميقـة فـي النسـيج الاجتماعـيّ ـ الاقتصـاديّ ـ السياسـي لـدول الخليـج، علـى الأقـل فتـرةً قـد تطـول، وقـد تتطـور إلـى مـا أسـماه أميـر الكويت الشـيخ صبـاح الأحمـد «**مـا لا يُحمـد عقبـاه**». وهـي بـكل المقاييـس أزمـة جذريـة عميقـة، تقـف أمامهـا النخبـة الخليجيـة المسـتنيرة موقف

---

(٧) القائـل هـو محمـد الشـنقيطي (أسـتاذ الأخـلاق السياسـية)، باحـث فـي كليـة قطـر للدراسـات الإسـلامية، وقـد نَشـر عـددًا مـن المقـالات فـي هـذا الموضـوع علـى حسـاب الجزيـرة نـت الإلكترونـي.

(٨) هـو تاريـخ إعـلان الـدول الأربـع مقاطعـة الدوحـة، وتقديـم طلبـات واجبـة التنفيـذ فـي السياسـيات مـن قِبلهـا.

«**القلق**» الممزوج بالانزعاج، خوفًا على بقاء هذه المجتمعات واستمرارها كما هي اليوم، وتَجمع من حولها مجموعة من «الطفيليات» التي تتكاثر كلما طالت الأزمة وتستفيد منها. والأزمة أيضًا تُعطِّل بشكل واضح مسيرة مجلس التعاون، وتستنزف الطاقات والأموال، وتُعرِّض الأمن الإقليمي لمخاطر حقيقية. وهناك الكثير من الوثائق والكتابات حول الدور القطري الناشط، والذي يراه بعضهم معطِّلًا لدور إقليمي موحَّد تجاه القضايا الكبرى[٩].

الأمن الإقليمي الخليجي: الواقع والمحتمَل أمام تعقيدات «الملف القطري» و«الحرب في اليمن» و«الحرائق السياسية في كل من العراق وسوريا ولبنان» ـ الأمن الإقليمي مهدَّد، خاصة من «الجار الإيراني»، والذي لا يُخفي طموحه في التوسع و«تصدير الثورة» والمواقف «المعادية» لتركيا تجاه المنطقة[١٠]. هناك تردُّد واضح وغير مفهوم من الإدارة الأميركية، يجعل الجسمَ الخليجي يتوجَّه في معظمه إلى الشرق. وقد قام عدد من القادة بزيارات رسمية لدول الشرق (الصين والهند) في أوقات مختلفة، إلا أن هذه **التوجهات إلى الشرق** تبدو توجهات فردية أُحادية وغير استراتيجية،

(٩) انظر في ذلك المقابلة المطوَّلة (وهي مقابلة مهمّة)، نشرَتها «الإندبندنت عربيّة» مع الأمير بندر بن سلطان، ونُشرت عبر الشبكة أيضًا، وفيها الكثير من الوقائع والأسرار حول الدَّور القطري الذي قامت به الدوحة في الكثير من الملفات.

(١٠) تصريح رجب طيّب أردوغان في ٢٤ شباط (فبراير) ٢٠١٩ ضد مصر، وهو رسالة مبطَّنة إلى دول الخليج المتحالفة مع مصر.

لكنها ضرورية؛ حيث إن التحديات مجتمِعة تدفع هذه الدول إلى البحث عن شركاء جادِّين وعلاقات طويلة الأمد، دون أيّ هزَّات تُذكَر. التجربة مع الغرب أوصلت دول الخليج إلى منطقة «اللّايَقين»، تجاه تذبذُب تلك السياسات، وخضوعها للشعبوية والانفعالية. لذلك، لا يمكن الركون إليها في مدًى متوسط أو طويل، إضافة إلى توقعات العملقة للاقتصادَين الهندي والصيني، التي تقول كثير من المؤشرات إنهما سوف يتفوَّقان على أكبر اقتصاديات العالم اليوم.

التوسع في إتاحة فرص العمل لمواطني الخليج، أصبح هَمًّا مقيمًا لدُوَله، مع الزيادة الملحوظة في السكان، وأغلبُهم من الشباب الذين سوف يَدخلون سوق العمل في السنوات القليلة القادمة بأعداد كبيرة، والذين لا يُتوقَّع أن تَستوعبهم سياسات التوظيف الحكومي الحالية. فمعظم دول الخليج تُراجع السياسات التي اتُّبعت منذ منتصف القرن الماضي. وهي سياسات اعتَمدت في الغالب على ما يمكن أن يسمَّى «مجتمَع الرفاه»، بسبب الأموال المحصَّلة من تسويق النفط والغاز. ثم إن مصادر الطاقة العالمية تتغير، وتُوَظَّف بدائل لها، وهي تَخضع لضغوط المناخ والبيئة. إن مراجعة تلك السياسات أصبحت أكثر من ضرورة، بل هي طوق نجاة للمجتمع، وتبدأ بمراجعة السياسات الاقتصادية، ولا تنتهي بمراجعة السياسات التربوية والتعليمية وتمكين المرأة بوصفها مُواطِنة. كل ذلك أصبح مَطالب ملِحَّة لدول الخليج ومجتمعاتها اليوم، إلى آخر متطلبات التنمية الحديثة. التوجه شرقًا يعني أيضًا استقلالية

السياسة الخارجية الخليجية، عن الضغوط التي تعرضت لها من دول الغرب أخيرًا. فالغرب ينسحب مما التزمه أخلاقيًّا منذ الحرب العالمية الثانية، ويقدم ما يحقق مصالحه، قبل ما يُرسخ مبادئه. ثم إن نظريات النمو التي بشَّر بها الغرب وصل كثير منها إلى الفشل، واضطُرَّ أمام ذلك إلى محاولة تغيير أسس العقد الاجتماعي المحلي والدولي. وهو بذلك أضعفَ من مصداقيته، في الوقت الذي بدأ فيه الشرق يفرض نظرية أخرى في التنمية، تعتمد تأسيسًا لمجتمع علمي، وتحقيقًا للعدالة الاجتماعية. جزء من إدارة الاحتمالات الاقتصادية ـ ولكن ليس كلها ـ هو التوجه إلى الشرق. فهناك عملٌ لا بد من القيام به في الداخل الخليجي، واليوم أمامه معوقات، ربما أكبرُها يتمثل بالقصور في إدارة «أزمة الفُرقة الخليجية»، والتي مع استمرارها تخلق ميكانيزماتها السلبية، ويبني عليها بعضهم مصالح «طفيلية»، قد تتحول مع الزمن من موقَّتة إلى دائمة، تُعطِّل من المسيرة التنموية المشتركة، وتُضعف المناعة[11]. ثم إن فاعلية مجلس التعاون بسبب الأزمة القطرية، هي اليوم في حدها الأدنى.

ما العمل؟ يرى بعض المشتغلين بالشأن الإقليمي في الكويت على سبيل المثال، أن الوقت قد حان «لحسم الأمر»، حيث إطالة المسألة القطرية مُضرَّة بالمنظومة بشكل كبير. ومِن هنا، فإن «حديث الكواليس» يتوجه إلى العمل العلني

---

(١١) انظر محمد الرميحي، «الخليج: التوجه شرقًا»، جريدة الشرق الأوسط، ٢٣ شباط (فبراير) ٢٠١٩.

فــي أن يَسِــير المجلــس بــخمسة بحَّــارة بــدلًا مــن ســتة، وإن اقتضــى الأمــر حتــى بأربعــة. لأن التحــدي الاســتراتيجي هائــل. ثــم إنَّ الإصــلاح الداخلــي مطلــوب ومســتعجَل، أمــا تــرك الأمــور كمــا هــي فذلــك يُعــرِّض أمــن الإقليــم للانكشــاف الحــاد. فالضغــوط السياســية والاقتصاديــة والإصلاحيــة الداخليــة، كمــا ضغــوط العســرة الماليــة المتوقَّعــة. وشــراهة اللاعبيــن الإقليميِّيــن، وتراجُــع القــوى الكبــرى التقليديــة، تحتــمُ علــى دول الخليــج أن «تُقلّــع شــوكها بأيديهــا»، وذلــك لــن يتأتــى فــي ظــل الخلافــات وسياســية (النكايــة) الباديــة اليــوم فــي العلاقــات الخليجيــة البينيــة. بتفــرُّق قــوة «المنظومــة الخليجيــة» وعــدم قدرتهــا علــى لــمِّ الشــمل، تتعــرض الــدول لمخاطــر ضخمــة. ولذلــك، فــإن الحديــث الواضــح والمحــدد والإشــارة إلــى مناطــق الضعــف، وتحويــل العلاقــات مــن «الرأســمال الاجتماعــي»، والــذي هــو عــادة بطــيء ولا يصمــد طويــلًا، إلــى رأســمال مؤسَّسِــي ـ قائــم علــى قواعــد صلبــة.

٢٨ آذار (مارس) ٢٠١٩

٧

ثلاثية بدائل النفط في الخليج

القضاء على الفساد ـ الإصلاح الإداري ـ إصلاح التعليم

«عندما يتساءلُ الإنسانُ عن المستقبل،
فهو كمن يَخرجُ من وادي الراحة إلى وادي الهموم».
ويل ديورانت

وادي الهموم ينظر هذا المقال في الاحتمالات المستقبليّة الممكنة لمآلات مجتمعات الخليج النفطية، والمعروفة اليوم بمجتمعات دول مجلس التعاون، في حال تراجُع أهمية النفط والغاز في سوق الطاقة العالمي، لكونها حتى الآن تعتمد اعتمادًا مباشرًا في الدخل الوطني والرفاه الاجتماعي على المحقَّق المادي من تلك المصادر، وتأثيرات «المتغير المتوقَّع» في نمط الحياة المستقبلية لهذه المجتمعات. أيضًا سوف يتطرق المقال إلى الخيارات والبدائل المتاحة والممكنة أمام دول مجلس التعاون، لمواجهة مثل تلك الاحتمالات، من أجل وضع برامج وسياسات تتسم بتغير زاوية الاقتراب من التنمية، وأيضًا بالتكامل، لمواجهة تلك المتغيرات التي تغطي الاحتياجات الحالية والمستقبلية لمجتمعات تَكبر تعدادًا، وتتوسع في مطالب الحياة المختلفة.

الحديث في نضوب النفط كثيرة هي الدراسات التي انكبّ عليها مختصّون من داخل دول الخليج ومن خارجها في نصف القرن الماضي، والتي نظرَت في ذلك «الاحتمال الممكن» أو «الاحتمال البعيد». وهو بشكل عام احتمال «الاستغناء عن النفط بوصفه مَصدرًا للطاقة»، إما من خلال اكتشاف مصادر جديدة له «خارج حوض الخليج»، أو تطوير بدائل الطاقة، أو تطوير استخدام آليات ومَركبات تسير بمصادر طاقة أخرى، أو حتى بتخفيض كبير في أسعاره. كل تلك الاحتمالات يكاد التراكم المعرفي فيها «يسد قرص الشمس» ـ مع شيء من المبالغة ـ.

إنَّ عدد الأوراق والكتب والمحاضرات التي قُدمت في هذا الموضوع تقع ما بين خطَّين متقابلين، وربما لا يلتقيان. الأول منهما سالب، ينذر بمخاطر «انتهاء عصر النفط» بشكل عام، ويحث على النظر إلى بدائل له[١]، ربما باستخدام رأس المال الذي يوفره اليوم للتحول إلى غد تنموي «شبه مريح». والخط الآخر مناقض له، يرى أن التخوف من نضوب النفط في سوق الطاقة مُبالَغ فيه إلى حد بعيد، وأن هذه السلعة (النفط أو الغاز) هي ليست سلعة «ناضبة» بحسب

---

(١) انظر في ذلك على سبيل المثال الحلقة النقابية الأولى لمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، بعنوان «الخروج من دفء النفط: آثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية». عقدت في ١٥ أيار (مايو) ٢٠١٦. نُشرت في كتيب، وهي متاحة عبر الشبكة.

ما يذهب بعضهم[٢]، بل هي سلعة يمكن تجديدها من خلال «تصنيع النفط ذاته»، وبيعه بوصفه منتَجًا متنوعًا في المستقبل. تستنتج بعض الدراسات أنّ الطلب على الطاقة الأحفورية سوف ينمو بنحو ٤٩٪ إضافية حتى عام ٢٠٤٠[٣].

ما ذُكر سابقًا هو غيض من فيض من الأدبيات المتوافرة والمتناقضة بشكل كلي، في موضوع مستقبل الطلب على الطاقة الأحفورية (النفط أو الغاز). ولأنّ احتياطيّ الغاز والنفط في منطقة الخليج هو بين ٢٠ و٥٢٪ من الاحتياطي العالمي، فإنَّ كلتا المدرستين المتشائمة من الاستغناء عن النفط، والمتفائلة بامتداد عمر النفط والغاز، تجد لها آذانًا صاغية لدى النخب الخليجية. ويؤكد تغلُّبَ التفاؤل على التشاؤم عاملان، الأول منهما موضوعي، وهو إنه كلما تراجعت أسعار النفط، عادت إلى الصعود من جديد. والعامل الثاني ذلك «الاسترخاء» الذي تأخذه مجمل السياسات في الخليج، قاصرةً عن اتخاذ خطوات واضحة وبنَّاءة وطويلة الأجل، لاستبدال الاعتماد على النفط والغاز بوصفه رافعة أساسية لتنمية مستدامة لهذه المجتمعات[٤]،

---

(٢) انظر في ذلك على سبيل المثال: محمد أبو سريع علي، «صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية»، مجلة السياسة الدولية، تموز (يوليو) ٢٠١٨، ص ٢٦ـ٣٩.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٧.

(٤) ربما التردد في اتخاذ تلك الخطوات، هو القلق من دفع ثمن سياسيّ ـ اجتماعيّ باهظ، لأن ذلك التجول يحتاج إلى إعادة هيكلة كاملة للاقتصاد، وأيضًا إلى زيارة جادَّة لِـ«العقد الاجتماعي» المعمول به حتى الآن.

من أجل الدخول في نادي «التنمية المستدامة»، والذي دخلت فيه دول وشعوب أخرى، سواء في شرق هذا العالم كانت أو في غربه.

الحديث في البدائل ربما خلَق ذلك التذبذبُ في تحديد «عصر النفط» والمسافة الزمنية التي ممكن أن يأخذها، ثقافةً اتكالية تفشَّت في المجتمع الخليجي، إلى حد لم يعد في الإمكان التقليل فيه من مخاطرها. فالكثير من «العادات والتقاليد والأعراف والسلوكيات» الاقتصادية، أصبحت «نفطية» إن صح التعبير، أي استسهال الدخل المُجزي بالعمل الأقلّ جهدًا. وهي ثقافة تعدَّت حتى دول النفط، لتصل إلى الدول العربية ذات «الاتكاء النفطي» أي تلك الدول التي تعيش بشكل كبير على مساعدات الدول النفطية، أو تحويلات مواطنيها من العاملين في الدول النفطية إليها. لذلك، فإنَّ تغيير تلك الثقافة النفطية يحتاج إلى جهود منظمة، تنبع من «إرادة سياسية»، وتصبُّ في «قرارات إدارية»، يقوم بتنفيذها «طاقم مؤمن بالتغيير ومؤهَّل للعمل». ربما دون تلك الأضلاع الأربعة، تصبح الجهود ـ وإن كانت مخلصة ـ مشتَّتة ومعزولة. وليس جديدًا في تاريخ البشرية ولا حتى في تاريخ العرب الحديث، أن نرى دولًا غنية قد تراجعت بسبب فقدان العنصر الإنتاجي الأساسي الذي كانت تعتمد عليه لقيمته الاقتصادية. فإسبانيا كانت من أغنى الدول، ولمَّا فقدت ما كانت تعتمد عليه (الذهب من أميركا الجنوبية)، تراجَع وضعها الاقتصادي حتى غدت عالة على المجتمع الأوروبي حتى سنوات قليلة

خلت. تلك واحدة من عشرات الأمثلة التي يزخر بها تاريخ الشعوب.

الحديث في البدائل في دول الخليج ليس جديدًا، ولكن اتخاذ القرار هو المتأخر أو المتردد. فهناك حديث في البحث عن مواد خام في بطن الأرض أو المياه في دول الخليج، وهي أنواع من المواد الخام تحتاج إليها الصناعة الحديثة، إلا أن البحث عن هذه المواد ـ إلى جانب كونه مكلفًا ـ قد لا يرقى إلى أن يكون «اقتصاديًّا» بالمعنى الفني للاقتصاد، أيْ أنَّ تكلفته الإنتاجية قد تزيد كثيرًا عن سعر السوق، فلا يعود اقتصاديًّا. ثم إنّ هناك حديثًا في «إحلال صناعات وتوطينها» بشراكة مع شركات أو دول راغبة في المشاركة، إلا أنه مرة أخرى يجب أن يكون المنتج «اقتصاديًّا». فليس هناك جدوى اقتصادية لصناعة السيارات مثلًا، في الوقت الذي تنخفض فيه كلفتها في أماكن أخرى، مثل الصين أو دول شرق آسيا. فالبحث عن البدائل لا يزال متواريًا أمام عدد من الافتراضات، بعضها يتحدث بتحويل المنطقة إلى «مركز مالي وتجاري»، أو منطقة خدمات أو سياحة حديثة. كل ذلك يحتاج إلى تخفيض جدران البيروقراطية، وإلى تعليم حديث، وكلاهما غير متوافر على المستوى المطلوب حتى الآن.

الانتقال الصعب لا يوجد أمام دول الخليج للاحتفاظ بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي الحالي «العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين» غيْرُ احتمالين. الأول منهما: ترك الأمور كما هي على افتراض أن أسعار الطاقة سوف ترتفع، وأن

الاحتياطـي كبيـر. ولذلـك، لا يجـب أن نفكـر كثيـرًا فـي المسـتقبل وكيـف يمكـن أن يكـون. والاحتمـال الثانـي: هـو الانتقـال الصعـب إلـى سـيناريو «البديـل»، وهـو البحـث عـن طـرق مختلفـة مـن أجـل إبقـاء الحـال علـى مـا هـو عليـه، أو قريـب منـه مـن الناحيـة الاقتصاديـة. ذلـك يتطلَّـب أن تُتَّخـذ قـرارات صعبـة ـ بعضهـا قـد يكـون مؤلمًـا ـ فـي المـدى القصيـر، والاسـتعدادَ لدفـع الثمـن السياسـي ـالاجتماعـي لذلـك. ولعـل ثلاثيـة مطلوبـة فـي هـذه الحالـة، وهـي ثلاثيـة متداخلـة، تحتـاج إلـى إعـادة محاولـة جديـة مـن أجـل السـير فـي السـيناريو الثانـي، أي البحـث عـن البدائـل أو الاسـتخدام الرشـيد للمـوارد. وتلـك الثلاثيـة فـي نظـر كثيـر مـن المتابعيـن: القضـاء علـى الفسـاد، وإصـلاح الإدارة، وإصـلاح التعليـم.

القضـاء علـى الفسـاد لأسـباب تاريخيـة واجتماعيـة، وبسـبب طبيعـة الاقتصـاد الريعـي، أصبـح موضـوع الفسـاد هـو «العلـة الكامنـة» لتعطيـل التطـور الاقتصـادي فـي دول الخليـج، وللفسـاد العديـد مـن التعريفـات. يُعـرِّف الكاتـب الفسـادَ ببسـاطة أنـه «اسـتخدام سـلطة لتحقيـق مصلحـة». ومـع تعقُّـد الإدارة فـي المجتمـع الخليجـي، أصبـح هنـاك مـن المصالـح مـا هـو متضـارب أو يجـوز فيـه اسـتخدام «العطـاء والمنـع»، حتـى فـي تطبيـق القوانيـن العامـة. فقـد أصبحـت السـلطة «التقديريـة» متوسـعة فـي كل مـن السـلطتَين التنفيذيـة والقضائيـة؛ مـا أوجـد فرصًـا لأشـكال مـن الفسـاد، لـم تُسـبب هـدرًا فـي المـوارد فقـط، بـل أيضًـا ردعًـا للاسـتثمار المحلـي والخارجـي. واضطُـرَّت الدولـة

الخليجيـة فـي وقـت متأخـر، إلـى أن تُنشـئ مؤسسـات للحـرب أو لمواجهـة الفسـاد وتَعقُّبِـه[5]!

تشـير مـدركات مؤشـرات الفسـاد المنشـورة عالميًّـا، إلـى أن دول الخليـج ـ وإن كانـت أفضـل مـن غيرهـا مـن الـدول العربيـة ـ تقـع مَرتبتُهـا مـا بيـن «العشـرين ومـا يقـارب الخمـس والسـبعين) فـي السُّـلَّم العالمـي لمـدركات الفسـاد. وبسـب الدخـل الضخـم للدولـة الخليجيـة نسـبيًّا، فـإن تلـك المؤشـرات ـ وإن تراجعـت فـي المسـتوى ـ لا تـزال مغلقـة، مـن حيـث الهـدر فـي المـوارد وإشـاعة «اللايَقيـن» فـي الاقتصـاد. وتأتـي خطـورة تلـك الممارسـة، عندمـا نَعلـم أن أكثـر «ممارسـات الفسـاد» هـي فـي الجهـات التنفيذيـة. وعنـد النظـر إلـى العلاقـات الإداريـة والمصلحيـة فـي مجتمعـات الخليـج، يمكـن القـول: إن «الفسـاد» ـ بالمعنـى الـذي حُـدِّد سـابقًا ـ هـو «ثقافـة»، عنـد محاولـة الحصـول علـى خدمـة أو مصلحـة خـارج نطـاق الجهـد، أو التسلسـل القانونـي والنظامـي المرعـي الإجـراء. هـي ثقافـة منتشـرة فـي قطـاع التعليـم، والصحـة، والإدارة، وتنفيـذ القانـون، والتوظيـف، بـل حتـى فـي دفـع المخالفـات المروريـة. وتقـول لنـا بعـض الدراسـات العلميـة: إنـه فـي الإمـكان جزئيًّـا «الحـد مـن الفسـاد، وليـس القضـاء عليـه»، مـن خـلال تحويـل الخدمـات الإداريـة إلـى الرقمنـة، أي

(٥) انظـر علـى سـبيل المثـال «قانـون الهيئـة العامـة لمكافحـة الفسـاد فـي الكويـت»، الصـادر فـي ٢٤ كانـون الثانـي (ينايـر) ٢٠١٦، بعـد «سـحب القانـون الأول لعيـوب تشـريعية فيـه»! والأخيـر مكـون مـن ٥٩ مـادة (القانـون متـاح عبـر الشـبكة). والهيئـة العامـة لمكافحـة الفسـاد فـي السـعودية «نزاهـة» (متـاح قانونهـا عبـر الشـبكة).

إنهاء مطالب المواطنين الروتينية من خلال الرقمنة، مثل: استخراج المستندات الرسمية، أو دفع المخالفات، أو التقدم للوظائف المختلفة؛ حتى وإن كان ذلك قد يحدُّ جزئيًّا من ظاهرة «الفساد» على الأقل، خاصة في الأماكن المتحكمة في مفاصل الإدارة، حيث تلعب «الواسطة» و«المصلحة» أدوارًا مختلفة في الحصول على الخدمة، أو في ترسِيَة المناقصة أو تمرير المخالفة.

إصلاح الإدارة تطورت الإدارة العامة في مجتمعات دول الخليج مع تطور المجتمع، وأصبحت من بسيطة ومباشرة إلى معقَّدة. وأُنيطَ بعدد من المؤسسات والرجال القيامُ بتنفيذ المتطلبات الإدارية التي توسعت الدولة في تقديمها، وقد خلَقت في هذه المسيرة «بيروقراطية» تختلف من دولة خليجية إلى أخرى، بحسب حجم السكان، وقُرب المناطق المختلفة المكوِّنة للدولة الواحدة أو بُعدها. إلا أن البيروقراطية في دول الخليج بشكل عام يمكن وصفها بـ«الديناصورية». فكلما وُجِد جهاز، وُجِد جهاز آخر يراقبه، حتى عاد اتخاذ القرار - ولو في أبسط الأمور - له سلسلة طويلة من التوقيعات والموافقات والأختام. تلك البيروقراطية تُعطِّل بشكل كبير قرارات التنمية، وأيضًا تُعطِّل مشاركة القطاع الخاص في التنمية. فأي تصريح لمزاولة مهنة أو عمل إنتاجي، يحتاج من الموافقات والتصاريح الكثير مما يستهلك الوقت، وأيضًا يفتح بابًا واسعًا لمسارب الفساد.

التحدي هو كيف تصبح «الإدارة الحكومية» أكثر بساطة، وأكثر

رشـاقة، وأكثـر قـدرة علـى الإنجـاز وخدمـة التنميـة. والسـؤال هنـا: «كيـف قامـت المجتمعـات الأخـرى بحـل مشـكلة تَضخُّـم الإدارة؟». الإجابـة المباشـرة: مـن خـلال تقليـص دور الدولـة، وتـرك الكثيـر مـن مسـاحة تقديـم الخدمـات فـي يـد القطـاع الخـاص، وأيضًـا «ترشـيق» الجهـاز الإداري مـن خـلال الرقمنـة، وأيضًـا مـن خـلال اختيـار الأشـخاص القادريـن والمؤهليـن لاتخـاذ القـرار، مـع رقابـة واعيـة. إلا أن ذلـك يمكـن أن يكـون متاحًـا فـي المجتمعـات التـي تقـوم بإنتـاج خيراتهـا، معتمِـدة علـى تعـدد مصـادر الإنتـاج. أمـا المجتمعـات الريعيـة ذات المصـدر الواحـد للدخـل مثـل دول الخليـج، فـإن كُلًّا منهـا تعتبـر نفسـها شـريكًا فـي الثـروة، ومِـن ثَـمّ علـى السـلطة فـي المجتمـع أن تـوزع تلـك الثـروة. واعتمـدت دول الخليـج علـى مصدريـن للتوزيـع، الأول منهمـا وهـو الأقـل «التثميـن»(٦)، كمـا حـدث فـي الكويـت فـي بدايـة التنميـة. والثانـي وهـو الأغلـب «التوظيـف»، أي إتاحـة فـرص العمـل فـي القطـاع الحكومـي، دون سـقف وبالحـد الأدنـى مـن الشـروط، حتـى تضخمـت الإدارة الحكوميـة إلـى حـد بـروز ظاهـرة «البطالـة المقنَّعـة»، وأصبـح العمـل فـي الحكومـة «ثقافـة ثانيـة» للمجتمـع. وهـو مـا زاد مـن حـدة تضخـم البيروقراطيـة مـن جهـة، وقلَّـل الإنتاجيـة مـن جهـة أخـرى. سـوف تبقـى الإدارة بمعناهـا الشـامل أحـد أبـرز معضـلات الانتقـال مـن المجتمـع الريعـي إلـى المجتمـع المنتـج.

---

(٦) المقصـود بالتثميـن مـا يتعلَّـق بممتلـكات المواطنيـن، لا سـيّما المنـازل الخاصـة القديمـة.

إصلاح التعليم حجرُ الأساس لصلاح التنمية والنظر إلى المستقبل. فلا يوجد شعب يرقى فوق نظامه التعليمي. هنا أيضًا الأدبيات وافرة، بل متضخمة، إنْ وضعنا يدنا ببساطة وشجاعة على أهم مكوِّن لخلق بدائل اقتصادية وتنموية في الخليج. لا بد من القول: «إيجاد مُواطن جديد وجادٍّ من خلال التعليم»، ولا جدال في أن التعليم بشكل عام في مجتمعات الخليج من حيث الكم، لا يجادل كثيرًا أحدٌ فيه. فقد قامت الدولة بالعناية بكَمِّ التعليم، وزادت المدارس والجامعات (العامة والخاصة)، إلا أن العقبة الكبرى في الكيف! لقد كان هناك نجاحٌ باهر في الخليج في «بناء الحجر»، إلا أن المعضلة التي لا تزال قُوى النخبة الخليجية تتراوح حولها، هي «مواصفات بناء البشر»[٧]. بِناء البشر هدفٌ لا يختلف فيه كثيرون في دول الخليج. المهم هو كيف نقوم بذلك. هنا تتدخل المعطيات الاجتماعيةالاقتصادية، فتُعطل بعض الميكانيزمات المهمة لتحقيق ذلك البناء. فمن جهة تَضمن الدولة الخليجية بشكل عام الوظيفة للخِرِّيج، وهذا الضمان في حد ذاته محصَّن في بعض الأوقات بنصوص دستورية كما في الكويت، ويَمنع من الوصول إلى مجتمع التنمية المرجو. هنا، السياسيات العامة تُعطل ما يمكن أن يسمَّى بالوصول إلى «التميز في التعليم»، أو جودة المنتج التعليمي. وهناك

(٧) هناك بين ٦٠ و٧٠ جامعة في الخليج، نِصفها تقريبًا جامعات خاصة. فهي من حيث الكم تغطي احتياجات الطلب على التعليم، إلا أن التساؤلات كانت ولا تزال عن نوعية خرِّيجي هذه الجامعات، وعن كَون تلك الكوادر قادرة على المنافسة والابتكار أم لا.

مظاهـر واضحـة فـي قصـور التعليـم فـي دول الخليـج مـن حيـث الكيـف، منهـا انفصـال المُخْـرَج التعليمـي عـن سـوق العمـل. تعليمنـا يُنتـج فـي الغالـب «أُناسًـا مَمحيَّـة أمِّيَّتهـم الأبجديـة»، بسـبب قصـور كبيـر فـي تلقِّـي المعرفـة بمعناهـا العـام والشـامل، ومنهـا انفصـال الجامعـات عـن تقديـم حلـول ذات جـدوى لمشـكلات المجتمـع. فأصبحـت جامعاتنـا فـي الغالـب «مـدارس ثانويـة مـن غيـر جـرَس»[٨].

التعليـم هـو قاطـرة المجتمـع إلـى التنميـة، يقـدم المعـارف ويَخلـق المهـارات (مِهنيِّيـن)، ويصقـل عقـل المواطـن لتمكينـه مـن العيـش فـي مجتمـع تعـددي ومنتـج، ويشـيع ثقافـة التنميـة القائمـة علـى احتـرام العمـل. فالتميـز فـي التعليـم هـو مسـتوى مـن الأداء المقبـول فـي عصـر التنافـس، وسـيادة تقنيـات الاتصـال وسـطوة العلـم الحديـث. ثـم إنَّ مجتمعـات الخليـج لا تسـتطيع اليـوم أن تتجـاوز آثـار العولمـة، التـي أشـاعت التنافسـية، وجلبـت عِمالـة مـن أصقـاع العالـم، وفرضـت ثقافـة التميـز وتطويـر الأداء، وأشـاعت شـعورًا بالإيجابيـة والثقـة فـي المجتمعـات المتقدمـة. فالجـودة تعنـي اصطلاحًـا تطابـق مواصفـات السـلعة أو الخدمـة مـع توقعـات المسـتفيدين، وإشـباع حاجتهـم حاضـرًا ومسـتقبلًا[٩]. ومـن هنـا، فـإنَّ «توقُّعـات المجتمـع الخليجـي» حـول نتائـج التعليـم، هـي فـي الواقـع أكبـر بكثيـر ممـا ينتجـه هـذا النظـام

(٨) يُقـرع الجـرس فـي المـدارس الثانويـة وغيرهـا مـن أجـل تحديـد مواعيـد الحصص.

(٩) انظـر فـي ذلـك عبـد المنعـم شـحاتة، مفاتيـح التميـز فـي الأداء الجامعـي، مجلـة الفكـر المعاصـر، كانـون الثانـي (ينايـر) وآذار (مـارس) ، ص. ٤٥ ـ٦٠، ٢٠١٩.

حتى الآن من بشر. لا شك أنه يجب ملاحظة أن هناك جهودًا تُبذل في هذا المقام، إلا أن حصيلتها تحتاج إلى وقت. ثم إنَّ كثيرًا منها يواجه عقبات اجتماعية وتمويلية وإدارية، وأيضًا يتطلب تعديلات في التشريع قد تكون غير ملائمة لبعضهم سياسيًّا.

الخلاصة الحديث عن المستقبل حديث ملتبس، لأن ثقافتنا العربية بشكل عام تعتبره من علم «الغيب»، مع أن دراسات كثيرة قد صدرت للنظر إلى المستقبل، خاصة في ضوء احتمال النضوب أو الاستغناء عن مادة النفط في سوق الطاقة العالمي. برأيي، أن النظر إلى المستقبل «فرضُ عين» على أبناء الخليج، وقد جرت محاولات عديدة[١٠] للنظر إلى المستقبل، وهو يبدأ الآن وهنا. واليوم، والعالم يمُوج في المتغيرات والاضطرابات، يجب التفكير بجدية في مستقبل منطقتنا، ومحاولة رسم خطوط وتقديم اقتراحات للمستقبل. ولعل من نافلة القول: إن تلك الخطط كلما كانت جماعية، على الأقل في إطار مجلس التعاون، كانت أنجح وأفضل، لِما تتسم به المنطقة من تكامل اقتصادي وجغرافي وإنساني؛ وإنَّ العطب بين دولها يؤخر أو ربما يعطل مسيرة التنمية المشتركة التي تحتاج إليها شعوبنا. فالفرصة المتاحة اليوم من حيث الوفرة المالية القادرة على تمويل برامج انتقالية وتدريبية، وقلة السكان النسبية، والبعد عن المخاطر، كلها

---

(١٠) منها على سبيل المثال **الخليج ٢٠٢٥**، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٩، بالتعاون مع **منتدى التنمية** الذي كان كاتب هذه السطور مديرًا فيه.

تُشكل رافعة للنظر الجاد إلى المستقبل. ولكن، لها سقف زمني أيضًا، فالزمن ليس في مصلحتنا. المؤكد أن المستقبل يختلف عن الحاضر، وأيضًا المؤكد أنه يحمل مخاطر جديدة وغير مرئية اليوم. ثم إنّ الأمثلة العالمية تمدُّنا بعدد من التجارب الناجحة (المطلوب استلهامها لا نسخها) في مواجهة المستقبل. فالعاقل من يستفيد من تجارب غيره.

١٤ أيار (مايو) ٢٠١٩

٨

رؤية نقدية لخطط تنويع مصادر الدخل في دول الخليج من المنظور الاجتماعي

وداعًا دفء النفط تركز خطط التنمية المعلَنة في دول الخليج على البعد الاقتصادي، وليس مستنكَرًا أن يكون لهذا التركيز أولوية في تلك الخطط، حيث إن التحدي الأساس ومنذ عقود هو كيف لدول مجلس التعاون الستّ أن تُنوّع مصادر دخلها كي لا تعتمد فقط على النفط والغاز. قد يكون الانشغال بالموضوع الاقتصادي قد جعل الموضوع الاجتماعيّ السياسيّ شبْهَ هامشي. وفي يقين كاتب الورقة أن الموضوع الاجتماعي هو في صلب خطط التنمية، أو يجب أن يكون فيه، لأن عليه لا على غيره سوف يترتَّب النجاح أو الفشل لتلك الخطط الاقتصادية. فالاقتصاد لا يعيش في فراغ، إنما هو في فضاء اجتماعي في الأساس، وأعني بالاجتماعي هنا المفهوم العام، وهو يشمل الثقافة والسلوك والعلاقات الاجتماعية، وأيضًا العادات والتقاليد والأعراف. ودون النظر إلى تلك المكونات بوصفها مدخلًا أساسيًّا وهامًّا في خطط التنمية على الأقل، لن يتحقق المراد منها. فهناك عقبات اجتماعية وثقافية تواجه خطط التنمية في الخليج، وهي في الغالب مسكوتٌ عنها حتى الساعة. على سبيل المثال: لا يمكن أن تتحقق تنمية شاملة،

إلا من خلال قاعدة تجويد التعليم (وهو مكوِّن اجتماعي). أيضًا لا يمكن أن تتحقق أهداف التنمية الاقتصادية دون مواجهة مع قيم وسلوك ومفاهيم وأعراف، تقف بعضها مناقضة لأهداف التنمية الاقتصادية، مثل: النظرة إلى المرأة في المجتمع، أو النظرة إلى العمل اليدوي، أو الاهتمام بالمفاهيم الاجتماعية المعوقة للمتطلبات التنمية، والسائدة في قطاعات واسعة من النسيج الاجتماعي الخليجي، كقيم تثمين الوقت وأهمية التجويد في العمل، وأهمية البحث العلمي في المؤسسات المختلفة أو ما يُعرف بـ«البحث والتطوير» Research and Development وغيرها من المكونات.

يوم القيامة الخليجي تُواجه دولُ مجلس التعاون كما يواجه غيرها من الدول المنتجة للغاز والنفط، تراجُع أسعاره على المستوى الدولي. وقد ركنَت هذه الدول إلى تمويل ميزانياتها التي تضخمت في العقود الأخيرة من تصدير تلك المادة. واليوم، تواجه دولُ الخليج في معظمها نقصًا في تمويل خطط التنمية، سوف يؤثر عاجلًا في مستوى الحياة والعلاقات الاقتصاديةالاجتماعيةالسياسية. وقد اقتربت «دولة الرعاية» في الخليج من الوصول إلى نهاية الطريق. تراجُع أسعار النفط كان بسبب عوامل السوق، وأيضًا بسبب العامل السياسي الدولي.

لقد كتب كثيرون من أبناء الخليج في العقود الخمسة الأخيرة تحذيرًا من «يوم القيامة الخليجي»؛ أي خروج هذه

المجتمعات من «دفء النفط»، ومن تأثير ذلك في أوضاعها السياسية والاجتماعية والاستراتيجية. حتى الساعة، استبدلت الدولة الخليجية الريعية «المشارَكة المعمَّقة أو الحقيقية»، بالرعاية العامة للمواطن، وصرْفِ الأموال السهلة على الكثير من الخدمات، لامتصاص أيٍّ مطالبات بالمشاركة. وفي تاريخ الخليج الحديث، نجد سابقة تتمثل بعلاقة تأثُّر الاقتصاد بشكل جذري بالمطالبة بالمشاركة، وبروز مطالب الإصلاح. تلك معادلة يمكن أن تظهر في دول الخليج في المستقبل، بسبب تراجُع قدرة الدولة على الوفاء بما اعتادت أن تقدمه لمواطنيها في العقود الخمسة الذهبية الأخيرة. وفي المقابل، هناك مدرسة في دول الخليج ـ ولو صغيرة ـ ترى أن أسعار النفط لا يمكن أن تبقى متدنية، وأن صعودها حتمي، لأنها تتبع الدورة الاقتصادية الرأسمالية. وتُتابع هذه المدرسة القول: إن وجود النفط والغاز بكميّات ضخمة في باطن أرض دول الخليج، يمكن أن يستمر احتياطيّه مدة طويلة. ومع تقدُّم التقنية يمكن الاستفادة من الاحتياطي بطرق أُخرى جديدة، غير معروفة الآن. هذه المدرسة تَلقَى آذانًا صاغية لدى الكثير من متخذي القرار في دول الخليج، يساندها الخبرة السابقة، وهي أنه كلما تراجعت أسعار النفط، عادت من جديد إلى الارتفاع. مع ذلك تحوطت الدولة في الخليج، فلجأت في أوقات مختلفة من العقد الماضي وهذا العقد، إلى إصدار وثائق استراتيجية أو ما عُرف بـ«استراتيجيات تنويع مصادر الدخل»، وقد صدرت تلك الخطط في أوقات مختلفة.

تَعرض الورقة هنا أهم تلك الرؤى وأهم نقَّادها وهم قليلون على مستوى النقد الكتابي، إلا أن هناك شعورًا عامًّا شعبيًّا بأن تلك الاستراتيجيات التي حصلت على الكثير من التقريظ في وسائل الإعلام الخليجية، توافرت على عدد من المنطلقات التقليدية للتوجه إلى «تنويع مصادر الدخل»، ولم تُطرح هذه الخطط في أغلبها للنقاش العام. ثم إنه لم يتوافر لها برنامج تفصيلي ولا خطة زمنية، ولم يُتصوَّر وجود مؤسسات تراقب تنفيذها. ولكن الأهم أن تلك الخطط في معظمها تجاوزت دراسة البعد الاجتماعي، أو تأثيرها في شبكة العلاقات الاجتماعية وعناصرها المختلفة. بعضهم يرى أنّ تلك الخطط لا تزيد عن كونها «عملية علاقات عامة لا غير»، بسبب أن بعضها قد طُرح منذ سنة ٢٠٠٨، ولم تَظهر لها نتائج بعد عشر سنوات تقريبًا من طرحها. والهدف من هذه الورقة محاولة سبر تلك الخطط البديلة، وتقدير إمكانية أو عدم إمكانية تحقيق أهدافها في ضوء التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، في: نُظم التعليم، ودور المرأة، وخلق فرص عمل للمواطنين، ووجود العمالة الأجنبية الضخمة، ومشروعات «الفيلة البيضاء» وتغلغُل البيروقراطية، وطبيعة الدولة الريعية وأهمية الحريات العامة في التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي ومحاربة الفساد.

من جهة أُخرى، هناك عامل «مسكوت عنه» في إطار تراجع أسعار النفط، هو التأثير الممكن لذلك التراجع في بقية

الدول العربية التي يتصف اقتصادها بشبه النفطي[1]، القريبة من دول الخليج المعتمِدة إما على المساعدات المالية، وإما على تصدير العمالة إلى دول الخليج. تذهب الورقة إلى القول: إن تراجع الأسعار قد يطلق ديناميات كما في السابق التاريخي تربط بين انحسار التمويل وتراجع الرضا السياسي. وهي معادلة منطقية قد تؤدي إلى توتر في المجتمعات، إن قصّرت تلك الاستراتيجيات عن الوصول إلى نتائج ملموسة، أو إن تجاهلت فترةً ما دور المواطنين في رسم السياسات، واتخاذ القرارات ومراقبتها. لقد وجد الباحث أن هناك كمًّا من النقد للخطة السعودية (الرؤية)، والخطة الكويتية (وثيقة الإصلاح)، إلا أن هذا النقد قليل جدًّا أو غير موجود، تجاه الخطط في بلدان الخليج الأربعة الأُخرى، وهذا تعطيل للنقاش العام الواسع المطلوب لفهم الخطط واستيعابها، والمشاركة في تنفيذها لدى الجمهور العام.

مشكلات المنهج في عام ٢٠١٦، صدر كتاب جوزيف ساسون[2] **تشريح السلطوية في الجمهوريات العربية**، حيث حاول الكاتب سبرَ غور الأسباب العميقة لأحداث الربيع العربي الأولى[3]. ولعدم توافر وثائق مباشرة، عمد الكاتب

---

(١) دولٌ مِثل الأردن ومصر تعتمد على المساعدات المباشرة أو تصدير العِمالة.

(٢) أستاذ كرسي في جامعة جورج تاون ـ واشنطن ـ الولايات المتحدة الأميركية (الكتاب بالإنجليزية).

(٣) في تونس ومصر وسوريا واليمن وليبيا، على أساس أن هناك موجة ثانية من الربيع في الجزائر والسودان ٢٠١٩.

مـن خـلال قـراءة «مذكـرات السياسـيين والمسـؤولين»، التـي هـي أكثـر قُربًـا مـن السـلطات العليـا فـي الجمهوريـات العربيـة التـي شـهدت الاضطرابـات[٤]، إلـى أن يتعـرف إلـى الأسـباب العميقـة التـي أدت إلـى تلـك النتائـج شـبه الكارثيـة حتـى الآن. أظهـرت دارسـتُه نتيجـة لافتـة؛ إذ لاحـظ فـي جميـع المذكـرات التـي درسـها ثلاثـة عوامـل:

١ـ عـدم وصـول المعلومـات الدقيقـة إلـى متخـذي القـرار، أو عـدم رغبـة متخـذي القـرار فـي معرفتهـا أو تدوينهـا.

٢ـ عـدم الاهتمـام بالعامـل الاقتصـادي فـي تحريـك الـرأي العـام وإدارة الدولـة.

٣ـ تجاهُل التغيرات الاجتماعية الحادثة في المجتمع.

إنّ القيـادات فـي هـذه الجمهوريـات سـلكت طريقيـن فـي محاولـة حـل مشـكلات المجتمـع، إمـا «العقيـدة المبُـرَّرة»، وإمـا «العقيـدة المُبـرَّدة». وفـي الحالتيـن، اتبعـت القيـادات عـدم مواجهـة المشـكلات الاقتصاديـة ـ الاجتماعيـة ـ السياسـية، بمـا يتطلـب مواجهتهـا مـع تغيُّـر الظـروف، وتقلُّـب الأحـداث، وهـي البحـث عـن حلـول بـدلًا مـن «الإرجـاء والتسـويف». وهـذا مـا أدى إلـى انـدلاع هـذه الثـورات، مـع اختـلاف لـون العلـم والنشـيد الوطنـي. ولقـد ثبـت مـن الحَراكَيْـن السـوداني والجزائـري ٢٠١٩، أن نفـس الآليـات تكـررت دون الاسـتفادة مـن جـرس الإنـذار.

(4) Joseph Sassoon, **Anatomy of Authoritarianism in the Arab Republics,** Cambridge University Press, 2016.

في الخليج، توجد إشكالية تواجهها مجتمعات الخليج المعتمِدة على الدخل من الثروة الهيدروكربونية(٥)، التي يَعرف الجميع أنها ثروة «ناضبة أولًا»، و«قابلة للاستبدال ثانيًا»، و«ثالثًا سِعرها يمكن أن يرتفع أو ينخفض» تبعًا لآليات السوق، أو للقرارات المتخذة في عواصم بعيدة. وفي كل مرة تنخفض فيها أسعار النفط، يجري الحديث عاليًا في «الخطط البديلة» لتوليد مصادر جديدة للثروة. ولكن، سرعان ما يخفت ذلك الوهج والخطط عند ارتفاع الأسعار، وتعود الأمور إلى مجراها السابق، في نفس الوقت الذي يجري فيه تغيرات اجتماعية وثقافية في المجتمع الخليجي، وتبرز فيه مطالب جديدة، وتَظهر تحديات أكثر جدية.

١٣ حزيران (يونيو) ٢٠١٩

---

(٥) النفط والغاز.

٩

محدوديّة تمويل المؤسسات البحثية الخليجية

مراكز الأبحاث يحدثنا المرحوم الدكتور غازي القصيبي في كتابة **حياة في الإدارة**، بأن واحدة من أمنياته الأولى بعد تخرجه وعمله في جامعة الملك سعود في الرياض، في وسط العقد السادس الميلادي من القرن الماضي، هي أن ينشئ مركزًا للأبحاث يهتم بشؤون دول الخليج، حيث لاحظ قلة الدراسات المتوافرة وقتها عن هذا الإقليم، إلا أن تلك الأمنية لم تتحقق وقتها، مع ما حقق الرجل بعد ذلك من إنجازات. وبعد عقد من تلك الأمنية، قام كاتب هذه السطور في الثلث الأول من العقد السابع في القرن الماضي، بإنشاء مجلة دورية في جامعة الكويت بعنوان «مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية»، والتي كانت أول خطوة على طريق ما جرى بعد ذلك، وهو إنشاء مركز دراسات في الجامعة. تلك الخطوات المبكرة تشير إلى إرهاصات النخب الخليجية، التي قُيِّضت لها فرص التعليم العالي خارج دول الخليج، ورغبت في أن تنقل ما شاهدت وتعلمت حول أهمية مراكز الدراسات المعمقة حول بلادها ومجتمعاتها، التي كانت تُطل على الحداثة العالمية، وتَخرج من براثن الفقر والتخلف، بعد أن هيَّأت لها فرصُ الدخل النفطي المتعاظم إمكانيةَ تطوير مجتمعاتها.

بين الأمس واليوم فرق كبير، بل أكاد أقول إنه هائل، حيث

تنتشر اليوم مراكز البحث المختلفة التخصصات في جامعات دول الخليج وخارجها (الرسمية والأهلية)، وازداد الوعي بأهمية مثل تلك المراكز في فهم المشكلات التي تواجهها دول الخليج، منها الاجتماعية والاقتصادية والسكانية وغيرها من المشكلات، والتي تحتاج إلى تبصُّر ودراسة من أجل فهمها أولًا، ولاقتراح الحلول للتغلب عليها ثانيًا. أيضًا أصبح هناك «تجمعات أكاديمية مستقلة» تقوم بدراسة المشكلات التي تواجهها مجتمعات الخليج، ووضع الحلول لها بعد مناقشتها، ثم نشر ذلك للكافة. وقد أسَّس بعض النشطاء مراكز بحث خاصة، تقوم بالعمل البحثي ونشر أعمالها، ليطَّلع عليها من يهمهم أمر تلك الموضوعات، إما بمبالغ مدفوعة أو مجانية. هذا إلى جانب ما ذكَرته المراكز البحثية، التابعة لجامعات أو مراكز البحث التابعة لمؤسسات رسمية.

تاريخ مراكز البحوث والاهتمام بها عالميًّا، تاريخ طويل بدأ منذ القرن التاسع عشر الميلادي، إلا أن الاهتمام بها في منطقتنا العربية كان متأخرًا، وجاء نتيجة أزمات سياسية. فأول مركز منظم هو مركز الأهرام، الذي أنشئ للتعرف أكثر إلى طبيعة العدو، بعد الهزيمة عام ١٩٦٧. ومع ذلك، فإن الأرقام لا تزال تقول لنا: إن عدد المراكز البحثية في منطقتنا (الشرق الأوسط)، لا يزال متواضعًا بالنسبة إلى مناطق العالم الأخرى، ويَدخل فيها مراكز البحث الغربية المهتمة بالمنطقة العربية.

مجتمع المعرفة في دراسة للكاتب حول مجتمع المعرفة

في دول الخليج، حدد فيها خصائص مجتمع المعرفة على النحو الآتي:

أهم المكونات التي يتضمنها أيُّ «عمل أو نشاط» في المجتمع، فيما يخص نشاطاته المختلفة، يتكون مثلًا من: نشاط «الاقتصاد والسياسة والثقافة والتعليم، إلى آخره من النشاطات الإنسانية»، أيْ أنّ أيَّ قرار يخص تلك النشاطات يكون مبنيًّا على قاعدة معرفية ومعلوماتية عقلانية، تَجمع وتحلل المعطيات، ويُنظر إلى مساقها ومصيرها في خدمة المجتمع.

يتميز مجتمع المعرفة بأنّ «المعرفة» فيه هي أهم، أو من أهم السلع المنتَجة في ذلك المجتمع، وأنها (أي المعرفة) تُعتبر من أهم مكونات رأس المال المنتج في المجتمع المعني، أي النسبة الكبرى في التصدير للخارج.

أن يتوافر في المجتمع مستوًى عالٍ من التعليم «المُجوَّد» في مستوياته المختلفة الفنية والأكاديمية، في العلوم البَحْتة والتطبيقية والعلوم الاجتماعية بفروعها.

وجود مراكز بحوث مهتمة بالبحوث العلمية على أرفع المستويات، وتوفير المناخ الثقافي والسياسي لأداء مهماتها على أكمل وجه، ثم رصد ميزانيات لها، تمكِّنها من أداء عملها بالشكل المطلوب.

التمويل المالي (من الدولة أو القطاع الخاص أو كلَيْهما)، ومقدار حجم الإنفاق على البحث العلمي، ونسبته من الناتج

القومـي المحلـي فـي المجتمـع المعنـي، مِـن أهـم مقاييـس «مجتمـع المعرفـة».

دول الخليـج ومجتمـع المعرفـة إنْ قِسـنا تلـك الشـروط الخمسـة السـابقة، والتـي يجـب أن تكـون متطلبـات مسـبقة للوصـول إلـى «مجتمـع المعرفـة»، وفـي كليـات دول الخليـج بشـكل عـام، فإننـا نسـتطيع أن نصـل إلـى تصـور مبدئـي، هـو أن مجتمعـات الخليـج لـم تنخـرط بعـد كليًّـا فـي مسـيرة «مجتمـع المعرفـة»، مـن حيـث الإنتـاج أولًا، ومـن حيـث تمحيـص المعلومـات وغربلتهـا واسـتخدامها فـي اتخاذ القـرار ثانيًـا، وإن بدا أن هنـاك بعـض الملامـح علـى سـطح المجتمـع الخليجـي، تشـير إلـى أن هنـاك توجُّهًـا إلـى الانخـراط فـي تلـك المسـيرة مـن حيث الاسـتهلاك (الاسـتعمال)، ولكـن فـي مجتمـع المعلومـات ـ حتـى الآن ـ فقـط، وليـس فـي مجتمـع المعرفـة بحسـب مـا يُحـدَّد فـي المؤشـرات الدوليـة أو الشـروط المسـبقة. ويقـرر التقريـر الرابـع للتنميـة الثقافيـة الـذي تصـدره مؤسسـة الفكـر العربـي (٢٠١٢)، أن مسـتخدمي التواصـل علـى النـت بيـن العـرب عـام ٢٠١٠، كان ٢٩ مليونًـا، ثـم ارتفـع اليـوم إلـى حوالـي ١٦٠ مليـون مسـتخدم، وهـو الأكثـر نمـوًّا فـي العالـم! وكانـت القضايـا الاقتصاديـة قـد حصلـت علـى نصيـب الأسـد مـن التعليقـات البينيـة ـ بحسـب مـا يذكـر تقريـر مؤسسـة الفكـر ٢٠١٢ـ حيـث بلغـت ٣٢٫٧٪ مـن المشـاركين. أمـا Blogging، التدويـن، فـإن المفاجـئ فيـه أن معظـم مسـتخدميه فـي دول الخليـج هـم مـن العنصـر النسـائي، الـذي اكتسـح تسـع دول عربيـة، فمثـلًا: فـي الخليـج ٧٠٪ مـن المدوِّنيـن

فـي السـعودية هـم مـن النسـاء، وفـي قطـر ٧٦٪، وفـي الإمـارات ٧٠٪؛ مـا يلفـت النظـر إلـى البعـد الاجتماعـي فـي التعامـل مـع الفضـاء المعلوماتـي، الـذي يتيـح التواصـل «الافتراضـي»، فـي غيـاب التواصـل الإنسـاني المباشـر.

مـن جانـب آخـر وعلـى سـبيل المثـال: ليـس كل القـرارات المتخَـذة بشـكل عـام فـي دول الخليـج، قـراراتٍ مبنيـةً علـى «مكـوِّن معرفـي وبحثـي قريـب إلـى الدقـة»، أو يشـارِك فيـه أهـل «المعرفـة»، أو يقـوم علـى دراسـات نوعيـة. ويتفـاوت إسـهام «المعرفـة» فـي اتخـاذ القـرار بيـن نشـاط وآخـر، فمثـلًا: فـي النشـاط الاقتصـادي، قـد يكـون هنـاك إلـى حـد مـا «مكـوِّن معرفـي فـي اتخـاذ القـرار»، ولـو كان مكوِّنًـا معرفيًّـا خارجيًّـا. قلـتُ «إلـى حـد مـا»، وذلـك خاصـة فـي النشـاط الاقتصـادي المشـترك والخـاص. أمـا فـي النشـاط الاقتصـادي العـام، فـإن القـرار -بشـكل عـام- يخضـع لضغـوط اجتماعيـة محليـة وخارجيـة، تُفقـده التـزام «شـروط المعرفـة» بحسـب مـا حددناهـا سـابقًا، فمثـلًا: تُعتبـر دول الخليـج فـي تصنيـف النشـاط الإنتاجـي العـام، أنهـا دول «**ريعيـة**»، أيْ معتمِـدة علـى الريـع المالـي الناتـج مـن بيـع النفـط أو الغـاز. الدولـة هـي المسـتقبلة لهـذا الريـع، وتقـوم بتوزيعـه علـى الأفـراد والمؤسسـات والمجاميـع الاجتماعيـة، وفـي الغالـب لا توجـد رقابـة فاعلـة علـى هـذا الدخـل وطريقـة توزيعـه. ولِكـون الدولـة تحتـاج إلـى خلـق الـولاء السياسـي، فـإن توزيـع الريـع يتأثـر بمكـوِّن «سياسـي واجتماعـي». ويَدخـل فـي

إطـار توزيـع الدخـل التأثيـرُ الإيجابـي فـي التأييـد، وأيضًـا يدخـل فـي تحديـد الأولويـات ضغـوطُ المجتمـع والضغـوط الدوليـة، كذلـك يتدخـل «القـرار السياسـي» فـي تحديـد القيـم المجتمعيــة وتشــكيلها.

لذلـك، فـإن المجتمـع الخليجـي بطريقـة توزيـع الريـع يتوجـه إلــى «اللّاتَجانُــس الاقتصــادي»، والأكثريــة تعيــش علــى دخــل «وظيفـيّ مـن الدولـة»، أيْ خلْـق مـا يُعـرف بــ Salaried class مدعوم بالخدمـات العامـة الرخيصـة إلـى حـد مـا، مثـل: كهربـاء أو مـاء، وسـكن ترعـاه الدولـة، وخدمـات تعليميـة وصحيـة شـبه مجانيـة أو مجانيـة. ويَنتـج مـن كل ذلـك «مجتمـع اعتمـادي» علـى الدولة، لا يوجـد فـي مسـاقاته مـا يمكـن أن يُعـرف بالتنافسـية، التـي تَخلـق فـي الأسـاس ديناميـة لخلـق مجتمـع المعرفـة؛ أو مجتمـع اعتمـادي لا يعتمـد أصلًا فـي قراراتـه علـى معرفـة بحثيـة، رغـم كل الأصـوات القادمـة مـن النخـب لفعـل ذلـك! وعليـه، فـإن مِثـل هـذا المجتمـع، بشـكل عـام مـرة أخـرى، لا يمكـن أن نحصـل منـه علـى «جـودة عاليـة فـي التعليـم»، الـذي تعتمـد عليـه مراكـز البحـوث، لأن مفهـوم التعليـم فـي الدولـة الريعيـة هـو الحصـول علـى الوظيفـة، التـي هـي فـي الغالـب مضمونـة مـن الدولـة بوصفهـا جـزءًا مـن توزيـع الريـع. هـذا مـا يجعـل المجتمـع الخليجـي فـي مرحلـة انتقاليـة تتميـز «بموقـفٍ عصـري فـي الظاهـر وسـلوكيات تقليديـة فـي الجوهـر»، وتأخُّـرٍ فـي تنويـع وسـائل الإنتـاج، أيْ إقامـة صناعـة حديثـة وخدمـات متميـزة، تُصدر مُنتَجها إلـى الخـارج وتضيـف إلـى الدخـل القومـي، وتُغيِّـر

مـن مصـادر إنتـاج القيـم العامـة فـي المجتمـع. إنَّ عـدم وجـود «رؤيـة بحثيـة معقولـة»، سـوف يُبقِـي المجتمـع الخليجـي بشـكل عـام معتمِـدًا علـى الدولـة.

مـن هنـا، فـإن الأنظمـة والمؤسسـات البحثيـة التـي يمكـن أن تنتج مـن تشـكيلة كهـذه فـي الغالـب تكـون غيـر قـادرة علـى إنتـاج المعرفـة. فإنتـاج المعرفـة يحتـاج إلـى خلـق مؤسسـات حديثـة، تعتمـد فـي الأغلـب علـى الكفـاءة، لا علـى العلاقـات الاجتماعيـة وشـبكة القرابـة Kinship. مـع وجـود بعـض مراكـز الأبحـاث التـي تُنتـج بعـض الأفـكار المعرفيـة، وتقـدم حلولًا للمشـكلات السياسـية والاجتماعيــة التــي تواجههــا مجتمعــات الخليــج، فإنــه، بســبب التركيبــة القائمــة، تنتهــي الكثيــر مــن تلــك الأفــكار إلــى عــدم التنفيــذ أو إلــى التجميــد. وهنــاك الكثيــر مــن الخطــط التــي توضـع علـى الـورق مـن أجـل النهـوض بالمجتمـع. فـدول الخليـج علـى سـبيل المثـال تهتـم بترقيـة التعليـم، ونجـد فـي الأدبيـات الرسـمية المختلفـة صـدًى لذلـك الاهتمـام، إلا أنـه بالـكاد يتبلـور فـي التنفيـذ لأسـباب موضوعيـة وذاتيـة كثيـرة، منهـا: السياسـة العامـة فـي ربـط «الشـهادة بالوظيفـة»، إكمـالًا لسياسـة قديمـة هـي «الدولـة الراعيـة»، أي اسـتخدام التوظيـف بوصفـه نوعًـا مـن توزيـع الثـروة. فـي مثـل هـذه المعادلـة، لا يسـتطيع المجتمـع أن يتوجـه «بجدِّيّـة» كاملـة إلـى إصـلاح مسـتحق فـي التعليـم، أو إقامـة مراكـز بحثيـة تُقـدم المشـورة العلميـة، وليـس اتِّبـاع السياسـات العامـة للدولـة.

المشـهد الخليجـي فـي إطـار مجتمـع التنميـة يشـهد

العالم العربي اليوم تغييرات جذرية على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية. أيضًا تضرب تلك المجتمعات موجات من التحديات غير المسبوقة، على الأقل في بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وضِمن سعْي هذه المجتمعات لمواكبة المستجدات المتسارعة والتغيرات المتلاحقة، تُواصل دول عدة في المنطقة تبنِّي مبادرات نوعية، في إطار جهودها الحثيثة لبناء اقتصاد متكامل قائم على المعرفة والبحث، وعلى رأس هذه الدول في منطقتنا دول «مجلس التعاون الخليجي»؛ وهو ما ينطوي على بعض النتائج الإيجابية الملموسة، على صعيد تحسين مؤشرات مجتمع المعرفة. وبالفعل، أثمرت تلك الجهود المستمرة نجاحاتٍ ملحوظة، أبرزُها تَقدُّم كل من دولة قطر ودولة الإمارات في «مؤشر التنافسية العالمية ٢٠١٥ـ ٢٠١٦»، حيث حصلت كل من قطر والإمارات على المستوَيَين ١٤ و١٧ على التوالي، من أصل ١٣٠ دولة في المؤشرات الكلية. وخطَت دولة الإمارات خطوة متقدمة على صعيد التحول نحو نموذج الحكومة الذكية، وذلك عقب حلولها في المرتبة الأولى عالميًّا في ٦ مؤشرات من إجمالي ١١٤ مؤشرًا. وأيضًا تُبذل جهود منظمة في التحول في الأداء العام إلى التقنية الحديثة.

وكان هناك العديد من الأرقام الدالة على أن مؤشرات اقتصاديات المعرفة أخذت في التسارع في منطقة الخليج العربي؛ حيث أصبحت دولة الإمارات في موقع الصدارة عربيًّا، بعد أن احتلت المرتبة الأولى في «مؤشر الأداء الإلكتروني

العربـــي للعــام ٢٠١٥»، بمعــدل ٦٧,٣٥٪.

وتصـدرت دول مجلـس التعـاون الخليجـي السـت، التصنيـف العـام فــي مؤشــرات تكنولوجيــا المعلومــات والاتصــالات فــي العالــم العربـي خـلال العـام ٢٠١٥. فجـاءت البحريـن فـي المرتبـة الأولـى بعـد أن سـجلت ٧٤,١٥٪ فـي معـدلات اسـتخدام شـبكة الإنترنـت، فــي حيــن حققــت الكويــت أعلــى نســبة فــي انتشــار الهواتــف النقالـة بنسـبة ١٩٤,٦٢٪.

لقــد رصــد مؤشــر اســتخدام تكنولوجيــا المعلومــات والاتصــالات فــي العالــم العربــي، أربعــة مؤشــرات رئيســية لــكل دولــة مــن الـدول الــ ١٨ في منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا، وهـي: مؤشــر «مشــتركي الهواتــف النقالــة»، ومؤشــر «مشــتركي الهواتــف الثابتــة»، ومؤشــر «مســتخدمي شــبكة الإنترنــت»، ومؤشــر «عــدد أجهــزة الكمبيوتــر المثبتــة». ويجــري احتســاب المؤشــر العــام مــن خــلال جمــع نتائــج المؤشــرات الأربعــة الرئيســية لــكل دولـة، وتقسـيمها علـى إجمالـي التعـداد السـكاني. ويُعَـدُّ ارتفـاع الدرجــة المســجّلة وفــق المؤشــر العــام، دليــلًا علــى مســتوى النجــاح فــي تبنّــي نُظــم تكنولوجيــا المعلومــات والاتصــالات. وتَعكــس نتائــج توقعــات أعــداد مســتخدمي الإنترنــت فــي العالــم العربــي (٢٠١٤-٢٠١٨)، مــدى التوسّــع الكبيــر الــذي ســوف يشــهده قطــاع تكنولوجيــا المعلومــات والاتصــالات، فــي ظــل التقديــرات المتوقعــة أن يصــل عــدد مســتخدمي شــبكة الإنترنـت فـي الـدول العربيـة إلـى نحـو ٣٠٠ مليـون مسـتخدم، بحلـول العـام ٢٠٢٠.

إن مسيرة التحوّل إلى اقتصاد المعرفة في المنطقة، استحوذت على حصة كبيرة من الاهتمام، الذي يركّز في المقام الأوّل على دراسة ما يُعرف بـ«المدن الرقمية»، مع تسليط الضوء بشكل خاص على تجربة مدينة دبي، التي أثبتت مكانة مرموقة لها ضمن قائمة أفضل ١٠ مدن في العالم، من حيث الحوكمة الرقمية في العام ٢٠١٤، متفوّقة بذلك على أبرز العواصم العالمية، مثل: لندن وأوسلو وستوكهولم وفييَنّا. وهذا أمر لافِت؛ إذ تفوَّقت على أية مدينة عربية أو غير عربية في الجوار الجغرافي.

وفْقًا لدراسة صدرت عن جامعة نيوجرسي الحكومية، روتجرز في شهر أيلول (سبتمبر) ٢٠١٤، حول المواقع الإلكترونية الرسمية لمئة من المدن الرئيسية في مئة دولة حول العالم، احتلت مدينة دبي المرتبة التاسعة وفق المؤشر العام، والمرتبة الرابعة من حيث تسليم الخدمات، والمرتبة الخامسة من حيث الخصوصية والأمن.

وفي دراسة حول عدد البحوث المنشورة من قِبل باحثين في دول مجلس التعاون، تَبيَّن أن العدد الكلي في العامين (٢٠١٥ و٢٠١٦)، هو تقريبًا مائة ألف ورقة بحثية (على وجه الدقة: ٩٩,٣٨٧)، وأن هذا العدد لكل ألف نسمة من السكان يقترب من مستوى كلٍّ من إيران وتركيا، وأن السعودية تُنتج حوالي ٦٥٪ من المجموع. إلا أن العمل المؤسسي (أي اشتراك أكثر من باحث أو مؤسسة في إنتاج البحث) قليل جدًّا، وإن وُجد فهو عائد إلى معرفة شخصية بين الباحثين،

وليس من خلال عمل مؤسسي منظم. وبحسب بيانات اليونسكو، فإن الميزانيات المخصصة متواضعة. فالإمارات ترصد ما بين ١٩٠ و٢٧٠ مليون دولار تقريبًا، ثم إنها خططت لمضاعفة الإنفاق على البحث العلمي عن عام ٢٠١٦ ثلاثة أضعاف، باعتبارها نسبة من الناتج القومي الإجمالي في عام ٢٠٢١. **وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة ٣٧ عالميًّا،** فهي تخصص ما يقارب ١,٨ مليار دولار سنويًّا، إلا أن الحذر يجب أن يصاحبنا في النظر إلى هذه الأرقام، حيث لا توجد مؤسسة أو مؤسسات معتمَدة، تقدم لنا أرقامًا منضبطة في هذا المجال.

من الممكن القول بشيء من الثقة: إن هناك «انتقالًا خجولًا» في دول مجلس التعاون إلى مجتمع المعرفة، لأن ذلك الانتقال يعتمد على «الاستهلاك لا على إنتاج المعرفة». وذلك يتطلب أن تُبنى «كل القرارات» المتخذة في الدولة المعنية على «العلم والمعلومات»، ولكن ذلك لم يتحقق لعدد من الأسباب، ذُكر بعضُها عند الحديث في طبيعة «الدولة الريعية» آنفًا، ومستوى التعليم والسياسات العامة. فكلمة «العِلم» في تداولها العام، تشير إلى مجموعة منظمة من المعارف والرؤى. ويفرق الكثيرون بين ما يعرف بالعلوم الطبيعية أو البحتة، وما يعرف بالعلوم الإنسانية أو الاجتماعية. إلا أن مصطلح «العلم» إنِ استُخدم بمفرده، يُقصد به في أغلب الأحيان العلوم البَحْتة، أو ذلك اللون من المعرفة الذي يتضمّن فكرة التجربة والمشاهدة والاختبار

فـي أدق صورهـا، والـذي يعـرف بالعلـوم الطبيعيـة الأساسـية، مـن: كيمائيـة وفِيزيقيـة ورياضيـة وجيولوجيـة وفلكيـة ونباتيـة وحشـرية. أيضًـا قـد يتطـرق التعريـف إلـى مجـالات تطبيـق هـذه المعـارف كافـة، سـواء فـي الهندسـة أو الزراعـة أو الطـب أو الصيدلـة أو مـا إليهـا.

يقودنـا هـذا إلـى تمييـزٍ آخَـر مهـمّ بيـن مجاليـن أساسـيّين، يمكـن أن يتحقّـق فيهمـا ومـن أجلهمـا العمـل العلمـي: الأول هـو «البحـث» Research وهـو مقصـد المطالعـة، والثانـي هـو «التقـدم والتنميـة» Development . أمـا التكنولوجيـا، فهـي أهـم مظهـر مـن مظاهـر اسـتخدام العلـم فـي مجـال التقـدم والتنميـة، إن كانـت منتجـة فـي المجتمـع المعنـي. وقـد أضحـى العلـم والتكنولوجيـا علـى درجـة مـن التشـابك تثيـر العجـب، حيـن نَعلـم أن عمـر التعـاون بيـن هذيـن المجاليـن هـو فـي حدود قـرنٍ ونصـف القرن مـن الزمـن. والتكنولوجيـا هـي المعرفـة أو النشـاط المنظّـم الـذي يُسـتغل عـادة فـي العمليـات الصناعيـة، ولكنـه قابـلٌ للتطبيـق فـي الواقـع علـى أي نـوع مـن أنـواع النشـاط العملـي، بدرجـات متفاوتـة مـن الكفايـة الماديـة والإنسـانية.

الوسـيلة الأسـاس إلـى انتشـار العلـم والتكنولوجيـا، وقيامهمـا بدورهمـا فـي تغييـر مجتمـع مـا، هـي التعليـم والتدريـب، ومـن ضمنهمـا البحـث العلمـي. ومـن هنـا، فـإنَّ تدريـس العلـوم الأساسـية، والتدريـب الفنّـي والمهنـي والقيـام بالبحـوث، مـن أهـم وجـوه العمـل العلمـي فـي بلـد مـا مـن البلـدان. ويكـون ذلـك عـن طريـق: المـدارس والجامعـات والمعاهـد ومراكـز التدريـب الفنـي والمهنـي ومراكـز البحـث. إذًا، للعلـم ثلاثـة وجـوه: بحثـي،

وتطبيقـــي، وتربـــوي. ولا يكـــون التقـــدم العلمـــي والتكنولوجـــي وبنـاء الدولـة العصريـة، إلا بالعمـل فـي هـذه المجـالات الثلاثـة معًـا، علـى نحـو متكامـل متناغـم.

ازداد التـلازم بيـن التنميـة الاقتصاديـة مـن ناحيـة، والعلـوم والتكنولوجيـا، إضافـةً إلـى البحـث العلمـي، مـن ناحيـة أخـرى. وأصبـح النـاس عندمـا يصِفـون بلدًا مـا بالتخلُّـف، يقولون ببسـاطة: «إنـه يفتقـر إلـى التجهيـزات العلميـة والفنيـة والبحثيـة». لقـد أضحـت الفوائـد الاقتصاديـة والاجتماعيـة المترتبـة علـى اسـتخدام التكنولوجيـا، واضحـة جليَّـة. يَظهـر ذلـك فـي ارتفـاع مسـتوى المعيشـة بصفـة عامـة، وفـي تحسُّـن الخدمـات الطبّيـة، وتوافُـر التغذيـة والسـكن والملبـس والنقـل والاتصـال السـريع. وقـد تنبّـه المحلّلـون علـى أن هنـاك عوامـل أساسـية ثلاثـة تتحكّـم فـي التنميـة الاقتصاديـة، وهـي: العمـل ويَدخـل فيـه الإدارة، ورأس المـال «بأشـكاله الاقتصاديـة والعلميـة والاجتماعيـة والفكريـة المختلفـة»، ثـم المعرفـة التـي «تنـدرج ضِمنهـا الأسـس العلميـة والأسـاليب التكنولوجيـة»، التـي يسـتند إليهـا الفـنّ الإنتاجـي ومناهـج التنظيـم.

وأيًّـا كانـت أهميـة نقـل المعرفـة والعلـوم، بوصفهـا دعامـة أساسـية للنمـوّ الاقتصـادي، فمـن الضـروري لـكلّ بلـد أن يعتمـد علـى نفسـه، وأن يلجـأ إلـى أسـلوبَين أساسـيَّين لتحقيـق بنائـه الذاتـي فـي مجـال العلـم والتكنولوجيـا:

الأول: تخطيـط أوجُـه النشـاط العلمـي والتكنولوجـي إضافـة إلـى البحثـي والعملـي، وتنظيـم مجالاتـه المختلفـة.

الثاني: تدريب الشباب في المجالات العلمية والتقنية والبحثية.

بهذا، يمكن القول: إن بناء الدولة العصرية، يقتضي إيلاء العلم اهتمامًا بالغًا في وجوهه المختلفة البحثية والتطبيقية والتربوية على حدّ سواء، وإنَّ خلْق الإنسان الجديد في الدولة العصرية، إنما يتوقف على إحداث ثورة علمية تستطيع أن تُحوّل العلم في المجتمع إلى ثقافة. لكن، على الدولة العصرية ألا تكون تابعة للخارج علميًّا وتكنولوجيًّا، لأن الأمر لا يعدو عندئذ أن يكون صورة لاستعمار جديد، يَحُول دون التقدّم الحرّ للدول النامية. ثم إنّ سعي دولة من الدول النامية لبناء الدولة العصرية، لا يمكن أن يعفيها من الدخول في القضايا الفلسفية والسياسية الخاصة بالحرية والمساواة والعدالة، ودراسة مجتمعاتها على هذا النحو من خلال مراكز بحوث متخصصة، لأن التقدّم العلمي غير قادر في ذاته على إلغاء مشكلة استغلال الإنسان للإنسان.

تحديات مراكز البحث العلمي في دول الخليج تواجه المراكز القليلة المهتمة بالبحوث العلمية في العلوم البحتة والتطبيقية «النادرة» أو في العلوم الاجتماعية في دول الخليج، تحدياتٍ مزدوجة. فلا تتوافر مرونة عالية السقف من أجل أن يقوم الباحث بالنظر في المشكلات خاصة في العلوم الاجتماعية، متحررًا من الضغوط التي تَفرض محددات لبحثه، إلا فيما ندر. لذلك، يتوجه المهتم بدايةً إلى نتائج البحوث في المؤسسات «الخارجية»، وبعدها يطّلع على بحوث

المؤسسـات الداخليـة، عندمـا تتوافـر كافـة المعطيـات والحقائـق، التــي يجــب أن توفّرهــا الدولــة وبدقــة، مــن خــلال مؤسســات متحــررة مــن الضغــوط.

بعـد ذلـك يأتـي موضـوع التمويـل، وهـو أسـاس في إطـلاق البحث العلمــي. هــذا التمويــل محــدود وغيــر متوافــر، والمؤسســات البحثيـة القليلـة التـي يتوافـر لهـا المـال الـلازم، عـادة مـا تكـون تحــت «أجنــدة» سياســية، لإنتــاج نــوع معيَّــن مــن **البحــوث الموجَّهـة** ذات المصداقيـة المتدنيـة. وفـي الغالـب، فـإنَّ متخِـذ القـرار لا يتوافـر لـه الوقـت وربمـا الرغبـة للاطِّـلاع الجـاد علـى نتائـج البحـوث والدراسـات، ويميـل إلـى تكليـف «جهـة خارجيـة» بتقديـم تلـك الدراسـات، ودفـع مبالـغ كبيـرة لهـا. وكثيـرٌ منهـا لا يسـتفاد منـه فـي الغالـب؛ إذ التحديـات كبيـرة ومُلحَّـة، وتدعونـا إلـى الاهتمـام بالمراكـز البحثيـة ورفدهـا بالخبـرات المحليـة، مـن أجـل استشـعار المخاطـر والعمـل علـى تجنبهـا.

١١ تموز (يوليو) ٢٠١٩

١٠

أربعـة مَخاطـر تحيـط بـدول الخليـج وتَغيُّـر هيكلـيٌّ فـي الموقـف الأميركـي

إلـى أيـن؟ مجلـس التعـاون فـي سـنواته الأخيـرة، ليـس بـ«صحـة سياسـية» مطمئنـة. قبـل عقـود قليلـة حمَـل المجلـس كل آمـال أبنـاء هـذه المنطقـة، خاصـة المسـتنيرين منهـم الذيـن استبشـروا خيـرًا، بعـد أن اسـتطاع الآبـاء أن ينظـروا إلـى المسـتقبل بشـكل واقعـي، حيـث تحيـط بهـم قـوى كبيـرة طامحـة مـع وجـود ثـروة طبيعيـة ضخمـة لديهـم، مقابـل عـدد سـكان صغيـر نسـبيًا. ومـع تطـور الأحـداث، عرَفْنـا نحـن أبنـاء المنطقـة أهميـة هـذا المجلـس، لا سـيّما عنـد احتـلال العـراق للكويـت، ومحـاولات إيـران التدخـل فـي شـؤون البحريـن. ثـم بعـد بدايـة العشـرية الثانيـة (هبـوب تيـار مـا عُـرف بالربيـع العربـي) نجـد المملكـة العربيـة السـعودية ودولـة الإمـارات تُناصـران موقـف البحريـن بإرسـال تعزيـزات عسـكرية، إلـى جانـب النجـاح الاقتصـادي، وأيضًـا التعـاون علـى السـاحة الدوليـة. كانـت المكاسـب كبيـرة وكثيـرة، وكنـا ـ نحـن المراقبيـن ـ نرغـب فـي أن تتطـور تلـك العلاقـات لتُشـكل اسـتراتيجية أوسـع فـي كل المجـالات. مـن المهـم القـول: إن المجلـس خـلال السـنوات التـي مضـت «أربعـة عقـود تقريبًـا» أنجَـز الكثيـر مـن الخطـوات، مـن خـلال عـدد مـن الأجهـزة التـي أقامهـا،

والنشـاطات السياسـية والثقافيـة التـي حقَّقهـا. فقـد كانـت تلـك الخطـوات مهمـة ولـو كانـت صامتـة.

التنسـيق فـي قطاعـات حيويـة مثـل: الكهربـاء والمواصـلات والاتصـالات وقطـاع التعليـم والثقافـة وقطـاع التنسـيق الصناعـي والصحـي والبيئـة، حتـى الشـؤون العسـكرية وغيرهـا ـ كانـت مكاسـب «صامتـة» ـ إن صـح التعبيـر ـ للمواطـن الخليجـي. مـع انفجـار الخـلاف بيـن كل مـن قطـر مـن جهـة، وثـلاث دول فـي المجلـس هـي المملكـة العربيـة السـعودية ومملكـة البحريـن ودولـة الإمـارات فـي ٥ حزيـران (يونيـو)٢٠١٧، مـن جهـة أخـرى، ثـم الصـراع الإعلامـي والسياسـي الـذي نتـج مـن ذلـك «الانفجـار»، كل ذلـك ألقـى ظـلالًا غامضـة علـى المجلـس وعلـى سـكان الخليـج، وهـم الأهـل والإخْـوة. وقـد قامـت مؤسسـات وأفـراد ودول بالاسـتفادة مـن هـذا الشـقاق، وأخـذ بعضهـم ينفـخ فـي «جِربـة» الخـلاف، ووصـل الأمـر إلـى حيـث اسـتخدام اللغـة غيـر المرغوبـة، وتـداوُل أخبـار ضـارة.

المَخاطـر المحيطـة بـدول مجلـس التعـاون مـن أجـل وقْف التدهـور الـذي أصـاب المنظمـة العربيـة (الجامعـة العربيـة)، والبنـاء علـى الممكـن، قـام مجلـس التعـاون ودُوَلـه التـي تشـترك فـي المسـار والمصيـر مـع بقيـة الـدول العربيـة، وهـي اليـوم تُشـكل تقريبًـا «قاطـرة» الحركـة المضـادة لمحـاولات التفتيـت العربـي والهيمنـة الإقليميـة، إلا أنهـا تحتـاج إلـى ظهيـر عربـي، كانـت تباشـيره فـي اشـتراك دولـة المغـرب العربـي فـي قمـة خليجيـة فـي النصـف الثانـي مـن شـهر نيسـان (أبريـل) فـي

الرياض عام ٢٠١٦، من أجل بناء «تحالف القادرين» في الفضاء العربي، للتقليل من المخاطر وتعظيم المكاسب. إلا أن تلك البدايات لم يُبْنَ عليها بإشراك دول عربية أخرى، حتى المغرب. بدا أن نتائج ذلك الاجتماع لم تُقنِع متخِذ القرار المغربي بالاستمرار. وهناك مخاطر تحيط بدول مجلس التعاون، تُقلل من فاعلية الاستفادة، أو تعظيم «قدرة تلك القاطرة الخليجية» على القيام بما يجب عليها القيام به في الإقليم. وهنا محاولة للإطلالة على «المخاطر المحيطة بدول مجلس التعاون: بواعثها ومصادرها، وتأثيرها في التعطيل أو التعويق لِـ«ماكينة» تلك القاطرة عن الفعل، على المستويَيْن العربي والإقليمي. وقد زادتها «الأزمة القطرية» تعقيدًا وخلَلًا.

يمكن الحديث في المخاطر الكبرى ومصادرها من أربعة جوانب رئيسية:

١ـ المخاطر الخارجية، غير العربية: الولايات المتحدة وإيران.
٢ـ المخاطر الخارجية العربية: حروب أهلية محتدِمة في الجوار.
٣ـ المخاطر البَينية: الأزمة القطرية.
٤ـ المخاطر الداخلية: العَقد الاجتماعي الداخلي.

تلك المخاطر متداخلة، بعضها يؤثّر في كلّها بشكل ظاهر. إلا أنه من أجل التحليل سوف أتناول كلًّا من عناصرها على حدة، ليس من أجل عرض «مخاطرها» فقط، ولكن من أجل «فهم دوافعها» أيضًا، على أمل الوصول إلى نتيجة

معقولـة لفهـم المخاطـر وأسـبابها، وأيضًـا رسـم مؤشـرات لفهمهـا ومواجهتهـا.

المخاطر الخارجية

١ـ العلاقـة بالولايـات المتحـدة: لقـد لاحـظ المتابعـون تكثيـف اللقـاءات الأميركيّـة ـالخليجيّـة فـي السـنوات القليلـة الماضيـة، سـواء بشـكلها الجماعـي (دول الخليـج فـي مجلـس التعـاون)، أو بشـكلها الثنائـي (كل قائـد خليجـي علـى حـدة). هـذه الكثافـة فـي اللقـاءات تـدل علـى أن العلاقـات بيـن دول مجلـس التعـاون والولايـات المتحـدة تمـر بمرحلـة «تصدُّع» غيـر مسـبوقة، ناتجـة مـن «الفَـرق بيـن التوقعـات الخليجيـة مـن أميـركا فـي الملفـات السـاخنة، وقـدرة أميـركا علـى الفعـل أو رغبتهـا فيـه». هـذا التصـدع سـوف يسـتمر حتـى يسـتقر ويرسـو علـى بَـرّ، هـو قناعـة الخليجييـن بـأن عليهـم «قلـع شـوكهم بأيديهـم». فـإدارة بـاراك أوبامـا السـابقة، ونتيجـة للتراكمـات التـي مـرت بهـا الإدارات السـابقة قبلهـا فـي منطقـة الشـرق الأوسـط، وجُلُّهـا سـلبي، تبنَّـت مقاربـةً مختلفـة عـن سـابق العقـود السـتة الماضيـة أو يزيـد، أيْ تبنَّـت سياسـة «رفـع اليـد المباشـرة» فـي الشـؤون السياسـية لـدول المنطقـة، ومحاولـة إدارة مـا يحـدث عـن بُعـد. وتجـد هـذه السياسـة فـي مجملهـا مـن المتابعيـن (الإعلامييـن والسياسـيين) فـي الولايـات المتحـدة، الكثيـرَ مـن التأييـد. فـي المحصلـة، الإدارة الأوباميـة تـرى أنهـا حققـت الكثيـر مـن النتائـج «الإيجابيـة» مـن وجهـة نظرهـا، دون «boots on the ground، تواجـد عسـكري علـى الأرض» أو «blood sacrifices، خسـارة دمـاء أميركيـة». مِـن هـذه

النتائج، الوصول عبْر التفاوض إلى وقف البرنامج النووي الإيراني في تموز (يوليو) ٢٠١٥. وتأكيدًا «لسلامة إسرائيل الاستراتيجية حتى فترة طويلة» كما لم تؤكَّد من قبْل، ولصرف النظر عن ملاحقتها مهما فعلت في الأرض المحتلة، سُحِب السلاح الكيماوي من سوريا، وبيع الكثير من الأسلحة للمنطقة، للحصول من جهة على نفط رخيص، ومن جهة أخرى للاستغناء التدريجي عن النفط الخليجي. ذلك من بين عدد من النجاحات التي ترى النخبةُ الأميركية (الأوبامية) أنها قد حُقِّقت لمصلحتها، نتيجة سياسة «رفع اليد». وهي من منظور المصالح الأميركية نجاح بأقل الأثمان!

من جهة أخرى، نرى تَبدُّل نقطة ارتكاز الخلاف الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة إبَّان حكم أوباما، من «خلاف حول وضع إسرائيل وسياساتها» إلى «خلاف حول التقدير الاستراتيجي مع إيران». وهو خلاف لا يبدو أن الطرفين (الأميركي والعربي الخليجي) على اقتراب من التحليل النظري أو الواقعي حوله، حتى انتهاء فترة أوباما في الحكم. فدول الخليج ترى أن التدخل الإيراني في الجوار العربي يُربك المشهد السياسي، ويهدد الأمن القومي، إلى درجة أن ذلك التدخل يساهم جزئيًّا في «دعشنة» المنطقة، لأن هناك أناسًا يشعرون بالتهديد الحقيقي من ذلك التدخل الإيراني الناشط في دول وعواصم عربية، ويَلجؤون إلى العنف المضاد في مقاومته - إن صح التعبير -، وإن كان عنفًا غير منظمٍ أو مُضرٍّ بالنفس Self-inflected. في هذا الملف، بسبب تباعُد

المواقف، لم تعد الولايات المتحدة من وجهة النظر الخليجية في عصر أوباما ـ على الرغم من التطمينات ـ، مكانًا للثقة بما يمكن أن تتخذه من خطوات، خاصة في المراحل التي من الممكن أن تتحول إلى حرجة. بعد وصول السيد دونالد ترامب سنة ٢٠١٧ إلى الحكم في الولايات المتحدة، تنفَّس الخليج الصعداء، خاصة بعد إعلانه الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني (أيار (مايو) ٢٠١٨)، وتوعُّده بتصعيد الصراع مع إيران على قاعدة تهمُّ دول الخليج، وهي عدم تدخل إيران ونفوذها عسكريًّا، في شؤون الدول العربية (اليمن والعراق وسوريا ولبنان)، وشطب التسلح بالأسلحة. إلا أن ذلك التهديد لم يتبلور خارج التلاسن الكلامي الحادِّ بين الطرفين، إلى درجة أن بعض الأقلام الخليجية أبدت شكوكها في النوايا الأميركية. لا يزال هذا الملف (علاقة الولايات المتحدة بإيران) يؤرق دول الخليج، حيث اعتمدت على «حسن نوايا الولايات المتحدة في الموضوع الأمني الخارجي» فترة طويلة، وربما منذ انسحاب بريطانيا من الخليج في بداية سبعينيات القرن الماضي، حتى قدوم الإدارة الأميركية الحالية.

إلا أن المشكلة التي أراها، هي أن هناك تغيُّرًا هيكليًّا في الموقف الأميركي، لم يُستوعب حتى الآن من بعض الأطراف الخليجية. وهو قائم على قاعدتين: الأولى منهما أن الولايات المتحدة أعادت تعريف قوتها بسبب عاملين: مواردها المالية، وحدود قدرتها على الفعل. فهي ليست الولايات المتحدة التي كانت في الربع الأخير من القرن العشرين. وإعادة النظر في مفهوم حدود القوة، ليست لها علاقة بإدارة واحدة

(أوباما أو ترامب)، بل هي تَموضُع استراتيجي، كانت بوادره تتجمع منذ فترة. القاعدة الثانية هي اعتبار دوائر نافذة في واشنطن أن التهديد على دول الخليج من إيران «مُبالَغ فيه»، بل إن بعض التهديد «داخلي». لذلك، فإنها تدفع بمحاولة «تغيير شروط العقد الاجتماعي الداخلي» في دول الخليج، وتحاول أيضًا حث الجميع على تجاوز خلافاتهم، خاصة الأزمة القطرية التي تُقلل حتى من قدرة حلفاء لهم على المساعدة في المستقبل. وقد ظهر ذلك جليًّا في عدد من تصريحات الإدارتَين السابقة والحالية، وكان بعضها عناوين الصحف التي ظهرت بعد لقاء السيد باراك أوباما بقادة مجلس التعاون في الرياض في ٢١ نيسان (أبريل) ٢٠١٦.

هذا الشعور القوي بـ«أهمية الإصلاح الداخلي»، سوف يبقى مع الإدارات الأميركية المختلفة، لسببين على الأقل: الأول منهما هو أخذ «الموقف الأخلاقي العالي» فيما تَدفع به العولمة من اختيارات مجتمعية وسياسية، منها: حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، وغيرهما من الشعارات. والسبب الثاني هو حدود القوة الأميركية المتضائلة، أي أن الأمر ربما عكْسُ ما يراه بعضهم، من أن الموقف الأميركي الحالي المعادي لإيران هو «موقت»، تلتزمه الإدارة الحالية باستخدام القوة الناعمة «تويتر وغيره»، كما يفعل السيد ترامب. لذا، فإن اطمئنان النفس الخليجية إلى مقاصد إدارة ترامب واجب مراجعته، لأن الاحتمال الآخر هو أن تَعقد الولايات المتحدة «صفقة» مع إيران، مثل الصفقة التي جرت مع كوريا الشمالية. من

جهة أخرى، فإن الإدارة الأميركية الحالية (ترامب) تُبدل قواعد اللعبة العالمية. قديمًا كانت العلاقات الدولية يتغير فيها اللاعبون، ولا تتغير فيها قواعد اللعبة. اليوم تتغير قواعد اللعبة في العلاقات الدولية، ويُقرَّب فك الارتباط في الاعتماد على «وجود» القوة الأميركية. اليوم تُقدَّم المصالح على القيم.

٢ـ العلاقة بإيران: تُشكل إيران تهديدًا حقيقيًّا لدول الخليج. فهي مسيطرة على القرار السياسي في العراق، وتعمل بنشاط يصل إلى التدخل العسكري في سوريا، وتهيمن على القرار من خلال حزب الله في لبنان، وتسيطر على تصرفات جزء مهم في الساحة اليمنية هو المجموعة الحوثية. وتأخذ المكان الإعلامي الأكثر علوًّا في الموضوع الفلسطيني، من خلال نشر «العداء اللفظي لإسرائيل»، وتُقدِّم نفسها باعتبارها مَوطِنًا لِـ«الديمقراطية». عن طريق الحديث في التغير الدوري الظاهري في نخبها الحاكمة. كل ذلك يجعل من قدرتها على الإقناع ـ حتى لدى بعض العرب ـ كبيرة. هناك عدد من السيناريوهات الحاكمة للعلاقة بإيران. فيرى بعضهم طرحها باعتبارها خيارات لدول الخليج، أيْ يمكن التفكير فيها. وهي سيناريوهات يتحدث بها بعض نخبة الخليج، بصرف النظر عن حجمهم أو تأثيرهم. أستطيع أن أُشير باختصار إلى ثلاثة منها:

السيناريو الأول، يرى أنه من الممكن استيعاب إيران، بسبب أولًا جيرتها، وثانيًا قدرتها العسكرية والصناعية وتقدُّمها العلمي وتأثيرها المباشر في جزء من الشرائح الوطنية (العرب الشيعة) المواطنين في الخليج. وأيضًا يرى أن العمل بجدية كافٍ على

ذلـك المحـور، حتـى ولـو غُـضَّ الطـرف عـن بعـض تدخلاتهـا. هـذا السـيناريو الأول يمكـن أن يُقنِـع الدولـة الإيرانيـة بـ«تشـارُك أعبـاء الأمـن الإقليمـي» وحُسـن الجـوار. ويقدمـه بعضهـم مكتوبًـا فـي بعـض الصحـف الخليجيـة.

السـيناريو الثانـي أن إيـران هـي «فارسـية زرادشـتية مجوسـية»، أو أنهـا «الجـار العـار» كمـا يصفهـا بعضهـم. وهـي بطبيعتهـا معاديـة للعـرب، بـل تنظـر إليهـم باحتقـار. ويسـتدعي هـذا السـيناريو مـن التاريـخ تذكُّـر المواقـع الصراعيـة العربيـة ـ الفارسـية، وينتهـي إلـى أن الوفـاق معهـا «مسـتحيل»، وليـس غيـر ممكـن فقـط، حيـث لـن تهـدأ شـهيتها إلا بالسـيطرة علـى مقـدَّرات العـرب وإخضاعهم، وخاصـة جوارهـا الخليجـي.

السـيناريو الثالـث الـذي أعتبـرُه واقعيًـا، يـرى أن إيـران ليسـت القويـة كمـا تصـف نفسـها أو يصفهـا مؤيدوهـا، بـل هـي مـن هـذا العالـم الثالـث الـذي يعـج بالكثيـر مـن نقـاط الضعـف، وهـي تحتـوي علـى خلـل كبيـر فـي الداخـل، وتكتنفهـا مصاعـب سياسـية واقتصاديـة عميقـة.

إنّ سياسـات إيـران الحاليـة مرتبطـة بعُقدتيَـن، يمكـن تسـميتهما بوبـاء الخـوف المَرَضِـي: الأولـى منهمـا عُقـدة «التدخـل الغربـي فـي خمسـينيات القـرن الماضـي ضـد حكـم إيرانـي وطنـي، «مُصـدَّق» مـن قُـوًى غربيـة «بريطانيّـة ـ أميركيّـة»، أطاحـت وقتهـا بالطمـوح القومـي الإيرانـي للتحـرر والانعتـاق. أمـا العقـدة الثانيـة، فهـي المعروفـة وغيـر المعلَنـة، وتتمثـل بمحدوديـة قـدرة «الحكم

الديني» الذي تبنَّته إيران على الوفاء باحتياجات العصر. وهو حُكم هجين، يسيطر عليه رجال الدين، في خلطة غير «تاريخية» لأيٍّ من أشكال الحُكم الممكن استمرارها. فإيران اليوم تفتقد حكومةً بالمعنى الطبيعي للحكومة. لذلك، فالنخبة الإيرانية قلقة من استمرار هذا النوع من الحكم، وهو ما يوصلنا إلى الموقف الخليجي من إيران. فلن تتغير في الجوهر السياسة الإيرانية، بإصرارها بدرجات مختلفة على فكرة «تصدير الثورة»، حتى يتلاشى هذا الجيل الإيراني الحاكم، الذي شهد مظالم الشاه وقام بالثورة عام ١٩٧٩، من أجل تخليص «المستضعَفين من الظلم»، أي أنّ أمام الخليج مِن جرَّاء المخاطر الإيرانية ربع قرن على الأقل من «إدارة الصراع»، وعلى الخليجيين أن يوطِّدوا أنفسهم على إدارة الصراع لا على حلِّه، وذلك من خلال العديد من الخطوات، منها: التماسك الخليجي الصلب، وإقامة جدار عربي يحيط بذلك التماسك، والإطار الإسلامي. وهذا ما يبدو أن المملكة العربية السعودية تقوم به اليوم.

إلا أن الأمر لا ينتهي هنا. فهناك «تصوُّر» إيراني لدى بعض النخب في طهران، يتكون من ثلاث حلقات: الأولى منها أن طهران مسؤولة «أخلاقيًّا وسياسيًّا» عن الشيعة في كل مكان، وبينهم العرب الشيعة في الخليج. والثانية أن طهران ترى في أنظمة الخليج أنها «مستكبِرة وغير عادلة تجاه شعوبها»، ومتحالفة مع القوى الغربية. والثالثة أن معظم ما قامت به دول الخليج من إصلاحات منذ عام ١٩٧٩، هو نتيجة مباشرة،

بحسب ما تراه النخبة الإيرانية، للأمثولة والضغط الإيراني. قد يرى بعضهم أن تلك الحلقات الثلاث هي «أضغاث أحلام إيرانية»، ولكن يجب الاعتراف بأنها ضِمن التصور الإيراني الذي يجب التعامل معه، إلا إنْ شهدنا تغيُّرات دراماتيكية، نتيجة ضغوط إدارة ترامب المعلَنة، والتي قد تُسارع في تغيير النظام أو تغيير موقفه السياسي.

المخاطر البَينِية: الأزمة القطريّة الذين أعْرِفهم من المتابعين للأزمة المحتدمة بين دولة قطر والدول الأربع الأخرى (مصر، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات، ومملكة البحرين)، ينقسمون إلى قسمين، الأول منهما هو القسم «المُهوِّن» للأزمة الذي يرى أنها ليست أكثر من سحابة صيف، لا تلبث أن تنقشع دون أمطار وسيول. ربما هم من أولئك المتفائلين الذين يرغبون في استمرار اللحمة الخليجية. أما القسم الثاني «المُهوِّل»، فيرى أن الأزمة وراءَها ما وراءَها، وأن المنطقة الخليجية، بل والعربية، لن تكون كما هي بعد انتهاء الأزمة ـ إن انتهت قريبًا بشكل ما ـ ، ولن تعود كما كانت قبل اندلاعها. بين هذا الموقف وذاك، تتعدد الرؤى في تشخيص هذه الأزمة المستحكمة التي تقتات على رأس مال الاستقرار في الخليج. شخصيًّا أرى أن الأمر يقع بين هذا وذاك من الاحتمالات. ولكن، في الأزمة من المخاطر ما يلزم قرع جرس الإنذار عاليًا ومدوِّيًا، ربما ليس بذلك التهويل الضخم، ولكن ليس بالتهوين أيضًا. فالأزمة جدية، يجب أن نتبصر في مكوناتها، ونتفاعل معها،

علـى اعتبـار أنهـا نتجـت مـن اعتبـارات جديـة. يـرى الطرفـان أنهمـا علـى حـق فيمـا يتخذانِـه مـن سياسـات. فـي البدايـة، يجـب أن نتوقـع غيـر المتوقَّـع فـي الفضـاء السياسـي. تبـدأ أزمـةٌ مـا صغيـرة، يظـن الداخلـون فيهـا أنـه يمكـن «احتـواء» نتائجهـا، فـلا تلبـث أن تكبـر ككُـرة الثلـج المنحـدرة مـن جبـل عـال، كلمـا تدحرجـت كبـرت. مثـال نابِـع مـن كَوْنِـي مـن الذيـن مـرُّوا بالتجربـة المريـرة، وهـي الاحتـلال العراقـي للكويـت، مقدماتهـا ونتائجهـا. لقـد عرَفْنـا مباشـرة أن معظـم النـار مـن مسـتصغر الشـرر، وكانـت هنـاك وجهـات نظـر آنـذاك (فـي النصـف الأول مـن عـام ١٩٩٠)، مِثـل أنَّ مـا يقـوم بـه النظـام العراقـي ليـس أكثـر مـن تهويـش، وأنّ احتمـال إقدامِـه علـى تحريـك جيشـه ليحتـلَّ بلـدًا عربيًّـا آخَـر، هـو فـي مقـام المسـتحيل أو قريـب منـه، وأن الأزمـة ليسـت أكثـر مـن «سـحابة صيـف». ولكننـا نعلـم اليـوم كـم دفـع الكويتيـون والعراقيـون والعـرب، مـن أثمـان باهظـة لتلـك المغامـرة، ولا يزالـون يسـدِّدون فواتيرهـا الضخمـة، فـي المـال والرجـال والدمـاء والأوطـان.

ليـس في تفكيـري أن المثاليـن متطابقان كل التطابـق (أعني الأزمة مـع قطـر، وفجيعـة احتـلال الكويـت). ولكـن، مـا أردتُ أن أُشـير إليـه، هو تلـك الميكانيزمـات المكونـة للأزمتيـن، أي أن الاحتمالات التـي لا نعـرف الآن كيـف يمكـن أن تتطـور مفتوحـةٌ علـى كل التوجهـات، أقربُهـا أن تُمـدَّد أزمنـة الأزمـة وتتطـور، ويَدخـل فيهـا لاعبـون جـدد، لهـم مصالـح مختلفـة، وربمـا متناقضـة مـع مصالـح كل الأطـراف الداخلـة فـي الأزمـة. الـدرس الثانـي الـذي يجـب أن

نلفت النظر إليه، هو أيضًا ناتج من التجربة الكويتية، ويرى أن تشرذم الصف الداخلي يُغري المتربِّص باغتنام الفرص. لقد كان ربيع الكويت وصيفها في عام ١٩٩٠، قد أفرزا اختلافًا واسعًا جادًّا وعميقًا، بين القوى السياسية الداخلية في الكويت. وبدا للنظام العراقي أن «الصف الكويتي» منقسم على نفسه. لذا، فإن ابتلاع الكويت أصبح أمرًا سهلًا ويسيرًا. هذا الدرس بالتأكيد لا يمكن أن يتكرر حرفيًّا. ولكن انقسام «البيت الخليجي» إنْ طال، لا بد أنه سوف يُسيل لعاب القوى الإقليمية المختلفة، أمام محاولة الولوج في صفوف دول الخليج، وتحقيق المكاسب التي ترجوها.

الأمر واضح اليوم بالنسبة إلى تركيا، وإيران أيضًا، حيث تَعرف الدولتان أن الصف الخليجي لا يمكن أن يسمح بتقسيم الصفوف، ولكن في مرحلة وفي غفلة، قد يقفز النظام التركي على الأزمة، وهو أصلًا يعاني عوارًا داخليًّا ينزف، سواء في ملف الأكراد، أو الحرب في العراق وسوريا، أو حتى في تشرذم الصف الداخلي التركي، الذي يضع عشرات الآلاف من المواطنين الأتراك في السجون. فهو نظام «مأزوم في داخله»، يرغب في أن يلعب دورًا في ساحة بعيدة عنه، لصرف الأنظار والتكسب السياسي والمادي لا غير. ليس الأتراك وحدهم الذين يمكن أن يدخلوا على خط الأزمة، لأن الإيرانيين تأهبوا لذلك بالتظاهر بتقديم المساعدة لأهلنا في قطر، ويُمنُّون أنفسهم بأن تتعقد الأزمة. ويزداد الصف الخليجي انشقاقًا، والأنفس نفورًا، لأنها فرصة تاريخية لتمدد

النفوذ الإيراني. فإنْ وطئت القوة الإيرانية أرض الجزيرة، تكون قد حققت ما تصبو إليه من هيمنة.

إذًا، المقارنة بين «الأزمة» القائمة والنكبة التي أصابت الصف العربي باحتلال الكويت، هي مقارنة مستحَقَّة، لا لأنهما متماثلتان في التفاصيل، بل لأنهما متشابهتان في الميكانيزمات المؤدية إلى كلتيهما. معنى ذلك أن الدروس يمكن أن تُستشفّ ولو بأشكال مخالِفة. العالم يأخذ الأزمة القطرية مع الدول الأربع على محمل الجد. فزيارة وزير خارجية الولايات المتحدة المَكُّوكيّة في وقت ما، وزيارة وزير خارجية بريطانيا بعد ذلك، ووزير خارجية فرنسا، ووزير خارجية ألمانيا ـ الجميع حضروا وشدُّوا الرحال إلى المنطقة، وتنقَّلوا بين عواصمها في النصف الثاني من عام ٢٠١٧، من أجل فهمٍ أفضل لما يجري، ومن أجل حث الأطراف، بحسب ما قيل علَنًا، على احتواء الأزمة، والركون إلى الفهم والتفهم للهواجس المختلفة العالمية والإقليمية، لأن منطقة الخليج مكان حيوي للعالم. فهي شريان العالم الذي يغذي قلبه الصناعي بالطاقة، وهي المنطقة الجغرافية في الشرق العربي التي لم تقع في الفوضى، حتى الآن، وهي الممر التجاري الحيوي إلى شرق آسيا، وتقع على مرمى حجر من بُؤَر عديدة للأزمات. وأمام كل ذلك، لن يُفرط أحد في هذا العالم في ترك الأمور تتدهور، إلى أن تصل إلى ما أسماه أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد «ما لا يُحمد عقباه»، إلا أن كل الجهود قد وصلت إلى طريق مسدود.

العقد الاجتماعي الداخلي يتشكل الضغط على العقد الاجتماعي الداخلي في دول مجلس التعاون من ناحيتين، الأولى منهما هي أهمية تجسير الفجوة بين عولمة المواطن ومحلية الدولة.

والثانية هي «انتهاء عصر Welfare State الدولة الراعية». فتَزامَن تراجُع أسعار النفط ـ والتي كانت متوقَّعة منذ زمن ـ مع تضخُّم الطلب على الميزانية العامة للدولة الخليجية النفطية، للإيفاء بحاجات التنمية المتزايدة، بسبب ما اتخذته من سياسات الرفاه في عقود النفط الذهبية الخمسة الماضية. ومع تزايُد الأزمات العسكرية والحروب الأهلية المحيطة، التي تَستنزف المال العام والموارد، وُضعت الدولة الخليجية اليوم في وضع «التفكير الجدي» في تغيير السياسات. فأسعار النفط بسبب تطور التقنية سوف تبقى في حدها الأدنى، ثم إنّ إعادة ترتيب البيت الاقتصادي الخليجي لا بد أن تتزامن مع النظر بجدية في ترتيب العقد الاجتماعي؛ إذ من المعروف أنَّ تغيُّر الكتلة السكانية وزيادة عولمة المواطن الخليجي، يتطلبان بالضرورة تغيُّر المؤسسات القائمة، لتُلائم التغيير المادي الحادث الذي يضع عِبئًا على المُواطن ويستلزم مشاركته، من خلال استكمال مؤسسات التشريع والرقابة الشعبية، بحسب قاعدة أصبحت معروفة، هي أن الرضا السياسي يتناسب طرديًّا مع الوفرة المادية، والعكس صحيح.

هناك مؤشرات لا بد من الانتباه لها، تَظهر في تصاعد الطلب على تغيير قواعد العقد الاجتماعي التقليدي.

ولعل أكثر من تحدَّث عنها هو السيد باراك أوباما، في حديثه الذي أصبح مشهورًا إلى مجلة أتلنتك، والمُعَنْون عقيدة أوباما، الذي يركز فيه رأيه الذي تَردَّد في أكثر من وثيقة، وهو «وجوب حدوث الإصلاحات الداخلية» التي لها علاقة بـ: التعليم، والمواطنة، والفساد الإداري والمالي، والمشاركة، والموقف من المرأة وإدماجها في الحياة العامة. من وجهة نظر إدارته، تلك الإصلاحات تُعزز الأمن الداخلي، وتُساعد على الوقوف أمام التحديات الخارجية. ليس ذلك فقط، بل هناك تَنامٍ لدى النخب الخليجية في ضرورة الإصلاح، وتطوير المشاركة، والأخذ بما تَفرضه الدولة المدنية الحديثة من قوانين. ويُكتب يوميًّا في الصحف الخليجية أو على وسائل التواصل الاجتماعي التي انتشرت في مجتمعات الخليج، ولها تأثير واضح في الرأي العام، حول تلك المطالب. وأيضًا يتناولها بعض المسؤولين من أصحاب القرار، كما ظهر أخيرًا في حديث ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، الذي أشار فيه إلى ضرورة إعادة التفكير في الكثير من السياسات على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

كيف يمكن مواجهة المخاطر الشاخصة والمحتمَلة؟

ليس هناك حلول ناجحة لمواجهة كل تلك المخاطر، إنْ لم يتحقق شرطان، الأول منهما هو الاعتراف بتلك المشكلات وتأثيرها السلبي في الأمن الوطني والإقليمي الخليجي من قِبل مجلس التعاون. والثاني وجود إرادة سياسية حازمة لمواجهتها. إنّ رياح التِّقنية العاتية تُخفض الأسوار، وتتجاوز الممنوعات.

والتحدياتُ للأمن الوطني الخليجي أصبحت ظاهرة. طبعًا على المراقِب القول: إن المملكة العربية السعودية ـ بحسب ما هو مُشاهَد ـ قد تحولَت في السنوات الأخيرة من موقف «المراقِب الحذِر» إلى موقف «الفاعل الناشط»، واتخذت القيادة الحالية فيها خطوات مشهودة لمواجهة المخاطر، منها التصدي العسكري لبعضها كما حدث في اليمن، ومنها التعامل الاقتصادي كما في مصر، ومنها بناء تحالف واسع من إندونيسيا إلى المغرب إلى ما خلفهما من الدول.

كل ذلك يشي بأن صورة المخاطر واضحة لدى القيادة السياسية، وبقي أن تنتظم هذه الصورة لدى قيادات منطقة الخليج الأخرى بكل ضوئها وظلالها، وأن تُتخذ إجراءات شجاعة في تعديل شروط العقد الاجتماعي الداخلي، للحفاظ على الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية من جهة، ولتحقيق المقولة التي طالبت بها نخب الخليج في السنوات الأخيرة من جهة أخرى، وهي أن «الكل أكبر من مجموع الأجزاء»، أيِ التوجه إلى وحدة خليجية جادَّة من أجل تجميع الموارد، وتعظيم الفرص، ودرء الأخطار. العاجل هو وضع الأزمة القطرية في «ملف دراسة ساخن وعاجل» للنظر في الخروج الآمن من هذه الأزمة، إضافةً إلى الأزمة اليمنية. فكِلتاهما إن طالت، لن تؤدِّي إلى تعطيل مجلس التعاون فقط، بل إلى تعريض منطقة الخليج كلِّها لخطر داهم.

٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٩

١١

دول الخليج أمام تحولات حتمية في التركيبة السكانية والتعليم والصحة

قراءة المستقبل عمليةٌ تَحمل المغامرة، أكثر مما تحمل اليقين، فهي خاضعة لعدد من المُدْخَلات، لو تَغيَّر أحدها لتغيرت النتائج. وكثير من التجارب التاريخية، تُنبئنا أن الكثير من التوقعات حتى القريبة إلى العِلمية لم يَثبت صحتها. الإجابة عن السؤال: «ماذا يَحمل لنا عالم الغد؟»، إجابة معقدة، وفي الغالب تحمل اجتهادات وتوقعات، بعضها يستند إلى تجارب تاريخية، وبعضها قراءة «احتمالية» تُحاكِي رغبة كاتبها وحصيلته المعرفية، حتى إنّ تلك المستندة إلى وقائع تاريخية سابقة لا يمكن الجزم بحدوثها، لأن التاريخ لا يعيد نفسه. هناك الكثير من التوقعات تتناثر حولنا في كمٍّ من الكتابات، بعضها يقول جازمًا: إن «الأوبئة أكرهت البشر على الانقطاع عن الماضي». لذا، فإن المستقبل سيكون مختلفًا. آخرون يتنبَّؤون بصعود الصين إلى قيادة العالم وتَراجُع الولايات المتحدة، ويُسرفون في تقديم الشواهد. وبعضهم يقولون: إن «أوروبا الاتحادية الحالية سوف تتفكك»، بدليل موقف دولها المتردد في البداية من نكبة إيطاليا الصحية. وآخرون على الضفة الأخرى يرون بشكل شبه جازم أن البشرية لا تتعلم من أخطائها، ولو كانت تفعل لَما دخلت حروبًا بعد حروب، تزهق فيها أرواح أجيال وما زالت تفعل.

قـد تكـون تلـك التوقعـات صحيحـة، وقـد لا تكـون. لا يسـتطيع عاقـل اليـوم أن يُفتـي فيمـا سـوف يأتـي بـه الغـد مـن تغيـرات علـى وجـه اليقيـن، لأن كثيـرًا مـن التوقعـات محمَّلـة بشـحنة سياسـية أو تمنيـات إنسـانية. الثابـت أن القـدرة علـى قـراءة المسـتقبل تَدخـل فـي الغالـب فـي إطـار «التخرصات»[١] علميًّـا. هنـاك شـواهد علـى قصـور القـدرة الإنسـانية فـي هـذا المجـال. الإشـارة هنـا إلـى دروس يعـود لهـا المراقبـون حـول تلـك اللجنـة الأميركيـة العلميـة الرفيعـة المسـتوى، التـي شـكَّلها رئيـس الولايات المتحـدة فرانكليـن روزفلـت[٢] فـي وسـط ثلاثينيات القـرن الماضي، للنظـر فيمـا يحملـه المسـتقبل مـن تقـدم علمـي. لـم تسـتطع اللجنـة العلميـة أن تتنبـأ بـأن الطائـرات يمكـن أن تسـير بسـرعة أكبـر ممـا كانـت عليـه وقتهـا، أو تتنبـأ باختـراع الـرادار الـذي جـاء بعـد سـنوات قليلـة. الكاتـب «ألفـن توفلـر» الذائـع الصيـت، الـذي كان ينشـر بكثافـة عـن المسـتقبل، لـم يسـتطع فـي آخـر كتبـه (الموجـة الثالثـة) أن يتنبـأ بظهـور البريـد الإلكترونـي فـي العالـم، والـذي جـاء فقـط بعـد حوالـي عشـر سـنوات مـن نشـر ذلـك الكتـاب. منهجيًّـا إنْ أردنـا أن نعـرف الخطـوط العريضـة لمـا يمكـن أن يحـدث فـي المسـتقبل، فعلينـا أن نقـرأ الحاضـر بمنهجيـة علميـة وعقـل مفتـوح. لدينـا عـدد مـن المؤشـرات الحادثـة بالفعـل نتيجـة الجائحـة، والمؤثـرة فـي دول الخليـج ومـا

---

(١) انظـر فـي هـذا الموضـوع مقـال محمـد الرميحـي المنشـور فـي جريـدة الشـرق الأوسـط، بتاريـخ ٢٥ نيسـان (أبريـل) ٢٠٢٠.

(٢) رئيـس الولايـات المتحدة من ٤ آذار (مارس) ١٩٣٣، حتى ١٢ نيسـان (أبريل) ١٩٤٥.

تفـرزه اليـوم علـى الصعيـد العـام، ويمكـن أن تقـدم لنـا قـراءة معقولـة، بشـرط افتـراض أن متخِـذ القـرار فـي دول الخليـج قـد أدخـل تلـك العناويـن فـي دائـرة التفكيـر والتمحيـص المسـتقبلي، وتوافـرت لـه معطَيـات حقيقيـة ومنظمـة عـن الواقـع[٣].

فيمـا يأتـي، سـأطرح القضايـا الأربـع المركزيـة، التـي أرى أنـه يجـب النظـر إلـى مكوناتهـا، ووضـع الخطـط المسـتقبلية لهـا.

تأثيـر أسـعار النفـط[٤] مـن الواضـح أن الوضـع الاقتصـادي العالمـي سـوف يتأثـر كثيـرًا بهـذه الجائحـة[٥]، ومِـن ثـمَّ فـإن أسـعار النفـط سـوف تتراجـع وتؤثـر سـلبًا فـي مسـار التنميـة فـي دول الخليـج قاطبـة. فهـي فـي المجمـل تعتمـد علـى تصديـر النفـط والغـاز إلـى العالـم. وقـد حدثـت «صدمـة» كبـرى للأسـعار، بعـد مضـيٍّ أسـابيع مـن الجائحـة التـي أصابـت العالـم. ذلـك بسـبب تدنِّـي الإنتاجيـة الصناعيـة بشـكل عـام فـي الـدول المسـتهلكة للنفـط والغـاز، حتـى إن الحـدث التاريخـي غيـر المسـبوق فـي تاريـخ أسـعار السـلع، أنّ البائـع

(٣) واحـدة مـن العقبـات المنهجيـة التـي تواجـه الباحـث فـي قضايـا الخليـج بصفـة عامـة، أن ليـس هنـاك مرجعيـة «معلوماتيـة» منظمـة ودقيقـة ومتاحـة. وكثيـر من المعلومـات ربمـا هـي غيـر دقيقـة يُضطـر فيهـا الباحـث إلـى أن يحصـل عليهـا مـن المصـادر العالميـة.

(٤) أثنـاء كتابـة هـذه المطالعـة أواخـر نيسـان (أبريـل) ٢٠٢٠، وصلـت أسـعار النفـط للبرميـل الواحـد إلـى ١٢ دولارًا فقـط.

(٥) تتوقـع بعـض الدراسـات أن الاقتصـاد العالمـي سـوف يخسـر مـن ٣ إلـى ٦ تريليونـات دولار، اسـتنادًا إلـى طـول زمـن الجائحـة ووقـت اكتشـاف اللقـاح.

(النفطـي) الأميركـي اضطُـرّ إلـى أن يدفـع للمشـتري[٦]! وعليـه، تأثـرت أسـعار النفـط والغـاز فـي المنطقـة سـلبًا، لأن العالـم أو أغلبـه قـد أوقـف سـير السـيارات فـي الطـرق والطائـرات فـي الجـو والمصانـع المختلفـة المسـتهلكة للطاقـة[٧]. لقـد اتخـذت دول الخليـج عـددًا مـن الخطـوات السـريعة لمواجهـة ذلـك مـن خـلال الاسـتدانة الخارجيـة، دون تسـييل الأصـول التـي تمتلكهـا مـن خـلال الصناديـق السـيادية، علـى أسـاس أن احتمـال ارتفـاع أسـعار النفـط فـي المسـتقبل سـوف يجعلهـا قـادرة علـى تسـديد تلـك الديـون. أيضًـا قامـت بتسـريح بعـض العمالـة وخاصـة غيـر المواطنـة، وبتخفيـض مرتَّبـات بعـض القطاعـات. كل ذلـك علـى افتـراض أنهـا خطـوات «ضروريـة ومؤقتـة»، إلا أن احتمـال أن تكـون موقتـة يـدور حولـه الشـك.

المؤكـد أنـه لـن يرتفـع الطلـب علـى شـراء النفـط بسـرعة معقولـة لسـببين: الأول منهمـا الفائـض النفطـي[٨] الموجـود فـي السـوق، وهـو هائـل. والثانـي أن التعافـي الاقتصـادي فـي الـدول المسـتهلكة، سـوف لـن يعـود بالسـرعة المرجـوة. لذلـك كلـه، يُحتَمـل تزايُـد الضغـوط علـى قـدرة الدولـة الخليجيـة علـى

---

(٦) مـن أجـل أن يتسـلّم النفـط المتفـق علـى بيعـه، بسـبب ضعـف القـدرة علـى تخزينـه.

(٧) تقـول مصـادر منظمـة العمـل الدوليـة: إن بليونًـا ونصـف بليـون مـن العمـال حـول العالـم، سـوف يفقـدون وظائفهـم.

(٨) ارتفـع مخـزون النفـط الأميركـي فـي نيسـان (أبريـل) ٢٠٢٠ إلـى ٥١٩ مليـون برميـل، مقـارب لمسـتواها القياسـي علـى الإطـلاق، جريـدة الجريـدة الكويتيـة ٢٩ نيسـان (أبريـل) ٢٠٢٠.

تقديـم الخدمـات والتمويـل، والحفـاظ علـى مسـتوى معقـول مـن الانتعـاش الاقتصـادي الداخلـي؛ مـا قـد يسـبب أزمـات اقتصاديـة، وقـد تتحـول إلـى اجتماعية وسياسـية. وعـادة لا يُحرِّك المؤشـر الاجتماعـي، إلا إنِ اجتمـع الجهـل والفقـر والبطالـة معًـا. احتمـالُ انخفـاض أسـعار النفـط ليـس توقعًـا جديـدًا؛ إذ كتـب فيـه الكثيـر مـن الدارسـين فـي دول الخليـج وفـي غيرهـا مـن مؤسسـات البحـث. كانـت الافتراضـات لا تخـرج إمـا عـن وجـود بدائـل للطاقـة، أو وجـود مصـادر كبيـرة للإنتـاج فـي أماكـن أخـرى مـن العالـم. لـم يـدُرْ فـي خلَـد أحـد أن جائحـة يمكـن أن تهـوي بأسـعار الطاقـة، فهـو حـدثٌ لـم يكـن فـي حسـبان دوائـر متخـذي القـرار. النفـط (بيعًـا وتسـويقًا) هـو عصـب الحيـاة فـي دول الخليـج[٩]. ولذلـك، فـإن الركـون إلـى مقولـة: إن انخفـاض الأسـعار هـو «شـيء تعوَّدنـاه» كمـا كان يقـال فـي السـابق، مـن الواجـب مراجعتُـه، ووضـعُ خطـط تسـريعية لفكـرة «تنويـع مصـادر الدخـل» فـي الدولـة الخليجيـة، التـي أفـردتْ لـه حيّـزًا فـي أدبيّاتهـا. ولكـن لـم يُفعـل ذلـك إلا بخطـوات بطيئـة ومتـردّدة. ومـن الواضـح أن «المـال» الخليجـي وصرفـه، لـن يعـود «شِـبه سـائب» كمـا كان فـي السـابق، مـن حيـث الهـدر والإنفـاق البذخـي ومشـاريع «الفِيلـة البيضـاء»، المستشـري فـي الإدارة العامـة. تلـك أمـور قـد يتفاعـل الجمهـور الخليجـي

---

(٩) فـي الحقيقـة ليـس فـي دول الخليـج فقـط، بـل وفـي دول عربيـة وغيـر عربيـة، تعتمـد فـي جـزء مـن دخلهـا إمـا علـى المعونـات الخليجيـة، أو علـى أمـوال تأتيهـا مـن أبنائهـا العامليـن فـي الخليـج.

معها في المستقبل، ويثير التساؤلات ويطالب بالمحاسَبة. واجب الدولة التصدي لها بحزم منذ الآن بعد التطورات الأخيرة، «أو يجب التصدي» لها، من أجل أن يوضع الاقتصاد في الدولة على سكة التعافي، فيطمئن الناس نسبيًّا إلى مستقبلهم، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

التركيبة السكانية من الواضح أن هرم التركيبة السكانية، التي كان كثيرون يشتكون من الخلل فيها منذ زمن، هي الأزمة المحتملة التي أشاروا إليها بسبب الخلل السكاني[١٠]. وثبت أنها بالفعل «قنبلة زمنية». لقد ظهر من الإحصاءات التي جرت بعد الوباء في كل دول الخليج، أن نسبة كبيرة من الإصابات وقعت في مجمّعات سكن اليد العاملة التي تزاول أعمالًا هامشيّة. فهي تعيش في مناطق مكتظّة وغير صحية، ثم إنّ ثقافتها العامة محدودة واتكالية؛ ما جعلها تُشكل بؤر إصابات متصاعدة[١١]. أضف إلى ذلك أن عددًا من الدول المصدِّرة لهذه العمالة، قد ترددت أو ماطلَت في قبول ترحيل تلك العمالة إلى أوطانها [١٢]؛ ما شكَّل عبئًا إضافيًّا،

(١٠) انظر من بين مصادر متعددة، الكتاب الذي أصدره منتدى التنمية في الخليج. **سكان الخليج: مظاهر الخلل وآليّات المواجهة**، تحرير عمر الشهابي، (لقاء المنتدى رقم ٣٤). وأيضًا انظر موقع الدكتور محمد الرميحي www.rumaihi.info

(١١) بسبب الأرقام المتغيرة يوميًّا، فإنه من الصعب تحديد النسب الكلية، إلا أن احتسابها من ضرورات التخطيط المستقبلي.

(١٢) اعتذرت بلاد مثل الهند وبنغلادش ومصر والفليبين عن استقبال تلك العمالة.

أولًا على المنشآت الصحية المحلية في الخليج(١٣)، وثانيًا على وفرة المواد الغذائية والخدمات للجميع(١٤).

من هنا، فإن النظر إلى السياسات المتبَعة في استقدام العمالة وأماكن تشغيلها، ربما هو من أولويات الدولة الخليجية التي يجب أن يعاد النظر فيها، ويخطَّط لها بحصافة بعد انقشاع الوباء(١٥)، أو هكذا يجب أن يكون عليه الأمر. وغنيٌّ عن البيان أن وجود تلك العمالة الكثيفة كان جزئيًّا بسبب «التنمية الانفجارية» إن صح التعبير، التي تتبعها هذه الدول في البُنية التحتية، وإقامة المباني الضخمة ومجمعات التسوق والمدارس والمطارات وملاعب الرياضة المختلفة من جهة، وبسبب الثقافة «الاستهلاكية» التي تَعوَّدها الفرد الخليجي من جهة أخرى. وأيضًا التساهل الإداري، الذي سمح لعدد كبير من العمالة الفائضة بأن يذوب في المجتمع. أمّا السياسات الحكومية التي اتُّبعت في معظم بلدان الخليج، من «تلزيم الخدمات المصاحبة» Out sourcing لبعض الخدمات

(١٣) في إحصائية صدرت في ١ أيار (مايو) ٢٠٢٠ حول الإصابات في الكويت: ١٨٪ كويتيون، و٨٢٪ غير كويتيين.

(١٤) مرة أخرى، فُوجئت الدولة الخليجية بالعدد الضخم من العمالة غير الموثقة التي لا تحمل إقامات سارية أو حتى وثائق شخصية، نتيجة تسرُّب تلك العمالة ربما بمساعدة مواطنين «فاسدين» إلى الجسم الاجتماعي، أو هروب بعض العمالة المنزلية وذوبانها في السوق.

(١٥) اتخذت السلطات العُمَانية خطوات سريعة مباشرة، بدأت بإصدار وزارة المالية العمانية (منشورًا ماليًّا رقم ١٤ـ٢٠٢٠)، تطالب فيه كافة الشركات الحكومية بإحلال العُمانيين بدلًا من غير العمانيين، وتقديم خطة لذلك حتى شهر تموز (يوليو) ٢٠٢٩.

الحكوميـة، فمنهـا علـى سـبيل المثـال: أعمـال الحراسـة فـي عـدد مـن المنشـآت، والعمـل فـي التنظيـف والفراشـة فـي مؤسسـات الدولـة[١٦] المختلفـة، كالـوزارات والمستشـفيات ومجمعـات التسـوق والمطـارات ومواقـف السـيارات، فضـلًا عـن العمالـة المنزليـة الضخمـة، وهـي موجـودة تقريبًـا فـي كل بيـت خليجي[١٧]. مـن هنـا، فـإن التفكيـر فـي خيـارات أخـرى للتعويـض عـن وجـود هـذه العمالـة الكثيفـة، هـو أيضًـا مـن أولويـات الدولـة الخليجيـة فيمـا بعـد تراجـع الجائحـة.

الخدمـات الطبيـة مـع وجـود بُنيـة طبِّيّـة معقولـة فـي دول الخليـج، فـإن الجائحـة كشـفت أن تلـك البُنيـة تحتـاج إلـى الكثيـر مـن الإصـلاح، مـن حيـث تدريـب الكـوادر، ومـن حيـث توافـر الأجهـزة الطبيـة والفِـرق الفنيـة المسـاعدة. مـن جديـد وجدنـا أن نسـبة كبيـرة مـن تلـك الكـوادر، هـي مـن العمالـة الوافـدة فـي مجـال الطبابـة «بكثـرة»، وفـي مجـال الفِـرق الفنيـة «بأغلبيـة»، مثـل العامليـن علـى الأجهـزة الفنيـة والممرضيـن والممرضـات،

---

(١٦) السياسـة المتبعـة هـي أن يتقـدم مَـن يريـد إلـى مؤسسـات الدولـة، بمناقصـات جلـب العمالـة للحراسـة والتنظيـف والفراشـة، ويقـدِّم المنافـس أقـل سـعر حتـى يربـح المناقصـة، ومـن ثـم يأتـي بعمالـة جـد هامشـية تصبـح عبئًـا علـى الخدمـة لا عونًـا لهـا.

(١٧) كانـت الإصابـات بيـن عمُّـال المنـازل هـي أقـلُّ نسـبيًّا، ربمـا بسـبب سـكنهم فـي نفـس منـزل الخدمـة، وتوافـر خدمـات صحيـة لمسـكن الكثيريـن منهـم. ولكـن بعضهـم، يـا للأسـف، يعيشـون مـع العمالـة السـائبة. ثـم إن بعضًـا منهـم لأسـباب متعـددة «يهـرب» إلـى السـوق العـام دون متابعـة، وتتلقَّفـه مكاتـب تشـغيل مملوكـة فـي الغالـب لمواطنيـن يسـاعدون علـى تهريـب العمالـة لجَنْـي أربـاح منهـم.

فضلًا عن عمّال النظافة والحراسة والإدارة الدنيا في المؤسسات الطبية. فالخدمة الطبية بشكل عام لها علاقة أيضًا بنوع العمالة التي تُجلب إلى العمل في هذا القطاع. وقد لجأت بعض دول الخليج إلى الاستعانة بشكل سريع بعمالة طبية من كل التخصصات (أطباء وفنِّيّين)[١٨] من دول أخرى. إعادة الزيارة للمؤسسات الصحية الخليجية، هي من أُولى أولويات العمل للدولة الخليجية، من حيث الهيكلة والتدريب والتعليم، ورفع كفاءته وتوطين معظم تخصصاته.

التعليم إننا نخاف فقط ما نجهله، ولا يوجد ما يخيفنا على الإطلاق بعد أن نفهمه. تلك الحكمة أظهرَت الجائحة بشكل عام أهميتها، ونحن نفهم ما حولنا بالتعليم؛ إذ التعليم في الخليج رغم الميزانيات الضخمة التي صُرفت له على مدار عقود، أنتج متعلمين في الغالب من حيث «الكمِّ» لا الكيف، مع الاعتراف بأن هناك شريحة من ناتج التعليم وخاصة تلك التي وجَدت لها فرص إكمال التعليم أو التدريب في الجامعات والمعاهد المتقدمة، قد أجادت في أعمالها. إلا أن النظرة إلى التعليم توجب أن يكون «مشروعًا وطنيًّا»، يحظى بالرعاية على أعلى المستويات، حيث يتخلل ذلك التعليمَ نوعٌ من التعليم التراثي، الذي أظهرت الجائحة أن من حصل عليه قد خلط «الخرافة» يا للأسف بمقولات دينية، ضلَّلت في الغالب الجمهور العام، الذي لديه قابلية للتصديق

(١٨) في الكويت وقطر، جرى الاستعانة بفِرق طبية ومساعِدة من كوبا، وأيضًا من الأردن.

بسبب «نقص المناعة المعرفية». لهذا، فإنَّ مِن الأولوية نقل التعليم التراثي من «اللاعقلانية» التي هو فيها، إلى «عقلانية حديثة» مستنيرة[١٩]. وهذا دليل على أن مجتمعات الخليج تحتاج إلى القيام بإعادة نظر جادة وفورية، في مناهج التعليم التقليدي، وتعريض طلابه للمنهج العلمي والتفكير النقدي والعقلي. لقد ظهرت حاجة ملحَّة إلى الخطو نحو «التعليم عن بعد»، والذي هو مفتاح أساس لتطوير التعليم.

خارطة الطريق إلى الأمام: عزم ورؤية تحتاج دول الخليج إلى خارطة طريق، لمواجهة المتغيرات التي سوف تحدث بعد جائحة كورونا. أُجْملها في الخطوات الثلاث الأساسية الآتية:

١ـ تعديل التركيبة السكانية: من نافلة القول إن أي مجتمع في المعمورة، لا يمكن أن يستغني عن يد عاملة أجنبية. تلك حقيقة اقتصادية لا جدال فيها. السؤال: «ما نوع العمالة؟ وكيف يُستفاد منها لتوطين العمل خاصة الفني؟ وكيف تُستجلَب؟ وما الأعمال التي يجب أن تقوم بها؟ وكيف نقلصُ اليد العاملة الهامشية؟ وكيف نغيِّر «ثقافة العمل» في مجتمعاتنا والأداء والأساليب في تبدّل مستمر؟ سوف نعتمد على مشاركة أكبر للمرأة الخليجية في

(١٩) اللاعقلانية أيضًا موجودة في الكثير من وسائل الإعلام المسموعة والمشاهَدة، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي.

الاقتصاد[٢٠]، سيكون من الأولويات الواجب التفكير فيها.

٢ـ تطوير التعليم: أظهرت الأزمة احتياج دول الخليج إلى تطوير فكرة «التعليم الإلكتروني»[٢١]. وهي اليوم تعاني نقصًا تشريعيًّا في هذا المجال، وأيضًا تدريبيًّا، وربما تعاني أيضًا ضعفًا في قناعة القائمين على العملية التعلمية بأهمية هذا التعليم. فمِن أهم تلك التغيرات التي أمامنا في هذا المجال، اثنان: أولهما أن العالم لم يعد قادرًا على تكميم الأفواه، مهما كانت قوة السلطات التي تحكمه. فالكل قادر على التواصل بين الأفراد والجماعات بطريقة أو بأخرى، وقد سهل ذلك التواصلُ تطورَ الثورة الكبرى في عالم الإنترنت، فيما يعرف اليوم بالفضاء العالمي المفتوح. ذلك يحمل مخاطر ضخمة وغير محددة النتائج في المجتمعات، لأنَّ أيًّا من الفاعلين (الأفراد أو الجماعات أو الدول) يستطيع أن يُشيع أفكارها وأيديولوجيتها، ويُمرِّر مصالحها، ويُجنِّد موالين لها، ويُغيِّر موقف الرأي العام متى ما أراد. فأيُّ جمهور يمكن أن يستهدفه؟ نحن اليوم في «الأزمنة المتسائلة».

أما التغيُّر الثاني، فهو تَوجُّه العالم إلى استخدام التقنية في

---

(٢٠) موضوع المرأة كان يجب أن أُخصِّص له مكانًا أكبر في هذه الدراسة، ولأسباب حجم المقال قررتُ أن أؤكد أهمية تمكين المرأة في كل مناحي الحياة في المجتمع الخليجي، وهي رأس مال إنساني مهم للتنمية المستدامة.

(٢١) لقد تَعطَّل التعليم بسبب الجائحة في ١٨٨ بلدًا بحسب إحصاءات اليونسكو.

التعليـم والتدريـب والاقتصـاد والإدارة. فمكتبـة المسـتقبل فـي العالـم الافتراضـي بـلا جـدران. مـا العمـل أمـام هـذا التغيُّـر المؤثِّـر فـي السـلوك والاجتمـاع الإنسـاني؟ واضـح أن الحـل هـو بنـاء قـدرات لـدى الفـرد والمجتمـع، تكـون قـادرة علـى إيجـاد آليـة تعضـد القـدرة علـى تحصيـن الفـرد والجماعـة، للتفريـق بيـن الصالـح والطالـح، أيْ خلْـق «المناعـة المعرفيـة» بواسـطة التعليـم. لـن يتحقـق ذلـك إلا مـن خـلال أنظمـة تعليميـة، تتميـز بالجـودة والقـدرة علـى جعـل الفـرد متمكنًـا مـن التحليـل العقلـي؛ مـا يمنـع الفـرد أو الجماعـة مـن الوقـوع فـي حبائـل تلـك الأيديولوجيـات أو الدعايـات أو الترويجـات. وأيضًـا تُقـدِّم تلـك الأنظمـة للجيـل القـادم طريقـة منهجيـة، تجعلـه متسـائلًا ومقيِّمًـا لمـا يَـرِدُه مـن أفـكار أو معلومـات أو إغـراءات. مـن هنـا، يجـب أن يتوافـر للتعليـم مسـارٌ مسـتمرّ ومتكامـل، ومفتـوح علـى حيـاة متغيـرة بشـكل دائـم وسـريع، يُمكِّـن الجيـل مـن الولـوج بسلاسـة فيمـا يُعـرف اليـوم بالاقتصـاد الرقمـي. علـى الدولـة الخليجيـة أن تعتـرف بـأن التعليـم التقليـدي الـذي سـاد حتـى الآن، لـم يعـد مناسـبًا للمجتمعـات فـي الوقـت الحالـي. يتحـول التعليـم إلـى مـا يُعـرف اليـوم بـ«افعلهـا بنفسـك» Do it Yourself، أو التعليـم الذاتـي المعتمـد علـى الـدورات القصيـرة، والمعتمـدة بدورهـا علـى الإنترنـت التـي تـزداد سـرعة ورخصًـا فـي نفـس الوقـت. لذلـك، مـن أولويـات العمـل المسـتقبلي إعـادة النظـر فـي التعليـم منهجًـا وطُرقًـا وأهدافًـا. وأيضًـا التوجـه إلـى الاسـتثمار الكثيـف فـي

قطاع التقنية، وتحويل الكثير من الخدمات «عن بُعد»، لمساعدة نمو الاقتصاد واستقراره.

٣ـ التعاون الخليجي: على الرغم من بعض الأفكار القائلة إن الدولة بعد الجائحة سوف تذهب إلى العزلة، لا أعتقد أن ذلك سوف يجري، بل على العكس سوف تزداد الحاجة إلى التعاون الدولي والإقليمي، ولا أفضل من العودة من جديد إلى التعاون الخليجي، لأسباب مصلحية لكل أفراد المجتمع الخليجي قاطبة. فالعالم سوف يدخل في مفاوضات عسيرة «بعد الجائحة»، من أجل تنظيم المؤسسات الدولية والعلاقات الدولية التي قد تؤدي إلى منافسة قاسية. فمجلس التعاون في حال التعاون الجاد بين مكوناته، يستطيع أن يتفاوض جماعيًّا في المستقبل في شؤون «الطاقة والغذاء وتنظيم المؤسسات الدولية»، ويستطيع أن يشكل سُوقًا كبيرة نسبيًّا، إضافة إلى الفائدة الاستراتيجية من تنظيم مشترك للخدمات الصحية والمالية والاقتصادية، وتشكيل جهاز مستحق لجمع المعلومات الحيوية وتنسيقها، والتي بدونها لا يستطيع أيُّ مخطِّط أن يتخذ القرار على الوجه الصحيح. فسوف يقوم العالم بـ«إعادة هيكلة» للنظام العالمي، يكون فيه القادر على المنافسة أكثر تأثيرًا، وبإجماع الدول الخليجية تزداد القدرة التنافسية. سوف يزداد الاعتماد على «الاقتصاد الافتراضي»، و«الأتْمَتة» (التشغيل الآليّ أو المَكْنَنة)، وزيادة الثقة بالتقنية، وكلها تحتاج إلى جهود تنسيقية بين دول الخليج.

الخلاصـة مسـتقبل دول الخليـج فيمـا بعْـدَ تحديـاتِ الجائحـة، يبـدأ مـن الآن، مـن خـلال التفكيـر المسـتقبلي المنظـم، والنظـر بعلميـة فـي المتغيـرات الدوليـة والإقليميـة العميقـة القادمـة، والمقارَنـة بالإمكانيـات المتاحـة والفـرص، واختيـار المنهـج العلمـي العقلانـي المعتمـد علـى معطيـات بعيـدة عـن العاطفـة أو الارتجـال، ومشـاركة القادريـن مـن أبنـاء المجتمـع فـي التفكيـر المنهجـي، لأن هنـاك حقيقـة واضحـة تبـدو لأي عاقـل، وهـي أن الغـد هـو بالتأكيـد ليـس مثـل الأمـس.

٢٣ حزيران (يونيو) ٢٠٢٠

محمد غانم الرميحي

• مُساهم منتظم كتابةً وبحثًا في كبريات الصحف والدوريات والمجلّات العربيّة، منها: **الشرق الأوسط** (لندن). **النهار** (بيروت). **الأهرام** (القاهرة). **غولف ـ نيوز** (دبي)

• **١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢:** الأمين العام **للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب**. هذه المؤسّسة الرائدة ساهمت في نشر كتب قيّمة استفاد منها كلّ طالبي العلم في الوطن العربيّ. من أشهر هذه السلاسل: **عالم الفكر •عالم المعرفة •إبداعات عالميّة**.

• **١٩٩٠ ـ ١٩٩٢:** رئيس تحرير جريدة **صوت الكويت** التي صدرت من لندن يوم ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠ والكويت تحت الاحتلال العراقيّ .

• **١٩٨٢ ـ ١٩٩٨:** رئيس تحرير مجلّة **العربي** الشهرية، وهي أشهر الدوريات العربية وأعرقها وأكثرها شعبية. تتلمذ عليها وانتظر وصولها إلى دساكرهم البعيدة مئاتٌ من الشابّات والشباب العرب من بغداد إلى الخرطوم .

• **١٩٧٣ ـ ١٩٨٢:** أستاذ علم الاجتماع السياسيّ في جامعة الكويت.

• حائزٌ مجموعة من الأوسمة التقديريّة منها:

وسام الشرف الفرنسي من درجة فارس (٢٠٠٣)، **جائزة الكويت التقديريّة** (٢٠١٠).

مؤلفاتــه

تُدرّس كتبه في جامعات الخليج ويُعاد نشرها بوتيرة منتظمة. منها:

٢٠٢١: أزمات وقضايا إقليمٌ في المهبّ. دار الجديد.

٢٠٢١: رسائل إلى محمّد القاضي. ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢، دار الجديد.

٢٠١٢: أولويّات العرب. القراءة في المعكوس، دار الساقي.

٢٠١١: اضطراب قرب آبار النفط، دار الساقي.

١٩٩٩: عصر التطرّف، دار الساقي.

١٩٩٥: البترول والتغيّر الاجتماعيّ، دار الجديد.

ـ **الجذور الاجتماعيّة للديمقراطيّة في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة**، دار الجديد.

ـ **معوقات التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة**، دار الجديد.

ـ **النفط والعلاقات الدوليّة** ـ وجهة نظر عربيّة، دار الجديد.

ـ **الخليج ليس نفطًا** ـ دراسة في إشكاليّة التنمية والوحدة، دار الجديد.

١٩٩١: هموم البيت العربي، الشركة الكويتيّة للأبحاث.

للمزيد مراجعة موقع الكاتب: www.rumaihi.info

مجلس التعاون الخليجـي

يـا مَنـزِلًا لَعِـبَ الـزَّمـانُ بِأَهلِـهِ

«حدائقُ وسط حرائقَ، هكذا نظر العالـمُ قبل سنواتٍ إلى مجلس التعاونِ الخليجيّ؛ أمّا اليوم وقد أضحتْ منطقةُ كلّ النِّعَمِ ساحة صراعٍ فلا سبيل لرأبِ الصَّدْعِ إن لـم نتحاور ونتفاهم وننزِعْ فتائلَ التصعيد والصراع.»



